شرح جامی

میکروفیلم تهیه شد

آستان قدس

۱۳۸۳ /۶/ ۱۴

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب فوائد الضیائیة (شرح کافیه) عربی
مصنف
مؤلف نورالدین عبدالرحمن جامی
خطی نسخ کمتعلیق
چاپی
سال چاپ یا تحریر ۱۲۵۵ عدد اوراق ۱۵۵
جزء کتب نحو شماره خصوصی
شماره عمومی ۱۲۵۰۰ شماره قبض
واقف اسمعیل مصنع رضوی تاریخ وقف آبان ۱۳۲۲
طول ۲۰/۸ عرض ۱۳/۵ شماره صفحات

۱۷۷

لتعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية ما غفا الا
شقاق نحن اكرم العالم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين
بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة
المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله
بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط
التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن موجبات
التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف
كالعلة الغائية نفعه الله بها وساير المبتدئين من اصحاب التحصيل وما
توفيقي الا بالله هو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه لم يصدر رسالته
هذه بحمد الله تعالى بان جعل جزء منها هضما للنفس بتخييل ان كتابه
هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر بها على سنتها
ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا ليكون ابتر كما ورد اقطع لجواز اتيانه

یا علی مدد

یا علی مدد

علی

علی

بالجملة غيران يجعلها جزءا منها وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث
في هذا الكتاب عن احوالهما فتعريفهما كيف يبحث عن احوالهما وقدم
الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من
من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام
وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن
تاثيرهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح
اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم
الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلاث فصاعدا والكلم الطيب
ما قرب بعض الكلم الطيب واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافات
بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا
الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي
بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي
يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة
ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ
به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان
او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب

اذ ليس

اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما
عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه
احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة
لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة
فيه اذ هي ما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة
والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات
غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل
لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخص وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى
اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه
وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة
واجيب بان المراد متى يطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا
ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها
اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد
لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى

قوله

بالحد غير ان يجعل جزءا منها وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث

في هذا الكتاب عن احوالهما فتبعهما في تعريفهما كيف يبحث عن احوالهما وقدم

الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من

من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام

وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن

تأثيرهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح

اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمرة وتمر بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم

الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلاثة فصاعدا والكلم الطيب

ما فوق بعض الكلم الطيب واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة

بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا

الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي

باذن الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي

يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة

ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به

به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان

او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب

اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما

عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه

احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة

لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة

فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة

والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات

غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل

لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق

مع كون اللفظ اخص وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى

اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه

وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة

واجيب بان المراد متى يطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم

ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها

اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد

لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر

ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى

ما خوذا في الوضع وذكر المعنى بعد مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا فبقيت
الحروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله المعنى
اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ
بازاء بعض الاخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به
القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره وان قلت قد وضع بعض
الكلمات المفردة بازاء الفاظ المركبة كلفظ الخبر والجملة وغيرهما فكيف يكون
موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة
لكنها بالقياس الى الالفاظ الموضوعة بازائها الفاظ مفردة وقد يجاب
عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا
بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحروف والخبر والجملة
وغيره ولا يخفى عليك ان هذا الكلام منقوض بامثال الضماير الراجعة الى
الالفاظ المخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن
الموضوع له خاص فليس ههنا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد
وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع لمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل

الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع فلا ينبغي ان يتركب فيه تجوزا كما يتركب في مثل من قتل قتيلا
او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ما لا يدل جزؤه على جزء
معناه ولا يبعد من ان يكون في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا
كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث ادى فيه بصيغة
الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه
حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام
ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات
لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد
الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية
فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء
اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب
باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين
ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر
بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال
هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له

لفظة واحدة وبقي مثل قائم وبصري مما يعد لسند حلا مع انه لفظ واحد
داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم
ان الوضع يستلزم الدلالة لكون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر اذ بتحقق
الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة لكن لما
وقع في هذا الكتاب لكون الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان تكون
بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ
وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر المد لا الترك بل
من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى
هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة
لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان يدل على معنى
في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها
من غير حاجة كلمة اخرى اليها للاستقلال بالمفهومية او من صفتها
ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى
انضمام كلمة الاخرى اليها لعدم الاستقلال بالمفهومية وسيجيء تحقيق
ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل
على معنى في نفسها الحرف فكن والاولان يحتاجان في الدلالة على معنى

على الظاهر ان كل واحد من اقسام
الثلاثة خبر لها وهو لا يصح
لانها اعم من كل واحد منها ومن
شان الخبر ان يكون اعم من المبتدا
او مساويا له فجعل الخبر مفيدا
لوجود شرطه صحة الحمل وثانيا
وثالثها ان الطبيعة اذا كان
مرجعه مذكرا وخبرها مؤنثا
او على العكس كان رعاية الخبر
احسن واولى وههنا ذكر
فالانسب ان يعبر بضمير المذكر
فاما بان الخبر محذوف [illegible]
وبينهما وهو الظاهر ان الضمير هي
راجع الى مفهوم الكلمة لا الى لفظها
والمفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا ان هذا المفهوم منقسم اليها المقصود معنه
المفهوم من واو الجمعية فاما بان انقسام اليها [illegible]

٤

لما يعني الابتداء والانتهاء الى الكلمة الاخرى كالبصرة والكوفة فيقول سرت
من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في
الطرف في جانب مقابل الاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما
ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها
ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة
اعني الماضي والحال والاستقبال اي يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة
الثلاثة اي مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد
الازمنة الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم
الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة
في الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلاثة وذلك
لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج
الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن
باحد الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة

قوله ماخوذ من السمو هذا مختار
البصريون وبه مختار الكوفيون
ولكل واحد من الفريقين دلائل اعرضنا
عن ذكرها مخافة التطويل [illegible]
[illegible]

والكلمة مشترك بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم
الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم
بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم
لكل واحد منها معرف جامع للافراد مانع من دخول غيرها فيه
وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در
المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه
عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب
الطباع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة
ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما
في ضمنه فالمتضمن اسم الفاعل هو المجموع والمتضمن اسم المفعول كل
واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب
الاسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احد الكلمتين حقيقة
او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما لفظ يتناول
المهملات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقية المركبات الكلامية سواء كانت

جملة

جملة خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند ونعم الرجل زيد وزيد قائم او انشائية
مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن كلمتين احديهما ملفوظة
والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث
كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف
مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها
مركبات في حكم كلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا جسق مهمل وديز
مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم
ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب زيد قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام
صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى
الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب والمتعلقات خارجة عنه اعلم
ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيد بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به
فح يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا واوصافا بخلاف الكلام
وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد وهو الاسناد المقصود لذاته
فح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك

والكلمة مشترك بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم
الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم
بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم
لكل واحد منها معرف جامع للافراد مانع من دخول غيرها فيه
وليس المراد بالحد هٰهنا الا المعرف الجامع المانع ولله در
المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبّه
عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرّح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب
الطباع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة
ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما
في ضمنه فالمتضمن اسم الفاعل هو المجموع والمتضمن اسم المفعول كل
واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب
الاسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احد الكلمتين حقيقة
او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما لفظ يتناول
المهملات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيد المركبات الكلامية سواء كانت

جزئية

جزئية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد يضرب وزيد قائم وانشائية
مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظ
والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحينئذ
كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف
مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها
مركبات في حكم كلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا جسق مهمل ودَيز
مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم
ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب زيد قائما بمجموعه كلام نحو كلام
صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى
الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب والمتعلقات خارجة عنه اعلم
ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيد بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به
فيصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا في جملة الكلام
وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد وهو الاسناد المقصود لذاته
فيكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك

اى الكلام الا فى ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او فى ضمن
اسم مسند اليه وفعل مسند وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان التركيب
الثنائى العقلى بين الاقسام الثلاثة يرتقى الى ستة ثلاثة منها من جنس
واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلاثة منها من جنسين اسم
وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون
الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان
الا فى اسمين وفى اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففى الحرف والحرف
كلاهما مفقودان وفى الفعل وفعل وفى الفعل والحرف المسند اليه مفقود
الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود
وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود نحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم
يكن من تركيب الحرف والاسم من تركيب الفعل والاسم الذى هو المنوى
وادعو الاسم وهو ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل
يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف فى الايضاح شرح
المفصل الضمير فى ما دل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على معنى
باعتباره اى المعنى فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك
الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل فى الحرف

ما دل

ما دل على معنى فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتبار فى نفسه انتهى كلامه
ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان فى الخارج موجودا قائما
بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك فى الذهن معقول هو
تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلا اذا
لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو
بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة فى الدلالة عليه الى ضم كلمة
اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى
كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه
بخصوصه ولا يمكن ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئيات
المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ فى حد ذاته ويستقل
بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا يستقل

بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما
ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات
لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلة لملاحظة احوالها وهذا هو المراد
بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد
بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس
الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها الاستقلال بالمعنى
بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة
عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير
المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة [illegible]
عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة
المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين
ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى
لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا
اختار المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه يختل
حد الاسم جمعا وحد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل فوق
وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة

بالمفهومية

بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من
غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها مضافة
الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه
الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة في حد ذاتها
انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في حد الحرف ولما كان الفعل دالا على
معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع
احد الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى يخرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية
الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو
رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا
نحو صه او عن الظرف والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس
شيء منها الدالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول فخرج عنه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد فالاقتران معناها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا

على معين الواحد

فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين متعينين
من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة
على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين اراده ما سواه وايمن الدلالة من الارادة
ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة
فقال ومن خواصه مبينها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية
على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا
يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده ما هي خاصة له كالكاتب
بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم
دخول لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في
مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له
لعدم شهرته وفي اختيار اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه
سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة
همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها آل
كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها
وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه
موضوع لتعيين المعنى المستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ بالمطابقة

والحرف

٨

والحرف لا يدل على معنى مستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه
الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل
الضماير واسماء الاشارة وغيرهما كالموصول وكذلك ساير الخواص الخمس
المذكورة ههنا ومنها دخول الجر فانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف
الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول
حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى الفعل
الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية
فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما
يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل
ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في آخر
الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان انقسامه على وجه يظهر حقيقة
اختصاص ما عدا تنوين الترنم بوجه وعدم اختصاص التنوين الترنم
به ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع عطفا على الدخول لا على مدخوله
لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول واللحوق في الآخر وكلاهما
منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد بكون الشيء مسندا اليه
وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا

مسند فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اى كون
الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا او وجه اختصاصها بالاسم اختصاص
لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء
مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع
الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع
الصادقين والاضافة بتقدير حرف الجر مختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا
بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد
بواسطة حرف الجر لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان
يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب
الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي
الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد قائم
وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف المبني بمركب اصلا من
الاسماء المعدودة نحو الف باء تاء زيد وعمرو وبكر وخالد وبخلاف ما
هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد
فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اى لم يناسب

مناسبة

مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اى المبني الذي هو الاصل في البناء فالا
بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء
في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى
اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة
وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم المفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك
لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر
العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر
من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل
ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا
فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما على المصنف لما
هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من
لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها
كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتد بها في معرفة اسطلاحاتهم فالمقصود
من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره
مختلفا فيطابق كلامه كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان

معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه بوجوب ان يعرف اولا
بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه
ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه
كما فعله المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره التي تترتب عليه من حيث
هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف
بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة اخرى
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركات باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف
العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر
ولذا خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب
واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور
مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه
لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظا آخره او تقديرا او على المصدرية
اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف كما في قولك جاءني زيد ورأيت
زيدا ومررت بزيد او تقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت
بفتى فان اصله فتيٌ وفتيًا وفتيٍ قلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديرا والاختلاف
اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا

بمثل قولنا

بمثل قولنا جاءني احد ورأيت احدا ومررت باحد وقولنا رأيت المسلمين
ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف
في آخر احد حقيقة بل حكما فان فتحة احد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار
علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصورة يختلف باختلاف
العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا
في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله
ابتداء ولا يترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل
قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يتحقق احد الحكمين
في آخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا
الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة
الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو
معرب ذاتا او صفة اي بتلك الحركة او الحرف وحينئذ يراد بما الموصولة
الحركة لا يراد عليه العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية
المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو القريب فالعامل والمقتضي
من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج عنه حركة نحو غلامي لانه معرب
على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه

معرب بل من حيث انه واقع قبل ياء المتكلم وهذا القدر يصحح الاعراب جعله
لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل
على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا
من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد
يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد
فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف وما
به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة
الفاعل عليه اي على المعرب على نصفين مثل معنى العوز وهو الاستيلاء يقال
اعتور الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على
سبيل التناوب والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية
للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها
ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل
الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على
صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فلا انسب ان يكون الدال عليها ايضا
متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضح فان الاعراب يوضح
المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة لل

للسلب

للسلب فيكون معناه حينئذ ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني
ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلاثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلاثة
مخصوصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية
اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات الاعرابية
على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا
او حكما فيشمل الملحقات بالفاعل اسم كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة
كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما فيشمل
الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه
وان كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية بها
كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب
خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير واما ما بقي
للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له وما العامل كان لفظيا او معنويا
ما به يتقوم اي يتحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة
المقتضية للاعراب نحو جاءني زيد فجاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد
فجعل الرفع علامة لها ونحو رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية

فى زيد فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل
معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى
لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى
الذى لم يكن فيه بناء الواحد سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب
فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب
ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة والثانى اذا كان الاعراب بالحركة فالاولى
ان يكون بالحركات الثلاث فى احوال الثلاثة والاعراب فيهما بالحركات الثلاث فى الاحوال
الثلاث فالاعراب فيهما رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة
جرا اى فى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل
للنصب على الحالية والمصدرية القسم الاول مثل جائنى رجل ورايت رجلا ومررت
برجل والقسم الثانى مثل جائنى طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة وجمع المؤنث السالم
وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا
والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذى
هو الجمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجىء ذكره مثل جائنى مسلمات
ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا
فالجر فيه تابع للنصب كما سيذكره نحو جائنى احمد ورايت احمد ومررت باحمد

وابوك

بسم الله الرحمن الرحيم

ابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرءة من جانب زوجها فلا يضاف
الا اليها وهنوك والهن الشىء المنكر الذى يستهجن ذكره كالعورة والصفات
الضميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك
وهو اجوف واوى لان لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون
بالواوين واصله ذوو وانما اضيف ذو الى اسم ظاهر دون الضمير لانه
لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات
نحو جائنى اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع
منها معربة باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة
مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات
نحو جائنى اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغى ان يكون مضافة ولكن الى
غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم كسائر الاسماء المضافة
اليها ولم يكتف فى هذه الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها
الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى
وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا
كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة منافرة تامة وانما

اختار واسماء ستة لان الاعراب كل من المثنى والجموع ثلاثة فجعلوا في مقابلة كل
اعراب اسما وانما اختار هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والجموع في كون
معانيها منبئة عن تعدد لوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين
الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز نحو يد ودم فانه
لم يسمع فيها من العرب اعادة الحرف المحذوف عند الاعراب المثنى وما
يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال
كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر انما قيد بذلك لان كلا باعتبار
لفظه مفرد باعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه
يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى
المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الالف
تسقط بالتقاء الساكنين نحو جائني كلا الرجلين ورايت كلا
الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي
جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جائني
كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كونه اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ

وان كانت

وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها التثنية فالحقت
بها بالالف رفعا والياء المفتوحة ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع
المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون
فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون
وما الحق به وهو الجمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظايرها
التسع وهي ثلاثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون
جمع ثلاثة والا يصح اطلاق عشرين على ثلاثين مقادير العشرة واطلاق
ثلاثين على التسعة لانها ثلاث مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس
البواقي وايضا هذه الالفاظ يدل على معان معينة ولا تعين في الجموع
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته
والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعا للواحد وفي آخرهما حرف يصلح
للاعراب وهي علامة التثنية والجمع فتناسب ان يجعل ذلك الحرف
اعرابهما لكون اعرابهما فرعا للاعراب كانهما فرعان لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب
ثلاثة واعرابهما ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للجموع فلو جعلوا اعراب
كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى

بما بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بما بقي المثنى بلا اعراب توزعت عليهما بان
جعلوا الالف علامة في المثنى لانه ضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا
والواو علامة الرفع في المجموع لانه ضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا
وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروها في المجموع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا
النصب على الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام
ولما فرغ من تقسيم الاعراب بالحركة والحرف و[من] بيان مواضعهما المختلفة شرع في
موضع الاعراب اللفظي والتقديري والذي اشير الى تقسيمه اليهما في ما سبق
ولما كان التقديري قليلا اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير
اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره
في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما
في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كان موجودة في
اللفظ كالعصى بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب
بالحركة مضافا الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل الياء المتكلم بالكسرة
للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخول العامل

قبل دخول العامل متعلق باشتغل لا بالمناسبة

بها او مخالفة لما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي
غير مرضي مطلقا اي في احوال الثلاث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين
من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف
على قوله لتعذر التقدير الاعراب فيما تعذر وفي الاسم الذي استثقل ظهوره
الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون
ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة
ما قبلها سواء كان محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي
رفعا وجرا اي حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب للاستثقال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف في نحو مسلمي
بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب
في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله
مسلمون سقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فقلب
الواو ياء وادغم الياء في الياء فكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو
في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة النصب والجر
فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون

الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلاث في مثل جائني ابو القوم

ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن

اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا واللفظي اي

الاعراب المتلفظ به فيما ما ذكر مما تقدر فيه الاعراب واستقل وعلة ذكر

في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف

وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عن غير

المنصرف واكتفى بتعريفه عنه فقال غير المنصرف ما اي اسم المعرب فيه علتان

تؤثران باجتماعهما واستجماع شرايطهما فيه انما سيجي ذكره من

تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقام

هما اي مقام هاتين العلتين بان تاثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل تسع

مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها حتى يقال

لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحدة من هذه الامور وتلك المجموع عدل

ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعطف في عطف

... ما يتبع العلتين من الواو الى ثم المجرد المحافظة على الوزن والنون

زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة

منصوب على انه حال النا المعنى ومنع النون الصرف حال كونها زائدة

وقوله

١٥

وقوله الف فاعل للظرف اعني ما قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم

ولا يخفى انه لا يفهم من هذه التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة وهذا

يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا بقوله

زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما

في وصف الزيادة وتقديم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما

جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما

في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف في وصف الركوب و

قوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها

الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة

علة لمنع الصرف قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها

لا واحدة او القول بانها تسعة تقريب لها الى الصواب لان في عددها

خلافا فبعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان وقال بعضهم احد عشر

لكون القول بانها تسعة تقريب الى ما هو الصواب من مذهب الثلاثة

ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيت فقال مثل عمر

مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال التانيث وزينب مثال للمعرفة وفي

بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة

ومساجد مثال للجمع ومعد يكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون
واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث
اشتماله على علتين او واحدة منها يقوم مقامهما انه لا كسر فيه ولا تنوين وذلك
لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل
من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل و
اخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الجسم الاعراب المختص بالاسم
وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة
فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث
فرع للتذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك
تقول رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية لان الاصل فى كل
كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
والالف والنون الزايدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم
لان الاصل فى كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فان
وجد فيه هذا الوزن كان فرعا الوزن الاصلى ويجوز اى لا يمتنع
سواء كان ضرورة اى غير ضرورة صرفه اى جعله فى حكم المنصرف بادخال
الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف

ما فيه

ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى والتقييد
فى صرفه راجع الى حكمه للضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع
غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف
ويخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله صبت على مصائب لو انها صبت
على الايام صرن لياليا واما الثانى فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو
المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن
ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع وان قلت
فالاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى فكيف يشتمل قوله للضرورة قلنا الاحتراز
عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضرورية عند الشعراء اما الضرورة
الواقعة لرعاية القافية كما فى قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين
محمد بشير نذير هاشمى مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد بفتح الدال
لا يخلو بالوزن ولكنه يخلو بالقافية فان حرف الروى فى ساير الابيات الدال
المكسورة او للتناسب اى ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان
لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب

منصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال الجموع غير منصرف
الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسب وما يقوم مقامهما
اي العلة الواحدة التي تقوم مقام علتين من علل التسع علتان مكررتان قامت
كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع
لانه قد تكرر بغير الجمعية حقيقة كالكالب واساور واناعيم وحكما كالجموع الموافقة
لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث
لكن لا مطلقا بل بعض اقسامها وهو الفاء التانيث المقصورة والممدودة اي
كل منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا اتفاقا فانها اصلا فلا يقال
في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث
مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت
فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة
اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا
خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صيغته التي
يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليك ان
صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فاضافة الصيغة الى ضمير الاسم من حيث تسامحا
المشتقات كلها وان التبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون مادته

باقية

باقية والتغيير انما وقع في صورته فقط فلا ينتقض بما حذف منه بعض
الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فان المادة ليست باقية فيهما
ولان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة
للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة
كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنها المغيرات الشاذة فلا نسلم انها
مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع [illegible]
ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب
ابتداء اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان تجمعهما اولا على اقواس
وانياب ولخراج اقوس وانيب عنهما قال بعض الشارحين قد تجوز بعضهم
تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن
ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن ساير العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ
حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في التصحيح
الى ارتكاب تلك التكلفات ولعل ذلك انا نعلم [illegible] قطعا انهم لما وجدوا ثلاث
وثلاث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصف
او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها
لانهم تنبهوا اي وجد العدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوها غير المنصرف

للعدل وسبب آخر والكونه لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل
الاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق
بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع
الصرف يدل على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده متحقق بلا شك وفي
بعضها الدليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل بالاخراج عن ذلك
الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري وانما هو باعتبار كون ذلك
الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل المحقق العدل
فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل
محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على اصلها اي
في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل اثنان اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا
مكررا كما في جاءني القوم ثلاثة ثلاثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلاثة
ثلاثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراء
ايضا الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب في منع الصرف ثلاث ومثلث
واخواتها العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت ثلاثة ثلاثة صارت
وهو اصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم
التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير ومقياس اسم التفضيل ان

ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من فحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه
معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال
بعضهم انه معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير
الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او الاضافة آخر مثلها كنحو وقيل انه
وبانيهم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن
احد الاخرين وجمع جمع جمعا مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلا
افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر اي على حمر وان كانت اسما ان يجمع
على فعالى وفعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلها اما جمع او جماعى
او جماوات فاذا عبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين
فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب
التأكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية
وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما
عما هو القياس كانياب واقواس كيف ولو اعتبر جمعهما او لا على انياب
واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة لاسم المخرج ليلزم من
مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق
بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض

يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذا زفر فانهما لما وجدا
غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية فاعتبر فيهما العدل ولما
توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف
قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة
عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء
في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء والاعلام
المؤنثة مثل حضار وطمار ووبار فانها مبنيات وليس فيها الا سببان
العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصل سبب البناء
فلما اعتبر فيها العدل لتحصل سبب البناء اعتبر فيما
عداها مما جعلوه معربا غير منصرف اي حملا على نظائره مع عدم الاحتياج
اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما
هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا
ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وانما قال بني تميم لان الحجازيين هم يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني
تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير
منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء حملا ما عداها اي ذوات الراء
عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذ مع

[illegible]

بعض

بعض صفاتها اما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال
مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب الاعداد
فلا يكون الوصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور
فانه لما جرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان
معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال
لا اصلي بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي
لا اصالة لا العرض لعرضيته فلذلك قال المص رحمه الله شرطه اي شرط
الوصف في سببيته منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع
بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال
سواء بقيت على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرج عن سببية
منع الصرف الغلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض اي عليه
افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا
لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه
الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة
الاسمية صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع ومنع
من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين للحية وبياضه

سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع للذات مع

الاول للتميز السواد والثاني للحية المنقوطة سواد

وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه
الاسماء فيه سواد وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع
اوصاف ولم يجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف
في هذه الاسماء لم يترك الصفة الاصلية ووزن الفعل واما استعمالها في معانيها
الاصلية فلا اشكال في منع صرفها الوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف
منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعو التي هي الخبث
وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى
القوة واخيل للطاير أي لطاير ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا
اصلية فانها لم تقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان
الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء او بالالف فانه اي شرط له شرط في سببيته
منع الصرف العلمية اي العلمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت
الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء
في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط الوجوب
منع الصرف وفي المعنوي شرط الجواز ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله

وشرطا

وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث في منع الصرف احد الامور
الثلاثة الزيادة على الثلاثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة مثل زينب
او تحرك الحروف الاوسط من حروفها الثلاثة مثل سقر والعجمة نحو ماه وجور
وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلاثة لتخرج
الكلمة بتقل احد من الامور الثلاثة عن الخفة التي هي من شانها ان تعارض
ثقل احد السببين فاحتمل تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان
العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث
المعنوي اعني احد الامور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى الوجود سببين
فيه زينب علما للمؤنث وسقر علما الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين
لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فالعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم
تاثيره وهو الزيادة على الثلاثة واما سقر فالعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فالعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمية فان سمي به اي بالمؤنث
المعنوي مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان الحرف
الرابع في حكم التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه
الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بعلميته للمذكر من غير ان

يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعقرب
وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به
رجل ممتنع صرفه الا انه وان زالت التانيث العلمية للذكر
فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء
القدر كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب
فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع
قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث
الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف
لا ذات المعرفة وشرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان
تكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان
يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون خاصة في ضمنه
على ان يكون للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان التعريف
المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام
المعربات والتعريف باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا حقيقة
او حكما كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق

الا التعريف

الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل
العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير
اظهر من فرعية العلمية العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير
العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان
يكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان كان
متحققة في ضمن العلم في لغة العجم حقيقة كابرهيم او حكما
بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف
فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى
الجيد سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف
العرب فيه فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا
يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف
فيه العجمية فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا الوسيم
بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها
الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط والزيادة
على الثلاثة اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد
السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني

فانصرف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص
لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها
مع سكون الاوسط واما التانيث فانه لما علم ثم مقدره
يظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر سكون الاوسط
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبر العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط
عطفا على ان يعتبر في جاز دخل عليه
فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من
اعتبارها للتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال و منه
وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود شرط الثاني فيهما
في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص
التفريع بالشرط الثالث لان غرض التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف
نحو نوح ولهذا قدم انصرف مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى والعلمية اسماء الانبياء
عليهم ممتنع عن الصرف الا محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية
ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه
وتؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ~~فيما ذكره~~

ومن كان

ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل
فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه
اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي
كانت اولهما مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان
متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع
جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها
جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغيرة
للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان
تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت ذلك ليكون صيغة
مصونة عن قبول التغيير بغيرها منقلبة عن تاء التانيث حالة
الوقف اوالمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حال الوقف
فلا يرد نحو فوارهة جمع فاره وانما اشترط كونها بغير هاء لانها
لو كانت معها لكان على وزن مفردات كفرازنة فانها على
وزن كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فقد دخل
في قوة جمعيته فنونه ولا حاجة الى اخراج نحو هذا لانه لمفرد

ثنائي

فائدة

محض ليس جمعا حالا في الحال ولا في الأصل وإنما الجمع مدائن
وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فإنها جمع فرزين أو فرزان
بكسر الفاء فعلم مما سبق أن صيغة منتهى الجموع على قسمين أحدهما
ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فأما ما يكون بغير ها
فممنوع صرفه لوجود شرط تأثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان
ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن
وأما فرازنة وأمثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء
فمنصرف لفوات شرط تأثيرها الجمعية وهو كونها بلا هاء
وحضاجر علم للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره
أن حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما أن أسامة
علم جنس للأسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من
أسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي أن يكون منصرفا
لكنه غير منصرف وتقرير الجواب أن حضاجر لكونه علما
للضبع غير منصرف لا الجمعية الحالية بل الجمعية الأصلية لأنه
منقول عن الجمع فإنه كان في الأصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن
سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كأن كل فرد منها

جماعة

قلت لو كان فيه منع صرفه الاعتبار
الجمعية الأصلية لكان

٢٣

جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه اعتبار الجمعية الأصلية
حقيقة فإن لا فيه العلمية والتأنيث لأن الضبع هي أنثى الضبعان قلنا
علمية غير مؤثرة وإلا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لأنه علم لجنس حضاجر
الضبع مذكرا كان أو مؤنثا وإنما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية
الأصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه أن يكون في الأصل كما قال في
الوصف لئلا يتوهم أن الجمع كالوصف قد يكون أصلية معتبرة
وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الأمر كذلك إذ لا يتصور العارض
في الجمعية وسراويل جواب السؤال مقدر تقديره أو يقال قد نقض
عن الإشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع أعم من أن يكون
في الحال أو في الأصل فما نقول في سراويل فإنه اسم جنس يطلق
على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الأصل فأجاب
عنه بأنه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو لم يصرف وهو
الأكثر في موارد الاستعمال فيرد به الإشكال على قاعدة الجمع
كما قلت فقد قيل في التفصي عنه إنه اسم أعجمي ليس بجمع لا في
الحال ولا في الأصل حمل في منع الصرف على موازنه أي على ما يوازنه
من الجموع العربية كأناعيم ومصابيح فإنه في حكمهما من حيث الوزن

فهو وان لم يكن من قبيل الجمع الحقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية
على هذا التقدير ان يكون حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب
على تعميم الجمعية لا زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة هو
الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم
جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا فانهم
لما وجدوا غير منصرف وعن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية
لا يمنع الصرف قد حفظوا هذه القاعدة انه جمع سروالة وكانه
سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل
الاسماء
واذا صرف اي سراويل العدم تحقق جمعيته تحقيقا لانه الاصل في
الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي
عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل بائيا او واويا
كالجواري والدواعي تقاوه جاء اي في حالتي الرفع والجر كقاض
اي حكمه حكم قاض في حذف الياء عنه والحاق التنوين عليه تقول
جائني جوار ومررت بجوار كما تقول جائني قاض ومررت بقاض
واما في حالة النصب فالياء منه كما مفتوحة نحو رايت جواري فلا
اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة

منتهى الجموع

منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب
بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان
الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال
الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جائني جوار جواري بالضم والتنوين
بناء على ان الاصل في الاسم التصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم
اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن
سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال اسم منصرف
والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى
انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان
المحذوف بمنزلة المقدر وهذا لا يجري الاعراب على الياء والتنوين فيه
تنوين العوض فانه لما استقط تنوين الصرف عوض عن الياء
المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا
تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب
تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم
منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر
على الياء
والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال الا في حالة الرفع فاصل جوار

جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت
الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة له اعلال الى في حالة
واحد بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب
وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه الفلا بين نحو النجم
ويصير علمين بشرط العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر
بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف
او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية
في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها
على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة لتواطؤ
كان من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات
فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون جزء الثاني من المركب صوتا
ولا تضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وعشرة
عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انها من قبيل المبنيات ولما
الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها
مثل بعلبك فانه علم للبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم

هاجر

هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية
او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف فسيتان
مزيدتين لانهما من حروف الزوائد وتسميان مضارعتين اي لمضارعتهما
الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليها وللنحاة خلاف لان سببيتهما
لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه ولمشابهتهما لا
لفي التانيث والراجح هو قول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم بمعنى ما يقابل
الصفة فان الاسم المقابل للحرف والفعل ولهذا ان لا يدل على ذات ما لوحظ
معها صفة من الصفات كرجل وفرس او بمعنى ما كاحمر وضارب ومضروب فان
الاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا
الاسم الشامل للاسم الصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من
الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في
امتناعه عن الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما اذ لم يمتنع التاء
فيتحقق مشابهتهما بالفي التانيث كعمران ان كان في صفة فانتفاء فعلانة
اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول
تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما بالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان
مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه

فعلى ولا يكون فعلانة فيبقى مشابهتها بالف التانيث على حالها ومن ثم اى من
اجل الخلاف فى الشرط اختلف فى رحمن فانه منصرف او غير منصرف فانه ليس
له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا
على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف
وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف
فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون
ندمان فانه لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه
ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير
منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى سببيته منع الصرف
بل شرط فيها احد الامرين اما ان يختص فى اللغة العربية به اى بالفعل بمعنى
المعلوم لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا عن الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضى
من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر علما
لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف
وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية
فلا يقدح فى ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه

غير منصرف

غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء
للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير
مختص لكن يكون فى اوله اى اول وزن الفعل واول ما كان على وزن الفعل
زيادة اى زيادة حرف او حرف زايد من حروف اتين كزيادته اى مثل زيادة حرف
احرف زايد فى اول الفعل غير قابل اى حال كونه وزن الفعل او ما كان على وزن
الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن فهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن وزن
الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذى امتنع عن الصرف لاجله لم يرد عليه
اربع اذا سمى به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا واما اسود
بجى التاء فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله منع
من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثم اى من اجل اشتراط عدم
قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود زيادة المذكورة مع عدم قبول التاء
وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجى يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه
علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة فى منع صرفه السببية
المحضة او مع شرطيتها لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الف التانيث وصيغة
منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا
نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا

آخر فانه يزيد به المسمّى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه

به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر حين بيّن

اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة

الا ما اى السبب الذى هى العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتا لفظا ومعنى والعجمة

والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروطة

بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجامع

غير ما شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مع انها ليست شرطا

فيهما كما فى عمر واحمد وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان

لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان المخصوصة ليس شىء منها

من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف فلا يكونان معا اى لا يجد شىء من

الامر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما

فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا

سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربع لانتفاء المشروط

لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بالاتفاق والسبب الآخر المشروط

بالعلمية من حيث هو سبب فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب

واحد فيما هى ليست شرطا فيه من العدل ووزن الفعل نحو عمر واحمد وقد قيل يرد على

قوله

قوله متضادان ان اصمت بكسرتين علما لمفازة من اوزان الفعل مع

وجود العدل فيه فانه فهو من صمت تصمت وقياسه ان يجىء بضمتين فلما

جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب عنه ان هذا غير محقق لجواز

ورود اصمت بكسرتين وان لم تشتهر فى الاوزان التى تحقق فيها العدل

تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع مع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم في مبحث العدل

ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بدون اقتضاء

منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه

لوجود السببين فى اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث لانه

اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه

وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان

قول التلميذ اظهر صحة وافقه لما ذكر من القاعدة جعله اصلا واسند

المخالف الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك فى انصراف نحو احمر علما

اذا نكر ملاحظة لوجود كل ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى نحو احمر فيه ضعف

فى سكران ومثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير

بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك

افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق

لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان صحرمن فلان بخ

بالخلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية ا... اعتبار

اللصفة الاصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية

الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق ههنا مانع

من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعلها غير منصرف للصفة الاصلية و

سبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه

لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبارها

وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قبل الباعث على اعتبارها امتناع

اسود وادهم مع زوال الوصفية عنهما ؟ وغيره بحيث لان الوصفية لم تزل

عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية

السود والادهم اسم للحية التى فيه سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية

فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فى احمر بعد التنكير لانها قد

قد زالت بالكلية بواسطة العلمية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف

فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزايل لا يعتبر

من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف

والنون وهذا القول اظهر فلما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير

وان كان

٣٨

وان كان زايلا لزم ان يعتبر فى حالة العلمية ايضا فيمنع نحو حاتم من الصرف

للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من

اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما فى باب حاتم اى كل علم

كان فى الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية

وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية لما يلزمه فى باب حاتم على تقدير منعه الاصلية صح

من الصرف من اعتبار المتضادين يعنى الوصفية الاصلية والعلمية فان

العلم للخصوص والوصف للعموم فى حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد

بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما فى اسود وادهم

فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية

الاصلية الزايلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية

فى منع الصرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين

بعد زواله مع ضد آخر فى حكم واحد من قبيل اجتماع المتضادين لكنه يعتبر

به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اى باب غير المنصرف باللام اى

بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر اى يصير

مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان

الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية

وان لم يكن

ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم
من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم الصرف انما كان لمشابهته الفعل فلما
ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام والاضافة
قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين
لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع
من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين فحيث
ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو
الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب
الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان
زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول
باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسببية الاخرى زالتا معا كما فى ابراهيم
وان لم يكن شرطا كما فى احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما فى احمر
بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به غير المنصرف
المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لانه موصوف الاسم وهو مذكر لا المرفوعات
يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة للمذكر الذى لا يعقل كالصافنات جمع الصافن
للمذكر من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى

المرفوع

٣٦

المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهى
الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف
٢ بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا
لفظا او تقديرا فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو يبحث مثلا عن
احكام الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ فمنه اى من المرفوعات او مما
اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور
لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتداء
وقيل اصل المرفوعات المبتدء لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو
التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتق فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لم يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة
او حكما ليدخل فيه مثل قوله اعجبنى ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة
لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد فى جميع حدود المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات غير تابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى
ما يشبهه فى العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه

عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد ضرب فانه لا يقال انه مما اسند
اليه الفعل لان اسناده للضمير يشبه اسناده اليه في الحقيقة لكنه مرفوض عنده والمراد
تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتداء المقدم عليه نحو كريم من يكرمك فان
نعم قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت
المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع
ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة ان يكون
قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به على صيغة المعلوم او على ما في حكمها
كاسم الفاعل والصيغة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم
فاعله نحو زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما
هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من يجعله
داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل
زيد من قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل وشبه الفعل مثل ابوه
في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل
اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند
اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء
من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام

فضربت

في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك
الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على ساير معمولات الفعل جاز ضرب غلامه
زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا
بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو
زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز
خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني
عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا
لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع
الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى
الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما
اي في الفاعل المقدم ذكره صريحا او في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره
في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ المراد بها
ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب
مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او
معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل بارزا كضربت
زيدا او مستترا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل

لئلا ينتقض بمثل زيدا ضرب او وقع مفعول له اى مفعول الفاعل بعد
الا بشرط توسطها بينهما فى صورة التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا
الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم
الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب فيهما
والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا
فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط
توسطها بينهما فى صورة التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان
المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قوله ما ضرب
عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا
لشخص اخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى
زيد مع جواز ان يكون ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب
الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورة التقديم والتاخير لانه
لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان
معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب
الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل

قصر

قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احد الا عمرا زيد ليفيد انحصار صفة كل منهما
فى الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع
المفعول بعد معنى الا لان الحصر هو هنا فى الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى
قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى
الفاعل بعد الا المتوسط بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب
عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفتها انفا او وقع الفاعل بعد معناها
اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غيره اى غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب
تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة
اتصال الضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما
فى صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة
كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غيره ضمير متصل لمنافاة الاتصال
الانفصال بتوسط الفاعل الغير المنفصل بينه وبين الفعل بخلاف ما
اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فحينئذ يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد
يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف

جوازا اى حذفا جايزا فى مثل قولك زيد اى فيما كان جوابا السؤال محقق لمن
قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام
اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون
الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب
حذف احد جزئيها والتقليل فى الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما
كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل والبيت على
البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز
ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر
وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد
فليس نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من ذل ويعجز عن مقاومة
الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوايح
والمختبط السايل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوايح جمع مطيحة
على غير القياس كاللواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى
ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما
يتوصل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل

وان احد

٣٣

وان احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل
ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق
المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف الذى فيه ابهام بدون حذف
فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير
الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل
محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما
وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد
مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل
وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده فى مثل
نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر
نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام
ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك لوعا
تلك الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان
لان التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معطى ومكرم عمروا وبكى شريف
وكريم ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان

مبحث التنازع

التنازع تنحقق في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو
الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم
عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا
يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح
ان يكون هو مع قطع النظر عن ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل
فح لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون
متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون
معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم
الا انا فيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار
الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضمار
مع الا ثم حرف لا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه تقييد نفي الفعل عن
الفاعل الاول المقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه
اضمار الفاعل ولهذا اختص بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير
الواقع المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يمكن
معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار
وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي

كل واحد

كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء
الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي
كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء
المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية
فذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل واحد منهما فاعلية اسم ظاهر
ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان
زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين
وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعوليته خلاف الصورة
الاسم الظاهر بعينه ولا شك في تحقق اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه
وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه
الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية
حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم
التنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل
من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك
وهي ستة عشر
يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيد واكرمني واكرمت زيدا
وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم

بعد اخذ که ... مثال ... قسم ثالث تصور می شود
بر شانزده وجه چهار وجه
بر طریقه که مذکور ...
المتن مثال ها مذکور ...

التنا
الانتا
عليه
يكون
ان يكو
في لاتي
متصل
معمو
الا ا
الفا
مع ال
الفا
احتمال
الموقع
معاو
والعو

اما عظم عبارت است از جسمی صلب و ضخیم و روغن با پیوسته جرم
و شکننده و قلیل الحس و بلون ابیض مایل بصفرت و فایده انها ان
است که دعامه و تکیه گاهی باشد اعضا را تا الات لینه بدانها اتصال
یابند دیگر اینکه چون صندوق باشند برای حفظ اعضاء شریفه از ورود آ
فات دیگر اینکه اسبابند برای حرکت بالقصر بخلاف که بالذات
صاحب حرکتند و جمیع عظام به ترتیب جالینوس ایطالیائی
نامیده اند بدانکه استخوان مرکب از دو ماده اصلیه یکی عضروف و دیگر
دوبلر

الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال
الفعل الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اى اعمال الفعل الاول مع تجويز
اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني
كما هو مذهب البصريين وبدء به لانه المذهب المختار لكثرة استعماله اضمرت الفاعل
في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
فللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد
الفعلين اى على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير
والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا
يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر
الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو
ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين ضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي
واجاز اى اعمال فعل الثاني مع اقتضاء فعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه
لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير
اعماله الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان يقتضي الثاني الفاعل اضمرته
وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمني الزيدان
وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمتهما الزيدان
ولا يلزم

ولا يلزم منه حذف وقيل وعند تشريك الفعلين واضماره بعد
الظاهر في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمته
زيدا هو وهو رواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار
والحذف وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمرت ان استغنى عنه
اى وان لم يستغن عنه اظهرت اى المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا
يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار
الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني
زيد واذا جعلت زيد فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد
لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني
لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم
ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير ح راجعا الى
لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار
كما هو قول المختار ومن الحذف كما هو مذهب الغير المختار فتظهر المفعول
فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني

وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا
ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو
منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول ولو اضمر مثنى خالف
المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا
اذا لوحظت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من
غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان
الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول
بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل
وهو من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول
اولى لما اختاره ذلك القائل بتساوي الاعمالين فاجاب للم عن طرف البصريين
وقال قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع
لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه
عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي
لكل واحد منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت منفيا شرطا كان او جزاء

او معطوف

٣٥

او معطوف على احديهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان
يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب الغنى والمجد كما يدل عليه البيت
المتأخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وحتى
يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب
المجد الاصيل التناسب واسع له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه
فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل كما فصل المبتدأ حيث قال
ومنه
ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول
حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه
فاعلا الفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد
الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله
لاقامته مقام الفاعل ان كان عامله فعلا في هذا المصنف فاعلم ان تغير صيغة الفعل الى
فعل اي الماضي المجهول او يفعل اي المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل
ويفتعل ويستفعل وغيرهما من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل
المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما
فلو اسند اليه الفعل ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه
معا مع كون كل من الاسنادين تاما لزم كونه مسندا بخلاف اعجبني ضرب زيد

لانّ اصل الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تامّ ولا المفعول الثالث من مفاعيل
باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا
لام لانّ النصب فيه مشعر بالتعليل فلو اسند اليه فات النصب الاشعار بخلاف
ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول اي كل من المفعول له والمفعول معه
كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في امتناع الايقاع موقع
الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لو جوز اقامته مقام
الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل
بدون الواو لانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام
مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعيّن اي المفعول به له
اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان
الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف
سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول
به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول
مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر
لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره
جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقامه مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي وان
الفاعل

اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك

جواب لسؤال مقدر

لم يوجد

لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في
جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي المتعدي الى
المفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني
لانّ فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي اخذ نحو اعطي زيد درهما
مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب
اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه
يعني من جملة المرفوعات ومن المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم
الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو
الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي كما في كان وانّ وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز
به عن الاسم الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان مسندا اليه
او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي
الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام وهل ونحو كهل وما ومن وعن سيبويه
جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا
وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم خبير مبتدأ ونحو فاعل ولو جعل خبر

اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي

خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي وهو غير جائز
بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء من عامله الظاهر وما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل
لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان
الزيدان لان اقائمان مرافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان مرافعا لهذا الظاهر لم يجز
تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد الف الاستفهام والا

فان طابقت استفهام اسما مفردا مذكورا بعدها اي بعدها ما قائم زيد واقائم زيد واحترز
الصفة الواقعة بعد بما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون
حرف نفي والاستفهام فانها حينئذ ليس الا جائز فيه الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا
اسما مفردا ليستد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه ففيهما
ثلث صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ
واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيد ويتعين ح ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قائم مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت
والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في نوع من
الاسم فلا يصدق على يضرب في زيد يضرب انه الخبر المسند به المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يقع به الاسناد واحترز
به عن القسم الاول من المبتدأ والمراد مسندا اليه وكلا مسند به المغاير للصفة

المذكورة

المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ والمعنى ان
تقول المراد المسند به الى المبتدأ او يجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا
الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير
للصفة المذكورة تأكيدا له واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي
تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فهو
عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم
عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وقال الآخرون ان كل واحد من المبتدأ والخبر
عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي لا
ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات
والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اي من اجل ان
الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا
الى زيد المتأخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها
في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود
الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان
الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب الاهم الكثير الوقوع
في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل

بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص انما التخصيص يقل ~~ جزى

فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم احدهما في الدار فيسال المخاطب عن تعينه كانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كاين فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانها لا تتعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما تخصص به الفاعل الشهير به ان يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما هي تخصص به الفاعل قبل ذكره فهو خبر كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المعنى الكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا اذا كان مجيء الحبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان بمجيء عدو والمقصود بنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شرا لا خير فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير معناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير

… سنه ١٢٢٦ … الحكم عليه

اهر ذا ناب هذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة الاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفايدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفايدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلا يكون الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان المبتدا قد يقع جملة اسمية فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية ولما كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتداء من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع المضمر نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسير المبتداء نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما

والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن
لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرفا زمان او مكان او جارا ومجرورا
فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى مأول بجملة
بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم
الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا وجه الاكثر ان الظرف
لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل
فى الخبر الا فى التأخير ان الاصل فى المبتدا التقديم وجاز نافيه لكنه قد يجب لعارض كما
اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام اى على معنى وجب له
صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان
من مبتدا مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه أهذا ابوك
ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا
لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى
المبتدا والخبر معرفتان متساويين فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما
مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل
غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منى افضل منك دفعا
للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له كما فى قولك

زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل
زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدا على الخبر فى جميع هذه الصور اما فى الصور
الاول فلما ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل
مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل
اذا كان الفاعل مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل
فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو
حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى
ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اى معنى
مفرد — وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام
خبره ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم
الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز
به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ماله صدر الكلام لتصدره فى
جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتدا من حيث انه مبتدا فتقديمه مصحح وقوعه
فان فى الدار خبر — مبتدا مثل فى الدار رجل لتخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى المبتدا نكرة
غير مخصصة او كان للمتعلق بكسر اللام اى كان للمتعلق الخبر التابع له بتبعيته ممتنع معها

نحو على الله عبده متوكل

تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل فان ضمير كان في جانب المبتدأ راجع الى ذلك
المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة مثل على التمرة مثلها
زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان
الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر ان
ان المفتوحة الواقع مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ لو اخر يوهم
خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة
مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور
لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك
التعدد اما يجب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عاقل
وعالم او بغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما يجب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض
فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض
الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون
بغير عطف لان التعدد بالعطف لا اختصاص له بالخبر ولا في المبتدأ على ان في
المثال
غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في
يتضمن
الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد
المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم

نعمة

من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببية للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح
دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى تضمن المبتدأ معنى الشرط
ولما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا
لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط
اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
ماولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق ولما الشرط ان يكون صلته فعلا او ظرفا
ماولا بالفعل ليتأكد مشابهته بالشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا في حكم الاسم
الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفي حكمها
الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للموصول بفعل او الذي في الدار
هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم
الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا
مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف
المشبهة بالفعل دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله
عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء

وليت ولعل ينبغي ان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق عن النحاة فلا يقال ليت او لعل
الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت تابعان ايضا بالاتفاق فما وجه
تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما لبيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة
لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما والحق
بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء
على الخبر والاصح انها لا يمنع عنده لانها لا يخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية وقد دخل
قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل قد الحق ان
بهما المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه التخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم
الذي الحقها بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه
فلم يذكره مع ان القولين مما لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على
عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر فما سبق وما يدل على عدم منع
ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء في الخبر قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من
شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى
فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي
حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد

لله

٤١

لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل
صفة فقطع لقصد المدح والذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتعين ذلك
ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقولك
المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصر
للهلال الذي رفع صوته عند ابصار الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة
الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل
تعيين شخص بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ولتوجه اليه الناظرون ووقوع
كما يروى انما اتى بالقسم جريا على عادة مستهلين غالبا الثلاثة قيم نصب الهلال
عند الوقف وقد يحذف جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة
الشيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع وان تقديره
على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف
على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف وغير سد مسده اي ففي وقت
خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا
فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر
وذلك في اربعة مواضع على ما ذكره المصنف الاول المبتدأ الذي بعد لولا مثل اولها
لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لكان كذا لان لولا للامتناع

الشئ لوجود غيره تدل على الوجود وهذا النوع في موضع الخبر هو الحال
فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه وههنا ان كان الخبر عاما او خاصا
اذا كان خاصا لا يجب حذفه كقول الشاعر عليه الشعر بالعلماء يذرى لكنت
اليوم اشجع من لبيدى هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها
فاعل الفعل المقدر اي لولا وجد زيد قال الفراء لولا هي الرافعة للاسم
الذي بعدها وثانيهما كل مبتدا كان مصدرا صورة او بتاويل الى الفاعل
والمفعول به او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك
المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد معقولا به
ومثل ضربي زيدا قائما او عائبين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا
حاصل اذ كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك
فبقي اذا كان قائما فحذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام
الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال القائم مقام الظرف القائم مقام
الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل وفيه تكلفات
كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذ
ان الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما و يجوز حذف ذي الحال

مع قيام قرينة تقول الذي ضربت قائما زيدا اي ضربته قرينة فيلابس
الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال معنا و الحال مقامه كما تقول راشدا
مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون مستريحين من تلك التكلفات
البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات
المبتدا ويلزمهم الحذف الخبر من غير سد مسده وتقييد المبتدا المقصود عموم
بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر
مضاف الى صاحب الحال اي ضربه زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا
المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها
كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه الشئ بالواو التي بمعنى
مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع وضيعته فهذا الخبر
واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في
موضعه ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل
لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي او ما اقسم به فلا شك ان
لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه
والعمر والعمر بمعنى واحد لكن لا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع
التخفيف لكثرة استعماله وخبر اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي

اى استباههما من الحروف الخمسة الباقية وهى انّ وكانّ ولكنّ وليت
ولعلّ وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها
مشابهة الفعل المتعدى كما يجئ عملت رفعا ونصبا مثله وهو اى خبر
انّ واخواتها هو المسند الى شئ آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله
المسند شامل لخبر كان وخبر لاء التى لنفى الجنس وغيرها وقوله بعد دخول
هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورود
لا يرتفا حرمهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا انّ
زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى الابوه ليس مما تدخل عليه
ان هذه المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا احتياج الى ان يجاب عنه
بان المراد بالمسند الى اسماء هذه الحروف وعليه ثم صنفه استدلاك قوله بعد
دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند لا اسم المسند فيحتاج
الى تاويل الجملة بالاسم وحينئذ يكون ضربها جملة مثل انّ زيدا يقوم مثل
قائم فى انّ زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر
اى حكمه كحكم الخبر المبتدا فى اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة
وفى احكامه من واحدا وفا متعددا ومثبتا ومحذوفا وشرائطه من انه
ان كان جملة فلا بد لها من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد انه كامر

بجواز

٤٣

بجواز يقع كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك
ان كلما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يكون يقع خبرا لباب انّ حتى يرد
انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال انّ اين زيدا
وانّ من اباك الا فى تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه فانه
لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لانّ
هذه الحروف فرع على الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا والعمل الفرعى
للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما
اعلمت العمل الفرعى لم يتصرف فى معمولها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف فى معمول
الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدا
فى تقديمه الا اذا كان ظرفا فانه حكمه اذن حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم
معرفة نحو قوله تعالى انّ الينا ايابهم ثم انّ علينا حسابهم وفى وجوبه اذا كان
الاسم نكرة نحو انّ من البيان لسحرا وانّ من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم فى الظروف
ما لا يتوسع فى غيرها خبر لا التى لنفى الجنس اى لنفى صفة الجنس اذا كان محل
قائم مثلا لنفى القيام من الرجل لنفى الرجل نفسه هو المسند الى شئ آخر بعد هذه شامل
الخبر المبتدا وخبر انّ وخبر كان وغيرها بعد دخولها اى بعد دخول لا فخرج به
الاضمار فعل والمراد بدخولها ما عرفت فى خبر انّ فلا يرد عليه نحو يضرب فى لا

لسحرا
كانية

رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن المشهور وهو قولهم
لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفته بخلاف ما ذكرنا لان
غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع ما بعده على ما هو الظاهر فيها اى
في الدار ضرب بعد جر الظرف ظريف ولا حال لان الظرف الحكم لا ينقيد بظرف ونحو
وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ولا يكون مثالا للنوعين ضربها
الظرف وغيره ويحذف خبرها كثيرا فى لا نفى اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل
للدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه
اى لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا
لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج
الى تقدير خبره وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة
دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر
ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد
دخولهما يخرج به غير اسم ما ولا وانما عرفت من معنى الدخول الذي يساوي في
ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك ولما انها النكرة بعدها
لان لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم لا يثبتون لها العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان

بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا
وهو اى عمل ليس في الحسن ما شاذ وتعليل لنقصان مشابهته بليس لان ليس
لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه لنفي مطلق بخلاف ما فانه ليس لنفي الحال فيقتصر على
على موارد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح
لي فلا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يكون فيما بعدها الا رفع
ما لم يتكرر وانكر ابن البيت واعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات
ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد
فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على
المجرورات لكثرتها لخفة النصب فقال المنصوبات قد تبين شرحها
ذكر في المرفوعات والمراد علم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة
او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات
واباك ومسلمين فمنه اى من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول
المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء
او في او مع او اللام بخلاف مفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق
صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة فيقال المفعول به او فيه او
معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل

اباه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لان يكون من ثم آخر موجدا اياه
فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم
لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ وتدخل فيه المصادر
كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان
مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب واسما فيه
معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يكن فعلها لا حقيقة ولا حكما
نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كان
بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان المعنى الفعل مشتمل عليه اشتمال
الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في مثل قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله
فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل
كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان الكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث
قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى
الفعل مشتمل عليها والثاني كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت
بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول مطلق
واذا ذكرت بعده باعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول
مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع

الفعل

الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار من الحد انطبق الحد على المحدود
جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق التاكيد اي لم يكن في فحواه
زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع اي دل على بعض انواع والعدد اي دل
على عدده مثل جلسته جلوسا التاكيد وجلسته بكسر الجيم منوع وجلسة بفتحها
للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة
عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست
جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع العدد بخلاف اخويه اللذين هما
للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون
المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت
جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه
اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم
اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدر باعتبار
الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه
ونصب اي حذف فعله وجوبا سماعيا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له
يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا

قوله مصدر باعتبار الوصف
جواب عما يقال ان ... بعيد وجه
... مثالا للمصدر ...
... اسم التفضيل ...
اعني قدوما ... البيان
مقدم
صح

وخيبة اى خاب خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع

قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدته حمدا وشكرا اى شكرت

شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة

فى هذه المصادر وهذا معنى وجوبا الحذف سماعا قيل عليه فقد قالوا حمدت الله

حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء فيجب

بان وجوب الحذف انما هو استعمالا باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف

الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى قياسا يعلم له ضابطة كلية

لها الفعل الى وهذا فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع اى

المفعول المطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد

سيرا لم يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه

وانما او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم

لا يكون قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما انا سرت سيرا

... انما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو

ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى

موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد عليه نحو كنت الارض دكا دكا

وانما جمع الضابطين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا

بل

٤٧

سيرا اى سيرى سيرا وما انت الا سيرا البريد اى سيرى سير البريد هذان

مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع

موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة والى ما هو نحو المبتدا والى ما يشبه فى كونه

اى المفرد او مضافا وانما انت سيرا اى سيرى سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى

وزيد سيرا سيرا اى سيرى سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع

يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع

تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل

والمفعول وباثره وغرضه المطلوب منه وتفصيله الاتى بيان انواعه المحتملة نحو

قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق

الله جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء فتفصيل

الشد سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد

وقع واما تفدون فداء ومنها اى ومن تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق

نهد للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به نحو لزيد نهد

الى نهد الصلحاء لانه ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار

مشتملة لدرص تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا

بالبلد له صوت حمار على وصاحبه اى صاحب ذلك الاسم الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت

اى لا لان تشبيه به امر

احترز به نحو لزيد

صوت صوت حسن

لانه لم يقع للتشبيه

فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار صوت
التشبيه صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى
قوله له صوت مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت مشتملة على صاحب ذلك الاسم وهى
وهو الضمير المجرور فى قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى
امرأة مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق مضمون جملة
لا يحتمل لها اى لمضمون الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا
مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا يحتمل الرسالة ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا
بالغاية ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة يحتمل غيره اى غير المفعول المصدر
نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى
قوله زيد قائم ولها يحتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع
من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث هو يحتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير الجملة لكن
اسم الفاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر يحتمل ان يكون تاكيدا لاجل نفسه لسنكرة المراد ويغيره
حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير الا
والتكثير ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او قيل لمفعول

عرض لينيل ثم وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتكرير التضعيف لان تأكيد

لئلا يرد

٤٧

لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا فى فعل
المثال من نقض التعريف لا دلالة هذا القيد تكلف مثل لبيك اى البّ لك البابين اى
انيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى المجرد بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى بل
هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الله اسعد سعدى
بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل
الفاعل ولم يذكر المسمى اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به
بلا واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت
بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به الفاعل المثلثة الباقية لانه لا يقال فى واحد
مرارا ان الفعل واقع عليه بل فيه او معه او له والمفعول المطلق بما بعده من ظرف انه لفعل الفاعل خرج
فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل المعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة فعل او حكما
فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى الفاعل ولا يشكل مثل
اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد
الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل عبارة كرتاظر فايده تذكير الفاعل فلا يرد
انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف

فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل

فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد وفى

الجنيب امنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او شرط نحو من رايت نحو من

تكرمه اكرمه هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه فى حيز ان نحو من الابرار انك لسانك

وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو

زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل لقيام القرينة المقالية

والمتوالى نحو مكة للمتوجه اليها اى تريد فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا فى اربع

مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء مثل اغرى خاك اخاك

اى الزم اخاك اخاك منه والمنصوب على المدح والذم او الترحم بل لكثرة مباحثها

الهذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعى اى مقصور على السماع لا

عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرء ونفسه اى

اترك امرء ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد

واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا ماهولا معمورا لا خرابا واهلا لا اجانب

سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثانى من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب

اى بتوجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد

مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها

وقصد نداؤها

وقصد نداؤها فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المتلهف لانه المتفجع عليه لفعل

لا عليه النداء لحقيقة المتفجع لا تعتبر مثله منزلة المنادى وقصد نداؤه فخرج بهذا القيد

عن تعريف المنادى ولهذا افرد المندوب احكاما بالذكر فيما بعد وغيره بحكم فان المندوب

كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فانك تناديه

ونقول لدعاء

وتقول له تعال فانا مشتاق اليك واولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل

من الكلام هو السيبويه انه داخل فى المنادى بحرف نايب مناب ادعو لفظا

الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة المفتوحة وا مختص بالندبة نحو يا قبيل زيد

لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد

او تقديرا بان يكون آلة الطلب مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف

من هذا والنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديرا بان يكون

النايب مقدرا كما فى المثالين المذكورين والمنادى والمنادى المحفوظ مثل يا زيد او

مثل الا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه

الناصب

مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة

استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته عند المبرد بحرف النداء

لسده مسد الفعل وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال

فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى عما انتصب المفعول به بعامل

فواجب الحذف على المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة

فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم

مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر عند ابي علي احد جزئيها باسم الفعل

وللاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على

النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلبه الاختصار في بيان النصب بقوله

وينصب ما سواه على ما يرفع به اي على الضمة او الالف والواو التي ترفع بها

المنادى فعلى صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به

ولا ضمير فيه ولرجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اي

المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه المضاف المعرفة لوقوعه موقع الكاف

الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب لحظا الحرفية وكونه مثلها مفردا

ومعرفة معنى وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف كذلك لفظا و

وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف والفعل لا يبنى لمشابهة

الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اوله ما معرفة

قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا فلان مثال المبني على الالف ويا زيدون

مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخل

وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص

من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف

المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم للمظلوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم

[illegible]

ان المظلوم

ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم ينعكس الامر لان المنادى

المستغاث واقع موقع الكاف الضميري التي يفتح لام الجر معها نحو لك ولعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير ياء نحو يا لزيد ولعمرو وكسرة للام المعطوف لا بخلاف مستغاث له

الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا

فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول

لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم

فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض

المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام

التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصح قوله فيما بعد فلم اهمل

وينصب ما سواهما ايضا واجيب بان كلا منهما اي اللامين لام استغاثة كان

المهدد واسم فاعل يستغيث بالمهدد واسم المفعول ليحضر فينفصم منه ويستريح

من الم خصومته وكان المتعجب مستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب

ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى

في قولهم يا للماء ويا للدواهي وانما المراد يا قوم ويا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي او ... للماء ولا الدواهي

ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على

تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى

المنادى على الفتح لالحاق الفها اى الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح

ما قبلها ولا لام جيء لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما

تناف فلا يجوز الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب ما سواهما

اى ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام والالف

لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علامة النصب وهى المفعولية

محققة فيه وما عنى مخافة عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا

بان يكون مضافا او شبيها بمضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما

ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا

مثل يا عبد الله والقسم الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبيها مضافا مثل يا طالعا جبلا

والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا لكن لا يكون معرفة نحو يا رجلا معينا لغير

اى لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه مقتضى لا يحتمل

المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا

ولم يورد المص لهذا القسم مثالا لانه حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال يسهل

تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال يدل على انفراده مع ان المثال الثانى

يحتمل له فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد

بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما

او غير معين

بالتمام

سوى المستغاث فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبنى

على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع

المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به

لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمراه لان المتبوع مبنى

على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا

حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية ومع لا يكون فيها الا النصب وانما

جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا

ولا لفظيا ولا شبيه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف

فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل فيها

المضاف بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة فى جواز

الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن

وجهه ولما لم يكن الحكم الآتى فى التوابع الجارى هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو

يحتاج اليه فقال من التاكيد اى المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب

حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا اى

كان المختار عند المص وذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوية والصفة وعطف

البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعنى المعرف باللام

والاسم

كلها بل فى بعضها ولم يجر فيها الا ما جاز فيه مطلقا بل الا فى بعضها هو يحتمل من قيد

التوابع

والذى

حكمهما غير

بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما كما

سيجيئ ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه

المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وينصب حملا على محله لان حق تابع

المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم

اجمعين واجمعون في التاكيد ويا زيد العاقل العاقل في الصفة واقتصر على مثالهما

لانهما اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث

والعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاذ سيبويه

في العطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان العطوف

بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة

حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك

الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو ابن العلاء النحوي المقابل المقدم على

الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء

بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله

ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان العطوف المذكور كالحسن كاسم

في حال نزع اللام عنه كالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار الرفع لمكان

جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم

اه

الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس مثل

ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على

المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية

تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فكذا اذا وقعت توابع اولها لان

حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في

الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيئ المعطوف بحرف

الممتنع دخول يا عليه مضافا فان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة

الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل

وهو الممتنع دخول يا عليه فتعين المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه

حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء

وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والمعطوف ولا كالتوطية للذكر و

المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون

حرف النداء مقدرا فيه معه اي حال الكون كل منهما مظهر فهذا الحكم غير مقيد

بحال من الاحوال سواء كانا مفردين او مضافين او مضافا على المضاف

او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو يا زيد اخا عمرو ويا زيد العاقل

ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد

ويا الطالع جبلا ويا زيد ورجل صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى
على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم
فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه وان جواز الضم لا يكون الا
فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعنى ابنة بلا
تخلل واسطة بين الابن وموصوف كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج منه مثل
يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم
آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد
على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات
مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركة الاصلية لكونه مفعولا به
واذا نودى المعرف باللام او اذا اريد نداء قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اى
مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع
آلتى التعريف بلا فاصل ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا اى هذا الرجل بتوسط
الامرين معا والتزموا يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وصفة اجوز
فيها الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم
رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة لحركة البنائية التى هى علامة المنادى
فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين
فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة

مجتبى

وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو
يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز
الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة يجوز اجتماع حرف النداء
مع اللام فى اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله
لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام
لاه ولولاهما لم يجتمع هذان الامران فى موضع آخر فخص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال
خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف
واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة
للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام فلا يقال يا النجم ويا الناس لعدم جريان تلك القاعدة
عوضا فى التى فى قولهم من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى لان اللام ليست
عن محذوف ولو كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ ونحو الغلامان فى قولهم فيا الغلامان
اى زللت واحرقت
اللذان فرا اياكما ان تكسبان شرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه شاذ وذلك
ان جاز لك فى مثل يا تيم تيم عدى اى فى تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة
ويلى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب وفى الثانى النصب فحسب
اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدى المذكور
وذلك مذهب المبرد وسيرافى فى اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم بالضم

مجوز

فيتم الثانى تاكيد لفظى
فاصل بين المضاف والمضاف اليه
وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدى
المحذوف بقرينة المذكور وذلك علم

بتيم عدى فقتح اتباع المنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب الثاني لانه
اما تابع مضاف وتابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوأة عمر البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير هذا ابا
لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوأة اى مكروه من قبل بعدي فهاجا تبرا لهم
وللمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربع فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل
يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احتراز عن نحو يا فتاى مثل يا غلام
وقلبها الفا مثل يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف
لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام
تخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان
الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان وان كانا وقعا وتعين
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه
الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المحذوفة بالحذف او القلب
فلا يقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة
عن الالف ويكون المنادى الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اى حال الوقف
تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل
وقالوا اى العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربع كسائر ما اضيف
الى ياء المتكلم مع وجه اخر زايد عليه لكثرة استعمالها في كلامهم كما اشار اليها

بقوله

بقوله ويا ابت ويا امت اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء
فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة
لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى
المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء
جمعا بين العوضين دون الياء فلا قالوا يا ابتي ويا امتي لاحترازه عن الجمع
بين العوض والمعوض عنه فانه غير جايز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة
هذا لاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي الا با
النظر الى ابن ابن فانهم يقولون يا ابنت ام ويا ابنت عم على الوجوه الاربعة
مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها
ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما
ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه لغير شذ في المضاف
الى ياء المتكلم ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة
لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص
النداء الترخيم شرع في بيانه فقال ترخيم المنادى جايز اى واقع في سعة
الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبا
الطريق الاولى وهو في غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية

الترخيم في اللغة التسهيل وفي الاصطلاح عبارة عن حذف آخر الاسم وذلك جائز في المنادى في سعة الكلام تخفيف لكثرته

منصوب على انه مفعول له اى الترخيم ... جايز لضرورة الشعر ولا يجوز في الرفع ... لا في غير المنادى

دعيه اليه الا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى
تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف والمستلزم للتخفيف فعلى
هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى فيعلم منه ترخيم غير المنادى
بالمقايسة ويمكن حمله على الترخيم ~~التعريف~~ مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا

على التعريف ترخيم يسة

والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول
او شرط الترخيم ان كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور احدها ثلثة
منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف
اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني
لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا
لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البنا فلم يرد عليه
الترخيم الذي هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة
ينافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عند المص وما وقع في
بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى
ظ وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتوجع والتفجع فلا
يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا يغير و
الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة
احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته
يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم تلزم نقص الاسم عن اقل

ابنية

الابنية المعربة بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما
ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض لسقوطه
فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبال بابقائه على ثلثة
ومن شاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا
كان ناقصا عن الثلثة لان التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى
لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه
فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان
كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان كانتا
في حكم الزيادة الواحدة الحقيقية كاسماء زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة
فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم تبعت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا
الآخر كاسماء ان جعلتها فعلا من الوسامة او الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا
جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان في
آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في حرف الصحيح الاصالة
فيخرج منه نحو سعلات لانه لم يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيشمل مثل مري ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة
قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بالمدة

الزايدة لتبلوبرها الا اللذ هي لغلبتها وكثرتها يخرج منه نحو محنار فانه لا
يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال ان ما فی اخره حرف صحیح قبله مدة
الكثرة من لم يعتبر احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه
عدم بقائه على اقل ابنية المعرب واما لم يوخذ هذا القيد في قوله زيادتان
في حكم الواحدة لان نحو قلون وثبون يوم يحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على
حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول
فلما كانت في حكم الواحدة فكانت زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذفت
الاخير مع صحته واما التم حذف المدة الزايدة لئلا يرد المثل الثالث وصلت
على الاسد ويلبث على النقل وان كان مركبا وعلم من بيان شرط الترخيم انه
لم يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير
فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لانه ولم منزلة تاء التانيث في كون
منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام
الثلثة حرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب
حذف الاكثر نحو يا حار في يا حارث ويا مال في يا مالك وهو اى المنادى المرخم
في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم
على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء
على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان

باكرعبوا

ل ٥

يا كرع بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اى وقد يجعل المنادى
المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون لحرف
بيانه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم
مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو
طرفا بعد الضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما في ادل ادلو ويا كرا
لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد
الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب
صيغة النداء يعني يا في المندوب لانه لا يدخل عليه سوى الكوفة اشبه
صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب
في العرف ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس انه من تراجم عظيم لبعده
في البكاء ويتنادى في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا وعدما
بيا او واو فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب
والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة
والحرقة والويل اللاحق للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل
يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ولفظ المندوب يعاقب فيه
على المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم
في الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه تقول اذا وقع المندوب على صورة

ممتازا

صورة قسم من اقسام المنادى وحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى

الا كما اذا كان مفردا معرفة نحو وا زيد وان كان مضافا او شبيها به ينصب ولا يلزم

من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لانه لا يقع نكرة

لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد

صوت المطلوب المندوب وان خفت اللبس اي الالتباس فلك اللفظ عند زيادة

الالف بغير علامة الحرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة

اذا رمت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لانه لو قلت واغلامكاه لالتبس بندبة

غلام مخاطب واذا رمت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه

اذ الميم اصله الضم لو قلت واغلامكماه لالتبس بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز

لك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف ليبان بها ولا يندب من

المندوب المتفجع عليه عند ما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به

ليعذر النادب بعد فقده ويندبه والمتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه اذ انما

اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه وعرف به ليتعذر النادب

بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف

مثل وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه

جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف

للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد

الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال

الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انفصل من الاتصال بين المضاف والمضاف

اليه لانه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير

بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان

فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء

الا اذا كان منادى مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف

بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لانه نداء لم يكثر ككثرة نداء العلم فلو حذف

منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي مع اسم الاشارة

لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت

وتطويل الكلام والحذف ينافيه فيتبع على هذه من المواضع التي يجوز فيها حذف

حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ الله فانه لا يجمع بين ...

مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم وبغيرها نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف

ولفظ اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي

اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف ...

يتصف بذي اللام والمضاف الى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا ...

باب الاشتغال

نحو صه لا يتكل عليه حسنا احسن الى واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك
وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء
من الليل مع انه اسم جنس شذوذا وقالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد
مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال
افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق
كرا اي يا كروان وغيره شذ وكذا حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم
يصيد ونعتقد هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا ان النعام في القرى اطرق كرا
فيسكن ويطرق حتى يصادوا المعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل
الى القرى فلا تخلى انت وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا
بتخفيف لا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع
دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الباقين بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان
ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه
بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به
منها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة
والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره
اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر

وهو

وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه
واقع بعده نحو زيد ضربته ولا يبعد بان يليه الفعل او شبهه متصلا
بعد ان يكون الفعل او شبهه في الكلام الذي بعده نحو زيدا ضربته
وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك
الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم
اي متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضميره
ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال
اعراض بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم
هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف
او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو
الظاهر المتبادر فيقيد الاشتغال بضميره او متعلقه خرج نحو زيد ضرب
المانع من عمله ضربت في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان العامل معنى الا
فيه نحو زيدا اياه الضم مانع عن ذلك ويقيد النصب بالفعلية خرج نحو كان
زيد كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسلطه بعينه
والثاني اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف
والثالث اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابع

اشتغال بالتعلق ولا يتصور ح تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم
ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلث منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة
وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ان يمثل للمشتغل بالمتعلق كما لا
يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا
مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه الترادف فان مثال
مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل
بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال للفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه باللزوم
فان حبس شيئ على الشيئ يلزمه ملابسته للمحبوس عليه بنصب بفعل في هذه الامثلة
بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيدا في زيدا ضربته المقدر
فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمرت ضربت الاول لوجود مفسره اعني
ضربت الثاني وعلى هذا القياس وجاوزت فانه يفسره ما بمعناه اعني مررت به
واهنت فانه يفسره ما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم
اهانته ولابست فانه يفسره ما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم
الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع واما النصب او في محل الظن
او يستوي فيه الامران والى هذه الصور اشار المص فقال ويختار في الاسم
المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدا لانه تجرد عن العوامل اللفظية

يقع رفعه بالمبتدا اي بكونه مبتدا ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة
يرجح خلاف الرفع يعني النصب او عند وجود قرينتي التجرد فيهما متساويتان لان قرينة
ما الرفع منه التقدير فعينه معه قرينة النصب فمن لم توجد النصب قرينة اخرى
ترجح بلا مانع عن الحذف بحذف زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة
من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة
المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون
الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته
فالعطف على الفعلية قرينة النصب مرجحة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها
لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير
الوقوع في كلامهم مع انه يليق بالسلامة عن الحذف وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع
غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجات في كونه من اقوى القراين
مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجات
لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بعض الظروف من انه اذا
للمفاجات يلزم بعدها الاسمية فالمراد يلزم الاسمية غلبة وقوعها بعدها
فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف

نحو اما زيدا فاضربه
فالمختار فيه هو النصب
فان اما في يقتضي وقوع
الطلب

جملة هو فيها على جملة فعليه متقدمة للتناسب اى لرعاية
للتناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها فى كونهما
فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفى يعنى ما ولا
وان وليس لم ولن ولما من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع و
يقدره معمولها الصفة فى العمل نحو ما زيدا ضربته ولا عمرو اضربه ولن
زيدا لا ناء ديا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال ضربته
حرف الاستفهام لانه يختار الرفع فى الاسم الاستفهام مثل زيد من اكرمته
ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه
النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد فى الاصل فلا يكفى فيه تقديره
الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازات فى زمان نحو اذا عبد الله
تلقاه تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازات فى المكان نحو حيث زيدا
تجده فاكرمه ونحو ما قبل الامر والنهى يعنى موضع وقع الاسم المذكور
قبل الامر والنهى مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير فى هذه
المواضع اى ما بعد حرف النفى والاستفهام واذا الشرطية وحيث وما
قبل الامر والنهى النصب فى الاسم المذكور اذ هى اى هذه المواضع مواقع الفعل اى
مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع الفعل فيها

تقديره او الافلا

تقديرا او الافلا وكذلك يختار النصب فى الاسم المذكور عند خوف اللبس اى المفسر
اى الالتباس ما هو مفسر فى حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر فى هذه الحال بل من حيث
هو خبر فى حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور فى حال الرفع مع
موافقة للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين
خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته له بينه يوصف التفسير وبين للنصب
الصفة فان التركيب لا يحتملها معا نحو قوله تعالى انا كل شىء خلقناه بقدر لم كان موافقا
خيف لبسه المقص
فى اداء المقصود لكن خيف بالصفة لاحتماله قول بقدر خبرا وهو خلاف
بقدر ينسحب كل على الاظهار بشرايط التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه
فان المقصود الحكم على كل شىء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شىء مخلوق لنا انه بقدره فانه
افعال
يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة فى
الاختيارية للعباد ويستوى الامران اى الرفع والنصب والمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا
على الصغرى
تفاوت فى مثل زيد قام وعمرو اكرمته اى عنده او فى داره ونحو ذلك ولولا لا يصح العطف
جملة
الرفع والنصب لعدم الضمير اى يستوى الامران فيما اذا عطف الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على
الفعل
ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه تقدير
الكبرى
ولوجهيا المستويان لحصول التناسب فيهما اذ فى الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة
السلامة
وهى اسمية وفى النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهى فعلية فان قلت
قلت فى الحذف قرينة مرجحة للرفع قلنا هى معارضة بقرب العطف عليه فان لا تفاوت

في القرب والبعد بينهما ان الكبرى ليس فيه بغير مفصولة بينهما قلنا هذا باعتبار المنتهى

واما باعتبار المبتدا والصغرى ٢ ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف

الشرط والمراد ههنا ان ولو وان واما ان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من

اختيار الرفع مع عدم الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض

وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما الوجوب دخولهما على الفعل

لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك ومثال الحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال

حرف التحضيض وليس مثل ~~اب~~ اخبرته اى من باب الاضمار على شريطة التفسير وادة

مثل أزيد ذهب به عند

زيد فيه وان كان يظن في بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار

فيه النصب لوقوع اسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر

انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس

بحيث لو سلط عليه الرفع هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه

اعنى اذهب به فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر لنصبه مثلا بلابس

الذهاب به او يلابس | او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه ٢ احد الذهاب به او اذهبه

احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه

فالاتحاد فيما ذكر مفقود فاذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد في المثال واجب

بالابتداء

يكون

ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار

فيه النصب وكذا اى مثل ازيد ذهب به مثل قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر

اى في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه

لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر وان كان متعلقا

بفعلوا عند المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام

الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة الشيء مع انه خلاف ظاهر

الآية فان المعنى المقصود انما المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر

مكتوب فيها موافق لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر فان كل شيء كائن في صحائف

اعمالهم مفعول لهم في الرفع لانه على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة

لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شيء هو مفعول لهم

ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور

اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب الفاء

ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت القاعدة

القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة نحو بعضهم تامل

النحاة الى تحمله لا خراجه عن القاعدة المذكورة فالمثال يلزم اتفاق القراء على غير

المختار فاشار المص الى تحمله الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني

فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه ربط بمعنى الشرط عند المبرد

لان الالف واللام في الوانية والزانى مبتدا موصول فيه معنى الشرط واسم الفاعل
[illegible] الشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط
بالشرط الدالة على السببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا تعمل ما في حيزها في ما قبلها فامتنع تسليط
الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند
اى
سيبويه ان الزانية مبتدا محذوف الخبر والثانى عطف عليه والخبر محذوف
حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم وبعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود
والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة للتفسير وصرف الجلد
لم يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابط فتعين الرفع والاية
ولم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ليفهم فهي يكون داخلة في تحت الضابط
فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا من جعل الفاء
بمعنى الشرط وجعل الاية جملتين لتعين الرفع السابع من تلك المواضع التى
وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت
عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده عنه وفي الاصطلاح النحاة معمول
اى اسم عمل فيه بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اى حذر ذلك المعمول تحذيرا ان يكون
مفعوله مما اى ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اى مما بعد ذلك المعمول
او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على منه او ذكر المقدر فان

قلت

قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في العطف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه
وضع في المعطوف الظاهر موضع الضمير اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكره موضع الضمير
مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العايد الى المعمول باشعار بانه
محذر منه كالمحذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وهذان المثالان للنوعين الارنب صح
لا قبل نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد عن نفسك بعد
وعلى
نفسك من حذف الارنب وهو ضرب بالعصى وبعد حذف الارنب من نفسك
التفصيل بين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد
او الحذف تحذيرهما منها لا تحذيرها منهما والطريق الطريق مثال الثانى
اى اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح
لانه لا يقال اتقيت زيدا عن الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقيه
بعد في مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على الاتقاء من الطريق لا على
تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعدا واتق ونحوهما فيقدر مثل بعد
في النوع الاول وفي بعض افراد الثانى مثل نفسك نفسك فان المعنى
بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال
المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا
يكون محذرا وليس كذلك فانه ايضا محذر واجيب بانه تابع للتحذير والنوع

خارج عن الحد وبدليل ذكرها فيما بعد وتقول في غير النوع الاول
اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول
اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من
اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال
الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان
قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف
حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت
المفعول فيه ما هو فعل فيه فعل اي حدث مذكور او متضمنا في ضمن الفعل الملفوظ
او المقدر او شبهه كذلك او مطابقه اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل
فيه فعل شامل اسما الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل
فيها سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها او لا وقوله مذكور يخرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه
نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور
لكن يخرج مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه لان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل
فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون فيه الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في هذا
التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال لصدق ان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل به

فيه مذكور

وله تضمنا في ضمن الفعل اه ربما يكون والكلم الحدث مذكورا في ضمن الفعل الاصطلاحي الى المعنى المعنى فيكون كذلك ضربت زيدا يوم الجمعة الفعل اللغوي الواقع في يوم الجمعة اعني الضرب مذكور في ضمن الفعل الاصطلاحي اعني ضربت فانه يدل معناه لغة الله

فعل مذكور بل من حيث انه يقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار
قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا زيادة تصوير العرف قوله من زمان
او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيدا
لبيان حكم كل واحد منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور
بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم
فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقديرها واما المجرور بها فهو مفعول
به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه ووافق القوم المص حيث جعل المجرور بها مفعولا
فيه ولذلك حاله وشرط نصبه اي شرط نصب مفعول فيه بتقدير في ان الفظ
بها بوصف الحد وظرف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا يقبل ذلك
اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت
دهرا وافطرت اليوم وظرف المكان ان كان المكان المبهم قبل ذلك اي تقدير
في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان
لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن حملا على الزمان المبهم
لم فيما ذكرنا وصفه نحو جلست في المجلس وفسر المبهم من المكان بالجهات الست
وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام بل

مثل جلس

مثلا ثبتنا مل جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما وله الم يتناول
هذا التفسير بعض الظروف لكانية الخاين ضبهما قال وحمل عليه اى على المبهم
الغير بالجهات الستة عند ولدى وشبههما نحو وسوى لابهامهما اى لا بهاما
عند ولدى علم بذكره وحمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامهما
هو الظ وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكنه يترك في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت و
كا معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الصحيح
فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف
لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار بعد تمام معنا بها يطلب المفعول فيه
كا اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه
يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص يصح ان نسب الى المكان عام
شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح
ان يقال ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان يقال ضربت في البلد وفعل الدخول
بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قيل الدخول في البلد دخلت الدار لا يصح
يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها

التي

التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على
على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار
صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب
اى المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال
متى سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم
صمت فيه والتفصيل فيه ايضا كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله
اى لقصد تحصيله او لسبب وجوده وضع به سائر الفاعيل مما فعل معها او به
او معه او فيه فعلا اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه
ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله
مذكورا احتراز عن نحو اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به
وهو اى الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد
مذكور معه فان قلت مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور معه
في التركيب الذي هو فيه ويخرج نحو اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله اللهم
الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد
تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت
عن الحرب جبنا مثال فعل لسبب وجوده فعل وهو قعود فان القعود انما

الفعول له

بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول
المطلق بخلاف حالا فالظاهر للزجاج فان اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر
من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين اديته بالضرب تاديبا
وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديبا وقعدت قعود جبن ورد

مفعول مطلق

قول الزجاج بان صحته تاويل نوع بنوع لا يخلو عن تعسف الى نوع اخر صحة تاويل ٢

مفعول فيه المراد بها النوع الثاني

الحال بالظرف حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج المطلق

من حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له اي شرط كون الاسم مفعولا له
فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له
مع انه لا يجوز نصبه وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا

اللام

ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لفظا اذا ظهرت لزم الجر وخص
بالذكر لخفائها عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها
في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الشرط بل الحاجة اليه انما
يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال انما يجوز حذفها لم يكتف بادخال الضمير

حذف

الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا
لما اذا عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي لما فعل فعله وفاعلا لما ملم
احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور

في الوجود

٦٣

في الوجود بان يجد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب
والتاديب واحد ولا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود
احدهما بعضا من زمان وجود آخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان
زمان فعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت
الحرب ابقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ابقاع
الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا اعني ح

بقيد كونه مقارنا له في الوجود

لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك
امس وانما اشترطت هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه
المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بمثابة ما اذا اختل

مبحث المفعول معه

شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا
له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول
ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به
وغيره وله والضمير المجرور راجع الى اللام ولعله عدل عن نصبه بما جوز

عليه

بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وترك منصوبا جريا على ما هو جريا

الحواشي

في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض

والنزعان

ان هذا الرأي الشريف حسن وقيل الوجه ان يحمل من قبيل وقد حيل بين العير

فان

فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى المصدر اى صيل الحيلولة لان
بين اللزوم الظرفية له نقام مقام الفاعل فعلى هذا معنا الذى فعل بمصاحبته
ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى المصدر والضمير المجرور للموصول
هو مذكور بعد الواو واحترز عن المذكور بعد غيره كالفا لمصاحبته معمول فعل
اللام المتعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل واداته
كفاك
ايا ها سوى كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو
معنى
كفى زيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او
اى معنويا نحو ما لك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبته للمعمول الفعل مشاركته
له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو ضربت وزيدا او مكان واحد نحو اتيتك والناقة
وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جائني زيد
وعمرو فانها لا يدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب
مع
جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى
الجمع
وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى
فيناسب معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم
الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى لم
العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه
فالوجهان

فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيدا فان
العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان
كان الفعل معنى اى معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين
العطف حيث لا يحمل على العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حينئذ نحو
على
سوءه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف
الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز علم جواز العطف فيهما على الشان انما الشان
عن شانه الا عن شان احدهما ونفى الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه
وزيدا
الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يلابسك في معنى ما شانك وعمرا ومعنى ما لك و
شيء
ومعنى ما لزيد وعمرو وما تصنع وزيد وعمرو والحال لما فرغ من المفاعيل
في المحاذيات وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث هو فاعل
او مفعول به كما هو الظاهر فيخرج بذكر الهيئة ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها
الى الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة
فانها
المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به
وهذا
فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول معه لا من حيث هو فاعل او مفعول و
التحديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين

بحث الحال

لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظيا اى لفظيا بان
يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كان ملفوظين حقيقة او حكما
او معنى اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى ما
يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل
او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او
مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو قوله تعالى
بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع
ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام يأكل لحم اخيه او كان
المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه وكان الحال عن المضاف اليه هو
حال من المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الكلى المضاف اليه جزؤه فان دابر
الشىء اصله والثانى مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن فى المقطوع
فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ او نبين على صيغة الماضى المعلوم

من باب

من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار
والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق
من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه
مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظى الملفوظ فان حقيقة الفاعلية تاء المتكلم
ومفعولية زيدا ظاهر باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد فى الدار قائما مثال اللفظى الملفوظ حكما
فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف ظاهر باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما او هذا زيد قائما
مثال المعنوى لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل با
عتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد
المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقصد فى نظم الكلام انبه او اشير ويصير زيد
مفعولا لفظيا بل مفعوليته ظاهر باعتبار معنى انبه واشير الخارج عن منطوق الكلام
المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهى معنوية لا لفظية وعاملها اى عامل الحال اما
الفعل لفظا الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما ان
الظرف مقدر بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيب كاسم
الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد فى الدار وزيد فى الدار قاعدا ان كان الظرف

مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة
نحو زيد حسن ضاحكا او معنا المستنبط نحو الكلام من غير التصريح به او نحو ليس
كالاشارة والتنبيه نحو هذا زيد قائما كالاشارة وكالنداء والتمني والترجي والتنبيه
في نحو يا زيد قائما وليت عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا
وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض هو تقييد
الحدث المنسوب الى صاحبها ويحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صا(حبها)
معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها
يكون صاحبها معرفة في جميع مواضعها بل وغالبا لسوادها اي اكثرها وبيان ذالك
ان مواضع وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاء
رجل من بني تميم فارسا او سفينة عنا المعرفة لا نشترك فيها نحو قوله فيها يفرق
كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلته احالا لان كل امر او واقعة في خبر الاستفهام نحو هل اتيك
رجل راكبا او بعد الا النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني
راكبا رجل فالثاني ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور فغالب موارد وقوع الحال او اكثر لي وهذا القسم
وقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقط لانها ابا قيد الاستثناء اكثر
صاحبها معرفة لا يكون صاحبها معرفة حتى يأتي غالبة كون صاحبها معرفة الحيثية لعن تخلفه
في بعض المواد ثنا في الشرطية وتحتاج الى ان حصر في الكلام غير ظاهرة ويجعل قوله

صاحبها

٦٧

صاحبها معرفة ومبتدا وخبره معطوف على قوله وشرطها ان تكون نكرة فارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن تقديره
ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بارسالها البعض او التخلية بينها المرسلها
يعني ركون
يريد اي ارسلها معتركة مزدحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف
يعني يمنع نحو الاتن الشرب حمية
على نغص الدخال اي على انها لم تشرب بعضها الماء بالدخال وهو ان يشرب البعير ثم
يرد الى الحوض ويدخل بين البعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن
شرب منه ولعل المراد بها هنا نفس مداخلة بعضها في بعض او المعنى على
نقص مثل نقص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلا جهدك متاولة
بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين
احدهما انها مصادر لها افعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده
اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر
منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرة اي معتركة
ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كان
حسن الوجه فصورته المعرفة فهي في المعنى نكرة وان كان صاحبها اي صاحب
الحال نكرة مخصصة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال
مشتركا بينها وبين معرفة نحو جائني رجل وعبد زيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم

عن العطش على
يعني مراقبة

الحال على صاحبها بتخصيص النكرة بتقديمها عليها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب مثل قولنا ضربت رجلا راكبا فلم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كهو قاعدا على العامل المعنوي وقد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وانما هو مقدرة بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور حادج عنه ... في الفعل او شبهه فعلم هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي يخالف ما اذا كان العامل فعلا او شبهه فانه قد سبق خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار لامتناع تاخير المبتدأ عن الحال فانه واقع موقعه في المنع فلا يجوز في الدار قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية لان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظرف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلت داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة فلا يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جائتني مجردة من الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز للاستدلال بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان من حروف الجر معدية للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعضهم جعل فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانه قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا ولها

بعضهم

بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية ويتكلف ويتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة يصح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما يقع فيه جوهرا اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة مرغوب فيها مع كونهما جامدين على الدلالة لتهما على صفة البسرية والرطبية ولكن حاجة الى ان يجعل البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار عليه بسر او ارطب النخل اذا صار ما عليه رطبا والعامل في بسرا اطيب باتفاق النحاة في بسرا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان كل واحد منهما متعلق والنسبة بالمشار اليه من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن مختلفة فيه بعد اضمار في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى الظاهر كالعدم اقيم الظاهر مقامه ولو صيغ اليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو منه يجب ان يليه فالكلام المرضي واما الضمير المستكن في اطيب فانه وان كان...

لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع نحو جئتك
قائما منه فاعلا وذهب بعضهم الى ان العامل في خبر اسم الاشارة ان اشير اليه حال كونه بسرا
وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار التمر البالغ فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية
ولانه يصح حينئذ وضع موضع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمر نخلتي بسرا اطيب منه
رطبا ويكون اي الحال جملة لانها علامة سببية كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلا
ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر من ذي
الحال او جزئها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة
مستقلة في الافادة لا يقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها
من رابطة يربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والجملة
الفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل
فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال
فناسب ان يكون الربط في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت انت راكب وجاء زيد وهو
راكب او بالواو وحدها لانها تنادي على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام
كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما
يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجيء الواو تقول هو الحق لا شك فيه ذلك
لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على

ضعف

ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه
الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل
فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني
عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على
المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير
معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية
فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني
زيد وما يتكلم عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني
زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظ قد المقربة زمان الماضي
الى الحال لفظا الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان وقوع الفعل
من الحال او وقوع عامله عليه نحو ذلك لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة
الى زمان العامل فلا بد من قد ليقربه الى زمان الحال وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم
لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب
غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا
خلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يجعل قوله تعالى
حصرت صدورهم نحو ما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف

وهو الحال والمراد بجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في النفي لاستمرار النفي بل
قاطع فيشمل زمان الفعل فيجوز حذف العامل اي الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
الشائع في السفر المتهي له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله
مهديا اما صفة له راشدا وحال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي
جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على
ان نسوي بنانه اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض احوال المؤكدة وهي الحال
المؤكدة وهي التي لا ينفك لصاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المتنقلة والمتنقلة قيد
للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوف غير منفك من الاب في الغالب
اي احقه بفتح الهمزة وضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وعرفته منه على يقين او من
احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى استبراء اي تحققت ابوته لك وعرفت منه عطوفا
معينا او استبراء كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر
مجيئه عطوفا وشرطها اي وشرط وجوب الحذف عاملها ان يكون مقررة اي مؤكدة
لمضمون جملة اسمية احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس
رسولا فانه لا يجب حذفه او اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف
عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد وعلى انه
ههنا قيد اخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها ولو
كان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا في الله شاهد قائما بالقسط التمييز اي
اسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في الحكم التخيير فهو ليس
يرفع الابهام عن الشيء بل هو شيء مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى
الموضوع

الموضوع له فان المستقر وان كان بحسب الغير هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل
وهو الوضع واحترز به نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله
عينا الكنه عينا مستقر بحسب الوضع بل ثابت في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع
به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي يشترط استعماله
في جزئيات وكل جزئي متعين منه ولا ابهام المفهوم الكلي بل في واحد من جزئياته بل الابهام
انما نشأ نقص الموضوع له والمستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام الواقع الا الابهام
في الموضوع له من حيث انه موضوع وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل فعلك ابو حفص
فان كل واحد من ابي حفص عمر موضوع لشخص معين بلا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر
بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضع عن ذات لا عن وصف
واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف في الذات
وتحقيق ان الواضع لما وضع الرطل مثلا للنصف من غير شك ان الموضوع له معنى معين متميز
عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كالمن ومنين ولا ابهام فيه من حيث انه
فانه لم يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما ولا من صنف وصفته
لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضع الثابت فيه يجب
الوضع تبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي او مكي اذا اريد رفع الذات فيقال
زيتا فقد تبين ان رفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز الى المذكورة نحو رطل زيتا

من حيث انه
موضوع له

والمقدر نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا
يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع
الابهام عن ذات مذكورة يرفع عن مفرد ويعني به ما يقابل الجملة وشبهها او المضاف مقدارا
صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها
اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه
اكثر والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكره تمييز العدد في بيانه
في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل
المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذرع نحو ذراع ثوبا وكالقياس نحو
على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون
درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا والمراد بها المعدود والموزون والمذروع
والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم
به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون كما في منوان سمنا والاضافة كما في على التمرة مثلها
زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن
معها اي الاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع مع الاضافة لان المضاف لا يضاف
ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فنصب به التمييز الذي
بعده المفعول لمشابهته بعد تمام الاسم كان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصب ذلك الاسم التام
قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما ان الفاعل في
الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا ينصب معها التمييز عند
[illegible] فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز ان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يشابه

امرأة ويقع عن تاء التاء ويطلق على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء
والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق
النوع الواحد فيثنى ويجمع حينئذ لانه لا يبقى لفظ الجنس مقتصرا عليه فلا بد من ان يثنى
او يجمع قيل وفيه تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظرا الى انه كما جاز ان يقال طاب زيد
جلستين النوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية والتشخيص ويجمع اي
يجمع التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس
نحو عندي عدل خوخين او اخواه بابه ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين
او بنون التثنية او المعنى انه وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنون المثنى للتثنية
فانه [illegible] اتم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز
اضافة بيانية باسقاط التنوين والنون التثنية جوازا شائعا لكثير الحصول الغرض
وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن وان كان اي وان
لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او بالاضافة فلا يجوز الاضافة
الا قليلة بنون الجمع نحو عشرون درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف
واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشروك وعشري مضاف
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه

لا يعلم مثاله عندنا في عشرين رمضان اثنان الى عشرين رمضان او الى اليوم
العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا
الا على قلة لئلا يلتبس او بالاضافة اى اطراده عن غير مقدار اى
ليس عطف على عن مفرد مقدار اى الا فانه كما يرفع الابهام عن
مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ليس بعدد
ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس خاتم حديد فان الخاتم مبهم
باعتبار الجنس تاما بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اى
خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر اى استعمالا لحصول
الغرض مع الخفة والفصل غير المقدار عن طلب التمييز
لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة
والثاني اى القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة فيه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة
في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم
الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها
تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي
النسبة لا غير في جملة اى نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها في
على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض

مفجرة

مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل
ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد
نفسا امثال الجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا امثال ما شابه الجملة والتمييز
فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها
مهد ان المثالين في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله
وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة ازيد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة
والنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو المتعلق المنتصب عنه
والاب عين اضافي يحتملهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق
بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا
وترك الا ان نظائر التمييزات ولا خفاء في ابا وابوة ودارا وعلما او رد هذه الامثلة على وفق
ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا
لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كالضمير في ربه رجلا
ويكون فارسا تمييزا لهذا الابهام نبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير
معينا معلوما ولا ابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب
فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل الفراسة بالفتح مصدر فرس بضم

فارس يقال لما كونه

الى الحذق بامر الخيل واما الفارسية بالكسر فمن النفس ثم ان كان اى التميز بعد ما لم يكن
نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد اطلاقه عليه والتعبير
به عنه جاز ان يكون ذلك التميز تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تميزا برفع الابهام عنه
و لمتعلقه بان يكون تميزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القراين والاحوال مثل ابا
في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد بيانا انه اريد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان يكون الطيب
مسندا الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما
يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه فقط نحو طاب زيد ابوه وعلما ودارا فان هذه الاسماء
ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له والتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات
اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان
نصا فيه او يحتمله وله ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التميز وتثنيته وجمعيته
سواء كانت موافقة لما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدون ابا او آباء او المعنى في نفسه مثل قولك
طاب زيد ابا اذا اردت ابا فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد
آباء واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته
اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع
الا اذا كان اى التميز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته وجمعيته لا يثنى ولا

الجنس

الجنس ويجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصدقه اطلاقه على القليل والكثير فلا يحتاج الى تثنيته
وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بيان تنوعه
هو الجنس الى انواع من حيث اختلافها بالنوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته وجمعه نحو طاب الزيدان
علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين نوع والزيدون نوع
اخر من العلم فانه صيغة المفرد لا تفيد تلك المعنى وان كان اى التميز صفة مشتقة
مثل لله دره فارسا او ما في معناه نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا في الرجلية كانت
له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته ولذا
قيل طاب زيد والدا لكان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا في طاب زيد ابا
بالحاد بمعنى مع والطبق اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة
اياه بهما ليكون والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة الحال اى المعنى الاستقامة
على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكون زيادة من فيها
نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يجعلها التميز لان زيادة من في التميز لا في الحال
مصير بالفرسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا
يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهم عشرون ولا زيتا
رطلا ... على عامله اسم اصح المذاهب انه لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه من الفعل

مصدر بمعنى المطابقة اى كانت ... مطابقة اياها ... بمعنى اسم الفاعل

وليفهم المقصود

جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يتقوى ان يعمل فيما قبله
والا صح اى اصح المذاهب

القبيح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل بنفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه فى ملا

لما اذا اصلحته اى نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيون فانه اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء

ملأ الماء الاناء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء

فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا

لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره

وقع الابهام فيه لا جرم بينه بقوله ماء فهو نحو امتلأ ماء فلا الماء الابهام عن نسبة منسوب

الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح الى السبب

حقيقة والى التجارة مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدة النحو وهو ان التمييز على المنتسب

اما فاعل فى المعنى او مفعول من ان التمييز فى هذا المثال او امثاله لا فاعل ولا مفعول فلا

نرد تلك القاعدة خلافا للمازنى والمبرد فانهما يجيزان التقديم اى تقديم التمييز على الفعل الصريح

وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما

فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل وتمسكهما فى هذا التجويز بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب على تقدير تأنيث الضمير فى تطيب فانه يكون فى كان ضمير الشأن

لتذكيره وجوز ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة كان الى سلمى وما كان الحبيب نفسا تطيب

فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث

الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس لان المعنى وما كانت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف

غير قادح

غير قادح فى التمسك المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح

النحاة على قسمين ولما كان معلوما متميزا بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كان فيه تقسيمه

قسم الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن

اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى

اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد حقيقة او تقديرا نحو ما جاءنى

احد الا زيدا او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا

اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى

احد الا زيد بالا غير صفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم الذين وما جاءنى

القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج

عن متعدد واحترز به عن الجزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد

قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى

جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى منصوب [illegible] اولا كان

بوجه صحيح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما ينطق لا من غير تقسيمه اى المذكور بعد الا واخواتها سواء

مخرج او غير مخرج ولهذا لم يدرج فيه علة نحو وما للاختصار منصوب بالوجوب اذا كان واقعا بعد الا

لا بمعنى غير وسوى غيرهما غير الصفة فقيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة

داخلا فى المستثنى لئلا يلزم اهماله فى كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم

الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب فانه ليس بواجب النصب بل ما يجيء
ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا
فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في
كونه منصوبا مطلقا لا كونه على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الآن فلا
حاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب
والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شيء متعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى جانب الى احدهما
وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول ومقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب
وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو ما جاءني الا زيدا احد
لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا
بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز بدليل انهم قبائل كثيرة
او في اكثر النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم لانه لا يتصور فيه
الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر عن طريق
الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه
نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهؤلاء يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه وههنا
توافقوا الحجازيين في ايجاب النصب كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله

هو الا هو

هو الا هو المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد من عداهما يعد ... واذا جاوزه مثل جاءني القوم
زيدا او بعد خلا من خلا يخلو اذا خلو مثل جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم فيتعدى
الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز ويحذف عنه ويوصل الفعل
بنفسه والتزموا هذا التضمن او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة
المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى المصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل
منه او الى البعض المفهوم من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض
منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية والاظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في
باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمال لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد يجيء الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر
او ما خلا او ما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على
الظرفية بتقدير المضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة
مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي خاليا وخاليا بعضهم او مجيئهم من زيد
بعضهم او مجيئهم عن عمرو نقل عن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عنده
او لم يعتد به ولهذا لم ينقله الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا

او بعد لا يكون نحو سيجيئ اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدها لانها

من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير

يرجع الى الاسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطرد وهما في التركيب في محل

النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل بغير المفرغ ولا يتصرف

فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا ينصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار

البدل عن المستثنى منه فيهما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في المحل يكون

متاخرا عن الا متاخرا اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرها في كلام غير موجب

امر ابر اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه امرا

ثم اذا لم يكن المستثنى لان حكمها قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع

على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء نحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا

زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق

الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما

هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وهو بواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة

ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر ان كان

المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه

فالمراد بالمفرغ له ما يراد بالمتروك المتروك فيه وهو كذا والحال ان المستثنى واقع في غير كلام الموجب

واستثنا

الا التساع منه

٧٦

واشترط فيه ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثال ما ضربني الا زيد ويصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد

فيجب لا ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم

مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو هلك كل احد الا نبي تم ترك فكره الا سفل عند الصنع الا قد يكون او

هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض غير المستثنى قطعا مثل قرءت الا يوم كذا اي نعت

الف فتكون الا يوم كذا الظهور لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك

ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير العموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما

لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير موجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط

في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قراءة الا يوم كذا الا بعد تخصيص العموم

بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان تخصيص المستثنى منه الكل واحد من جماعة

مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما مع

القرينة وغيرها يؤيد بل وجها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في المنفي عدم استقامة

المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد المخبر في انتفاء تعلق الفعل بها

وفي الفرد واحد ابدا هما في ذلك مما يكثر ويغلب في ما اشتركهما في تعلق الفعل بها وفي الفرد

واحدا بدا هما في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا

وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله

فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو تام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض

معيّن كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ما ضربني الا زيد فالفلان ذلك
ليم مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان من يتبين كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة
ومن ثمّ اى من اجل ان المفرّغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى
ما زال ثبت لان نفى النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا
وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون عليه الا انتفاؤه وتنتفي
من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفى صفة العلم على التقدير بن زيد [illegible] وفي صورة
ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذا التاويل ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة
الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من جماعتك او القوم
البالغين في علو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه
الموضع اى محمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد
بالبدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اى في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع
محمولا على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به اولا يعتد به فشيء مرفوع على محل
لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء
قيل انما وصفه بما لا يعبأ به ليظهر استثناء شيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه اعم من ان يزيد على صفة
الشيئية لكان ادق [illegible] انما تعذر البدل على اللفظ في صورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد الا في
بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها للتاكيد للنفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل

على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في تقدير قولنا ما جاءني من زيد فلزم زيادة من
في الاثبات وذلك غير جائز في الصحيح من المذاهب لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل
لا احد فيها الا عمرا بالنصب لكان [illegible] فتحه شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كا
النصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما للعمل في عمرو لعدم العامل وكذا في قوله
ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما لاجل التحمل
وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا تابعا بين العاملين او حكما اذا اكتفى بدخوله
على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في صورة التقدير حال كونهما عاملين في
المحمول على البدل بعده اى بعد الا لاثبات معنى ما اصل الكلام منه بعد انتقاض النفي بالا لانهما
اى ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر فيها بين الصورتين البدل على
حمل على المحل فهو مرفوع على انه محمول على محل احد هو المرفوع بالابتداء او شيء مرفوع على انه
محمول على محل شيئا وهو المرفوع بالخبرية فان قلت لاحد فيها في هذا المثال محلان من الاعراب
محل قريب وهو النصب بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلو اعتبروا حمله على المحل
البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو بعمل لا وفيه معنى النفي وقد انتقض
بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل للعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه
النفي فيه ليس بالا لانها اى ليس عاملة للفعلية لا للنفي فلا اثر النقض معنى النفي في عملها لبقاء
العاملية اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمة اى ومن اجل ان عمل ليس

لا النفي وعملها فلا بالعكس فجاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس فى قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء علتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما فى قائما لان عملها فيه انما هو النفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونها مضافا اليه وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر اى استعمالا لانهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها المشتق مما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد اى براءة الله نحو ضرب عمرو واعراب غير اى فى الاستثناء دون الصفة اذ هو مع بإعراب موصوف كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما جر المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير فى الاصل صفة لكلمة على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير فى كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها اي على خلاف القياس الاصل وذلك لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة غير فى الصفة لكن لا يحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما يكون مقدرا فى غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا لتوقف حالها انت الاستثناء اذ لا بد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول فى الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم وان يكون مستثنى تنحل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد

منكورا

منكورا اى منكرا لا معرفة باللام حيث يراد به العهد ولا الاستغراق فيعلم الشاقل قطعا على تقدير استغراق وعلى تقدير ان يشار به للجماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدمه قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه اذا كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فيه نحو كل رجل الا زيد جاءني وله على عشرة الا درهما واما ايضا عند وجود هذا الشرط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء وعند وجوبها فيفضل على غير وانما قلنا فى صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدنا بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء فى المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر فى غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحد والا رجال الاحاد ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه فيما هنا القاعدة نحو لو كان فيهما الهة اى فى السماء والارض والهة جمع اله وما لا ترى فيها على العد محصور الا الله اى غير الله لفسدتا اى خرجتا عن الانتظام فالا فالاية صفة لها فانها بعد جمع منكر غير محصور هي الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخل الله فى الهة بيقين فلم يتحقق صحة الاستثناء وفى الاية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله بهذا لا ثبت وحدانيته تعالى الى ان يكون فيهما الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يوجد الا الهة

سيلزم للظابوة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة وقوع الاستثناء
ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال الجوهري فولك ما اتاني احد الا زيد
ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
لكنه بكلام موجب والتقدير فيه واجب النصب فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال
الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصفه كل دون
[الصفة]
المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل باجنبي
والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى
[الظرفية]
او سواء زيد وكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عنده لازم
[ولم يبق]
وعند الكوفيين يجوز خروجهما من الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر
سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سوا اذا اخرج عن الظرفية لم ينصب واستنكر
[قوله ثم]
فيقولون عندي سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية
لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها في قسم الفعل انشاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها
اي دخول كان الحد اي المسند بعد دخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها
على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتحقق بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين جزئي
[اي وقوع الاسناد]
المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد غيره ابوه
[آفراد]
ولا بمثل كان زيد ابوه قائم لان يقال يحسن تعلق بضرب وقائم في هذين المثالين المعرف ليساوي

المعرف

[سبق]
المعرف او يمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما ورد عليه كما
الاشارة اليه فخبرها حينئذ واخواتها مثل كان زيد قائما اي ابوه قائم جزء كان واخواتها كامر في المبتدا في اقسامه [واحكامه]
وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة مفيقرا وحكما
كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كانا فيهما [الاعراب]
[الاصلي]
او في احدهما لفظا كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاصل فيهما
[وخبرها]
للفرق بينهما لانتفائهما فيه بل لا بد من قرينة دافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان
[كان]
جميعا وكانت القرينة لا يجوز تقديم الخبر على اسمها نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عاملها اي عامل هي
[استعمالها]
وهو كان الناصبة لخبر كان واخواتها لا تراها يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختص بهذا الحذف لكثرة
[بجيء]
في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة وهي ان
بعد ان اسم ثم فا وبعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله
[فجزاه]
خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا اي ان كان عمله خيرا كان جزاؤه خيرا ورفعهما ان خير
اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير كان جزاؤه خيرا
هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عاملها يعني كان في مثل اما انت منطلقا
[اللام]
انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت ~~اي لان كنت انطلقت~~ فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام
[كان عوضا]
قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع
[الفتح]
منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح

الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فحذف ما عمل بالاول من غير

الا منها ولام انطلاق لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وسنوردها في

الحروف انشاء الله هو المسند اليه بعد دخولها اى بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم

البعدية وبما عرفت من الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في

زيد ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اى لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس

كلمة ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات بالحقيقة ولا مجاز بل المنصوب منه اقل

مدله فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب ليجرى على ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلمة

لكن اكثره فاعطى للاكثر حكم الكل فصدق الكل منها بالتجدد اولى مع بعد ان يقال اسم لا هو المنصوب

لفظا كالمضاف اليه ومشبهه او محلا كما هو مبنى على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها الذى

هو المسند اليه بعد دخولها مع عدم مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القيد

تعريف اسم لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اى يلى المسند اليه

لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اى بالمضاف

فى تعلقه بشيء هو من تمام المعنى هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور فى اليه

او الاولى منه او من الضمير المجرور فى دخولها وما بقى من الضمير المرفوع فى يليها

مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضاف او فى بعض النسخ لا غلام

رجل ظريف فيها وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا اعتراض

~~ومثال~~ مثال لما يليها نكرة مشبها ~~مثال لما يليها نكرة مضاف او فى~~

~~بعض النسخ لا غلام رجل~~ بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة

المثالين كليهما فان كان اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال

المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او

مشبها به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به لئلا يتوجه عليه قوله فهو مبنى

على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله

على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخوله عليه وهو الفتح

فى الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى جميع المؤنث السالم بلا تنوين

نحو لا مسلمات فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور

ما قبلها فى الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين ونعنى بالمفرد

ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بنى

لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها فى الدار بل انه

جواب لمن تقول هل من رجل فى الدار حقيقة او حكما فحذف من تخفيفا

وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة

فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح

جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما استحقه فى الاصل من الاعراب

الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل بها ماعمل بالاول من غير فرق

الا مرفى اللام انه لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسعاده واجوفها وتسوفها في قسيم

الحرف انما اللام هو المسند اليه بعد دخولها اى بعد دخول ان اواه

من صيغ البعدية ومما عرفت ... الى الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التـ...

نيابه ابو فاخر المنصوب بلا التى لنفي الجنس اى لنفي صفة الجنس ...

كلمة ولا اكثر من المنصوبات فلا يصح جعلها مطلقا من المنصوبات الا مقيد...

مده فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بحيث واعلم من المنصوبات فا...

لكن اكثر فاعطي للاكثر حكم الكل في صف الكل منها بجعله ...

لفظا كالمضاف اليه ومشبها ... مبني على الفتح ...

رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها وكاعتريت

دره‍ا

~~ومثال المنصوب مثال لا التى يليها نكرة مضافة~~ ومثال لا يليها نكرة مشبها ...

~~بعض النسخ لا غلام رجل~~ بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تمه

المثال ... على الاصل ...

... المثال

... لان حقيقة او حكما فحذف عن تخفيفا

... البناء على حركة او حرف استحقها المتكن

... المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح

... الاسم بها الى ما استحقه في الاصل على الاعراب

او اجعل نفقد بكسرها او النفقد بر ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق

من ضـ

لابد من التغيير منه بالنصب

لكن الذي ناعطى للاكثر حكم الكل

لفظا كالمضاف اليه وشبهه او محلا كما هو مبـ

هو المسند اليه بعد دخولها غير منه ابحـ

فصلتا سمهما لكنه لما اراد حد المنصوب مـ

لفظه لا اي يقع بعدها بلا فاصـ

في تعلقه بشئ هو من تمام المعنا

او الا وطى منه او من الضمير المجرور

ايهما
مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضاف او في بعض النسخ لا غلام

رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين

درها

٨١

درها المثال لما يليها نكرة مشبها ~~بالمضاف مثال لما يليها نكرة مضاف في~~

~~بعض النسخ لا عشرين درهما~~ بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة

ها فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير متصل على الاحوال

مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او

غير مضاف ولا مشبها بدليل ترتب عليه قوله فهو مبني

مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله

عليه وهو الفتح

جانب الاسمية فيصير كالجزء بها الى ما استحقه في الاصل على الاعراب

وان كان اى المسند اليه بهما او احدهما معرفة بانتفاء الشرط الثالث
او مفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل
منع الخلو سواء كان مع انتفاء الشرط كونه مضافا او شبيها به اولا نحو ستة صور نحو
لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار
غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام رجل ولا عمرو وجب
هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما
في الفصل فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير اسم لكن مع لا بعينه
في المعرفة ليكون كالعوض عما فات التنكير من معنى نفي الاحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو
جواب لمن مثل قول السائل في الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ومثل قضية اى
وجب هذه
قضية ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية هذا جواب عن دخل مقدر على قوله وان كان معرفة
وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية على رضى الله عنه ولا رفع ولا تكرير بل
هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابي حسن لها فان
مثل لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل
لاشتهاره رضى الله عنه بهذه الصفة وكانه قيل لا فاصل لها ويقوى هذا التاويل ايراد
حين اللام لان الظاهر تنكير للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كرر فيه
لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز فيه خمسة اوجه بحسب اللفظ لا اعم

فالها

٨١

فانها بحسب التوجيه ثم يتفرع عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف
اى لا حول ولا قوة الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا
بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب
الثاني اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاول لنفي الجنس واما نصب
الثاني فلان لا الثانية مزيدة للتاكيد النفي والثاني معطوف على لفظ الاول فيكون منصوبا حال
على التشبيه بحركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر
على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان
لا الاول لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع
بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر
لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم
ابغير الله حول وقوة فيجب الرفع فيه لمطابقة السؤال ويجوز ان لا يكون هاهنا ليس و
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه والعامل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل
هنا ولا دخل فيه التوافق للاسمين بعدها في الاعراب هذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة

تقديره يجوز ان يكون لها خبر واحد عند غير سيبويه
فان الا عاملة عنده في الجزئين المتبوع والتابع
اما عند سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد
لان لا عنده مع الاسم المبني بمنزلة المبتدأ والعطف
منصوب بلا خبر فيقع الخبر لعاملين
مختلفين فيجب تقدير لكل منهما
ضر معه

على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله مرفوعا
وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا
دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء
لان العامل لا يتغير عمله لدخول الكلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على
لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فنقول الا رجل في الدار مستفهما او اما العرض مثل
الا نزول عندنا ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحال الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه
جزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطا لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف
الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض ويجب انتصاب الاسم بعدها الا انه يكون
نحو الا اشرب ... واما قوله الا رجل جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل البيت
الداخل عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض ... فكانه قال الا ترونني
رجلا يجزيه هل ترونني رجلا وكذلك انتصب ... وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة
الاستفهام بمعنى التمني وكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا
المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز به عن نحو لا غلام رجل ظريف الاول بالرفع صفة للنعت
اي لا التاكيد ... احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير المبني والعامل فيه
... من مثل لا رجل حسن الوجه ... حال او صفة مفردا احتراز عن ... نحو لا غلام ظريفا
ظريف وهذا القيد ... على الفتح حملا على النعت ... والاتصال وتوجيه النفي اليه

حقيقة

حقيقة فالمبني قوله نعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالا ما النكرة بالتعبير فانه المذكور
سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا امامة ...
عليه انه نعت النفي الاول مفردا يليه فانه ... في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولعل
نعتا للمتبوع فليس يليه لتوسط التابع بينهما او معرب لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوع اعرابا في
دون البناء رفعا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح
بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب بحكمه الاعراب غير رفعا
حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلة في ... فوائد العقود والعطف
لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة يجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا
... المعطوف في حكمه ... لا حول ولا قوة سبق بان يحمل على ... لفظ الاسم المبني ويجعل منصوبا
على المحل ويجعل مرفوعا ... ولا يجوز ... البناء لان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المفصل
الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفي ... ولا قوة مثل لا اب وابنا
وقول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وساير التوابع ...
... لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم التوابع ... وكذا ذكره الاندلسي مثل لا ابا لك ولا غلامي لك
لا يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك اللام احكام الاضافة من اثبات
نحو ابا لك وحذف النون من غلامين ... ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب لك ولا غلا
لك فيكون ... مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر لهما ... فلذا ... لا ابا لك ولا غلامي لك

بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له
اي اسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء الاحكام المضاف عليه باثبات الالف
وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا مثل مضافا
بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف الى ما انه بالمضاف في تركيب
تشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة هذين التركيبين له اي لما تشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما
على الاضافة وهو الاختصاص لان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم
ما يفهم من غيره ومن ثمه لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من
اللام ليس بشيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته
الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار المشترك في اصل معناه ليس اي مثل هذا التركيب
مضافا حقيقة لفساد المعنى المراد المقصود على تقدير الاضافة فهو نفي ثبوت المحبين الاب والغلام من لم يرجع
المجرور باللام الاستقلالي من غير احتياج الى تقدير الاضافة اما او لا فلان تعيين هذا التركيب على تقدير الاضافة
ابا لا غلام ويعد لا ان يتنزل لا تنقيد من خبر لا ابا موجود ولا غلام من موجود واما ثانيا فلان الراد نفي
ثبوت الجنس المحب والمغلوم لكن الجنس المحمود عن الغير المعلوم او غلام من المعلوم من خلافا لسيبويه والخليل
ولجمهور النحاة وانما خص سيبويه بعضهم لخلافه لان العمدة لما بينهما فلان المفهم بيان الخلاف لانعين الخالفين من مذهب
سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه
تاكيد اللام المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت ويجد للاسم امتناعا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك

ولا يجرى

كموجد اسما واخبر عنه بما انه شيء موجود وجاز ان يكون خبرا مثل زيد وان جعلناه اي لا احد مثل زيد موجود فالاسم محذوف

ولا يجد في الامر وجود المخبر لئلا يكون مجازا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسم جاز ان يكون
مرفوعا اللاسم المحذوف اي لا احد كزيد خبرها ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية
بليس في السند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي جزء خبر ما ولا لهما وكذا اسمية
لها لغة حجازية وخص الخبر بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما
انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون
اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما والاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولها عليهما
اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل بل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيد بعدها اي مع ما
نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت ما بالذكر لان ان لا تزاد مع لا في استعمالهم وهو ذلك عند
ونافية مؤكدة عند الكوفيين واذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملهما كما مع واحد من هذه الامور الثلاثة واما اذا زيد ان فلان ما عامل ضعيف عمل لا لشبهه
فلما فصل بينها وبين معمولها لا يعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها بمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل
واما اذا تقدم الخبر فلتغيير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي خبرها بموجب بكسر الجيم اي
يفيد الايجاب بعد النفي فهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل ماش وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكمه
الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي المجرور اي اسم اشتمل النحو الحرف الاول واما النوع
للاثر فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانه اسم الاسم على المضاف اليه
على منصب المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني المجرور ما كان بالكسر والفتح والياء لفظا وتقديرا وانما قلنا

هو مضاف اليه على الحكاية لان الجر ليس علامة كذات المضاف اليه لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه

علم اختصاصا بازائه لكن اشتمل على علامة عمدة وما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور

مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم

يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو هاهنا ما غير هو المصطلح المشهور

بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على

على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل

التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر

نسب الى شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة

حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مررت بزيد

او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو

الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة

فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو

اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما

اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي مسلخا

عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة

لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين

يمزجوا مزجا

مزجا يكتسب به الاول من الثاني التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاول ما هو علامة تمام

الكلمة وينتهوها بالثانية ثم المبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسموا بالمجرور

بحرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف

والتصريح في شرحه لهذا التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة التقديرية بحرف الجر لكنه لم

تقدير الحرف فيها الا في المتن لا في الشرح ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم

الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل

الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاء زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما

لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص

ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة

فائدة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة تنقسم بحرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى المضاف

تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى ثم بين الاضافة المعنوية علامتها ان يكون

فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافا الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن

صفة كغلام زيد او كان صفة غير مضاف الى معمولها بل الى غيره كصارع مصر وكريم البلد وحسن نبيه عن نحو ضارب زيد

الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه عند جنس المضاف او ظرفه اي لا يكون

على المضاف وغيره وكالظرف النحوي غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فيه والاضافة

بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف فيه مانا

فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في ظرفية اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين
للمضاف ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في ونحو بمعنى اللام واما مساو له وكليث اسد واعم مطلقا كاحد اليوم
على تقدير من متغيرة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة فيهما بمعنى اللام و
اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من وكلمة من فيه لبيان بمعنى اللام فاضافة خاتم فضة
بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو
من بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادته الاختصاص الذي هو مدلول اللام فيقولك يوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية
ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهما اي كون الاضافة بمعنى في قليلة في استعمالهم
وردها اكثر النحاة الاضافة بمعنى في للام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت
يكون حينئذ الاضافة بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام لاختصاص الواقع بين المتبين قلنا نعم لكن لما كان الاضافة بمعنى في قليل
ردتها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى ان يجعل قسما على حدة نحو
مثال الاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة
اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التي
في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان النسبة الى معين تستلزم معلومية المنسوب
عنده كالتجنيس فان قلت يقال جاء غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة
لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع بمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله

٨٥

امر على اللئيم يسبني وغلامك على فلان وضعف ليس بجري هذا الحكم في تخصيص وقال فان قلت انما
يفيد التعريف اذا كان ما مع المضاف اليه معرفة لتوغلها في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بعين
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم
والشجاعة فقيل لرجل مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في شيئه الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية
تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل وغلام امرأة فانه اضيف الى رجل خرج عنه
وقلة الشركة فيه فلا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما
الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلة الشركة فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان
معرفة من التعريف فان كان ذا اللام حذف اللام وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف وانما
لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل ما الفرق بين
المعرفة وبين جعلها علما نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم التعريف المعرفة فيما باللام جوزه
دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام
او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة
الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم منها تعريف المعرف بل تبدل تعريف بتعريف واما اجازة الكوفيين
من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار

ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه لم يثبت من الفصحاء ترك اللام
فان ذو الرمة قال ثلاث الاثاف والديار البلاقع واما ما في الحديث من قوله بالالف الدينار فمن البدل
ومن الاضافة ولا اضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة
الى معمولها احترز عما اذا كانت صفة مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل
اي لا اضافة — اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد اللفظية فائدة الا تخفيفا
لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى ان يسقط بعض الكلام بملاحظة العقل باذاء
ما سقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين
حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد
واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كاصله القائم غلامه حذف الضمير
من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام
اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمة
اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت
بزيد حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا وامتنع هذا التركيب
تركيب مررت بزيد الحسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة
اذن صفة للمعرفة والمراد ان المثال المشار اليه بتمامه وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وامتناع
التخصيص وانتفاء التعريف ليستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور

وحاصله ان ذلك

وحاصله ان ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام
لانتفاء التخصيص ومن ثمة اي من جهة انها لا تفيد الا تخفيفا جاز الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف للاضافة
بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين من الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى
هذا كان الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة الواحد خلافا للفراء فانه يجوز التركيب الضارب زيد اما
لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم
عرف باللام واجاب المصنف في شرحه بانه غير منفي لان القول بانه دخول اللام المتقدم سابق الاضافة مجرد دعاء
مخالف للفظ واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فانه قرئ بالجر معطوفا على المائة مضاف
المعرف باعتبار العطف الواهب عبدها من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث انه وقع في بعض البلغاء
لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى
في الفصاحة بحيث يستدل به لاجل الفرق من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة وكذا يحتج
انما هو بثبوت المطلوب على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف في الاستدلال به انه لا نص
فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل
في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها
بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي يملك ويهب الواهب
المائة الهجان اي البيض من النوق لتستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل التلثم يتبع

كما هو مذهب الكوفية وعبد لها اى لاجلها تشبيها لها بالقيام بحق مدحها او عبد لها حقيقة بناء فيه

لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتاج حال من المائة يوصف بالرداء النجم والجيم على

المعلوم المذكور اى تسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول

واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة مركز حرف الروي

من القصيدة واما الاية فمثال للضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عن قوله وانما جاز الضارب

الرجل يعني كان القياس عدم جواز لانتفاء التخفيف بحذف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار

في الحسن الوجه وهو حسن الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول

ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وهو الاشتراك مفقود بين الضارب

زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم

جوازه كما عرفت وكذا اشباهه نحو الضاربي والضاربته وغيرهما فيمن قال اى في قول من قال يعني سيبويه وابناء عمر

انه اى الضارب في الضاربك مضاف مع ان الحرفان هو ان يجوز غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف

لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يجوز حمله لاصل هذا اى المحمول عليه ضاربك فانه حذف فاعل بفعول الى التنوين

العلل به اعني جاز فيه ان انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين مجردة عن اللام بمفعولها وكان مضمرا متصلات

الاضافة فلم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير الى محض

ثم لما لم يعتبر لحوق التخفيف في ضاربك حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كلاهما اسما فاعلا مضافا

متصل محذوف تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل

على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يعود

مثلا

ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم نفيا نا ويقال الضاربك كما ينصب ضارب زيد

ثم نفيا او يقال الضارب زيد ولم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل

يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير

المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف بحذف التنوين حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان

كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليهما

لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل

حملا على نظيرهما على الاصح بعد ما استدل كلام الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة

الشارحين وذلك ان يحمل كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدة تماما مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى

وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة معرفة باللام

لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل

في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه ومعنى بتقدير فيه من توهم شائبة المعادة على المطلوب على التقدير الاول

ولا يخلو كل من الصوتين الاخيرين الى مسئلة على حدة ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا بعاد

موصوف الصفة مع بقاء المعنى المقاد بالتركيب الوصفي بالبرهان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر

لا يقوم احدهما مقام الاخر وبهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع يعني المسجد الجامع

وما يوهم ذلك منه لطيفة مؤول بحذف وبيرد على القاعدة الاولى فقوله لا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة

الاولى فعليه الحفاظ في كل واحد من هذا التركيب اضيف موصوف الى الصفة لان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة

وجرد قطيفة

خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد ص ٣٢٢

ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ... لان الصفة ... والموصوف ... في الاعراب ... فلو اضيف الموصوف ... الصفة ...

بمحمد

والحقا صفة البقل وقد اضيف البها موصوفها فاجاب بان مثل هذه التراكيب متاول بمسجد الجامع متاول

للموقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه

والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه بل صفة المضاف وثانيهما ان يكون الوقت

محذوفا والجامع قايم مقامه منطويا عليه فيكون من قبيل الصفة الغالبة فيصير المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه

واحد وهو ان الجامع ليس صفة المضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى

وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمال المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا يشك ان المقصود

بوصف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي

يضيف اليه الجانب وهو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر جانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى

ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها

قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه متاول بانه حذف القطيفة وغيرها

مثل ما نحن فيه كصفة حالها ان يكون قطيفة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتميز به كما اضافوا ما الى الصفة

البهامية صفة هو جنس مبهم اضيف اليها لتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل

اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى فلك المضاف اليه سواء كان مترادفين كليث واسد او الحبس

وحبس ومنع في المعاني والاحداث او غيرهما كالغيث والمطر او متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم

الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما تفيده رايت ليثا بدون ذكر

الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى

الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف يعم فيما يختص ويصير خاصا بسبب اضافة الى المضاف

تحقيق لوائح
المقابل يحمله
اشارة الى ان لفظ
في عبارة المص ليس بمعنى التخصيص الذي لا يبقى على عمومه سواء كانت افادة الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين عن الشيء ادعائي
التعريف بخصوصه العهد ظاهرة واما اذا كان للجنس فيجعل ويجعل قوله لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
للتعريف حتى يخرج منه
بل هو من التخصيص ليتميز المشابهين كليهما
لعنه الله

اضافة

والخصوص فلم اسم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسما شخص واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما

الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني

كرز فقلت جاءني مدلول هذا اللفظ لم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح

وهو من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة او الملحق به

مثل اخر واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان الملحق بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل

عليها الحركة لعادة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون

ياء المتكلم كراهة للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة

وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح ان الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد وهو الحركة لئلا يلزم

الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان اخره

اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت في الفصحى اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي

وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء للمناسبة ياء المتكلم ويدغم في الياء مثل

عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي للالتباس المرفوع لغيره بسبب القلب وان كان اخره اي اخر الاسم المضاف

الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم

واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء صار مسلمي وان كان اخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى منهما

ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة

يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها الى كسرة لاجل المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان قبل الياء والواو فتحة ما قبلها مفتوحا

في الملحق به بدل

قوله حقيقة او حكما حقيقة فيما اذا كان ...
وحكما فيما اذا لم يكن في ابتداء الكلام فانها
لا تستقل لكونها في حكم الابتداء بها

كقولك في ملهى مَلهيَّ وفي مصطفى مصطفيَّ لخفة الفتحة فتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين

اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تتحرك واختير الفتحة لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى

المتكلم فاخي وابي اي والحال انه اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي ابي مثل يدي ودمي بلا رد

لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيَّ وابيَّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الباقي في الياء

في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وجعل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المضر

بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابي جمع اب واصله ابين سقطت النون

بالاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيَّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا

بكين وفديننا بالابينا ولما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباءنا فديناكم اي الامة قائلة الاصناع

اضافته الى الله كوجهي وحتى بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لان في نقل

عن المبرد فيهما اي في هذين ما في اخي وابي مذهب الجمهور وان نقل عن بعضهم فلك الخلاف في الاسماء الاربعة

وفم حال اضافته الى ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر يعود استعماله تبعا لفي فمي بعضها

بقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا اختلفت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة فقيل ام واب

وفم وهن ودم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح فيهما اي من الضم والكسر جاءني فم مثل يد فيقال هذا دم او

ورأيت دما او حك ومررت بدم او حك مثل جب بالرفع فيقال هذا ام وجاءك ورأيت حما وحلك ومثل دلو بالواو

فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف هذا حما وحاك ورأيت

حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي مجتمعين مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا عند مقابلها بحال الافراد والا ضافة

لا يجيء

بل مجيء هذه الوجوه فيه وكل من حالتي الافراد والاضافة ونحوه مثل هن يد مطلقا اي في حالتي الافراد والاضافة

يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وفيه نفيا الى الصحيح

وضع وصله الى الوصف اسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر

انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل اضيفا الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكان خص المضمر بالذكر لانه كان

لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فينبغي اضافته الى المضمر مطلقا نفيا للاختصاص بحكم اعتبار الضافة اليه

ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع ٢ المرفوعات

والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بجزء الحرف ان وضرب ضرب لعدم كونهما من

افراد المحدود وكل ثان اي متأخر منه لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فلا يدخل فيه التوابع الثاني والثالث

فصاعدا فيلتبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب السابق بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما

من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه

اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد للمجيء لان المجيء المنسوب الى زيد

في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه اليه مطلقا فقوله كل ثان فيشمل التوابع والخبر المبتدأ وخبر كان وان واخواتها

مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ والثاني مفعولي ظننت وعلمت وقوله

من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية

للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا

في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا صار عاملا في مفعوله

منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل لا يجمع الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها التوابع

وانما قيده بالشخصية لئلا يكفي القيد بعد الخبر

واحمل بعده اي و التبع بعد المتبع فقال

بعضهم الجواب الراجح قوله كلاهما ناشئ من جهة

فرعا في الكشاف الاعراب وقال بعضهم

المراد يعضده ما صح او في الدرر

فليس اتصافهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وما خذا اعرابي مفعوليه وليس

اتصافه بهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون

لفظيا او تقديريا او محليا او حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل والرجل

ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس واما الجنس لا للافراد وبالافراد

فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعرابه سابقه من جهة واحدة لكنه انما ادخل كل عليه

افادة صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا ولفظ انحصار المحدود فيها العدم ذكر عليها فيكون جامعا

فيحصل حد جامعا ومانع يكون جمعه ومنعه كالنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله

يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة

مقيدة بخصوص مادة من المواد اخرجه عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه

في قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لان الدلالة على معنى الشمول في القوم

ودلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها فلو جرت عن هذه المواد كما يقال

اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة

الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف يدل على حصول معنى في متبوعاتها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة

غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص

نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد نحو نفخة واحدة اذ الوحدة

من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالبا مواد الصفة الاشتقاق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت

حتى تاول

حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون

النعت مشتقا او غيره من محمد صحيح كونه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي الغرض الدال وقوعه

على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذو مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات

ما نسبه الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال وخصوصا اي في بعض الاستعمالات

في بعض المواضع على حصول معنى للذات واو ما لا يجب ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك ومع ذلك يصح

نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية

يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل

هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بين له معنى حاصل في

المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي بعض المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع

وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي

المشار اليه بهذا في هذه الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخرى التي لا يدل

على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى

في متبوعه كما توجد في المفرد وكذلك في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة

بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها

الرجوع الى تلك النكرة ليرتبط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية

عن الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به

نحو مررت برجل حسن الوجه اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف بمعنى صفة
اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا
فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا
ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها
والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح وان كان صفة
مؤنثة يجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو الخمسة الاخر الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به بمعنى ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا والتانيث
كان مفردا الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فاصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير
وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا فتقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد
غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم
وبامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل
او امرأة قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت
ظهر من هذا وجه ان الاول وهو الوصف بحال الموصوف ليس في ضمير الموصوف كالفعل لان فاعله ضمير
المستكن فيه الراجع الى الموصوف والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل
والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون

وضربان

91

الى الموصوف

وهو يضربان ويضربون فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا القسم الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج مشابهته للفعل في الخمسة البواقي
عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول
لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط لعدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر ليتبين حاله
عند عدم التبعية ومن ثمة اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة الباقية كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما
يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد وضعف قام رجل قاعدون غلمانه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر ضعيف ويجوز من غير
ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ليس كفاعلة وفاعلون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا
عن موازنته للفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه
في الظاهر الان يخرج الواحد من الاسمية الى الجمعية او يجعل الظاهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على
المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضميري المتكلم والمخاطب اعرف المعارف في وضعهما فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما
ضمير الغائب على الوصف الموضع الوصف المادح والذام وغيرهما اطرادا للباب ولا يوصف به لانه ليس فيه معنى
الوصفية وهي الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ
قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه تبين
ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة
او مساو لانه القسم الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل فيها

فلا اقل من ان لا يكون اسم اشارة والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم
الاسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة [illegible] من اجل ان الموصوف اخص او مساو
لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى بذي اللام الآخر والموصول فانه ايضا مماثل الذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة
في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة
نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف والتعريف مضاف اليه او ما نقص
منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا له
فهو محمول على البدل لا على [illegible] هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذي اللام
نحو مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف لما [illegible] الابهام الواقع في
الباب يحتاج على الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا ابدل [illegible] الا والا يليق بالمضاف المكتسب التعريف — لابهامه
اليه لانه كالمستعار من المستعير والمسؤول من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول
لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي اكرم اى الكريم ومن ثم اى من اجل ان التزام وصف باب هذا
بذي اللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لم يحصل به تبيين المبهم لان الابيض عام لا يختص
بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف بمعنى المعطوف
تابع مقصود اى قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم
من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه
معطوف على زيد وقصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقع في الكلام وكان نسبة المجيء اليه مقصودة
نسبة الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة بل المفهم فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن البدل من التوابع انها غير

بل المفهم

بل المفهم متبوعها انها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه وقيل يخرج بقوله مع
متبوعه المعطوف ببل وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احدهما اى من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يكون ذكره لتوطئة ذكر التابع مقصودا بالنسبة
ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
النسبة مقصود بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اورد فيه لزيادة التوضيح
بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم
انشاء الله مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة لان
الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والكاتب فالصفة الداخلة عليها حرف العطف
كالشاعر والكاتب لها جهتان احدهما كونها صفة لزيد تابعة له لمتبوعية المعطوف عليه والاخرى كونها
معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها وصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد
يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون للعطف
التأكيد الا لعل فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخلت هذه الصفة من جهتها الاولى — لدخول
في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليس معطوفا فلم يبق مانعا وقيل تقدم ان الزمخشري جوز وقوع بين الموصوف
والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في باب الاستثناء [illegible] في قوله
لها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخول
مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية انه مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين

متبوعه احد الحروف العشرة وليس يعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما
حرف من العاطف ليتوقع من التبيين بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو جعل العطف كذلك ولذا دخل
فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه دخلان الحروف التي توسطت بينهما
فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي غير محلها عاطفة في الصفات
عاطفة في غيرها انتهى اى بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع
والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا المتصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان
المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كالجزء منفصلا من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما
اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا معنى نحو ضربتك وزيدا فلا حاجة فيهما
الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه لم يكن كالجزء معنى لفظا وكذا ان كان متصلا معنى نحو ضربتك وزيدا فيجوز
تركه اى ترك التاكيد لانه قد طال الكلام لوجود المنفصل فجاز الاختصار بترك التاكيد سواء كان
الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد وبعده كقوله نعم ما اشركنا ولا اباؤنا فان
المعطوف وهو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد

بالفصل

93

بالمنفصل مع الفصل كقوله فكبكبوا فيها هم والغاوون وعندنا لا يؤكد والامران متساويان هذا والمعلم
ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل وهو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل
لكن على قبح والكوفيون يجيزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما
لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه ان يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس
للمجرور الضمير المنفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم عطف عليه كما عمل في المرفوع
استعارة المرفوع لهذا لتركه ولا يكفي بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد المنفصل
لاختصاره بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفي به فلم يبق الا اعادة العامل
الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل كررت مرة بالاول
وللثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل مرة بالثاني
الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين
ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط
تقدم التاكيد بالمنفصل ليهم تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت
بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الحالتين الا بعد التاكيد بالمنفصل في الثاني
مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه

والغلط قليل نادر ونيا المبا باجنبين لمتبوعيهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين
متبوعيهما فلا حاجز في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف
يجانب المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلابد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل
بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليحصل في المتصل المرفوع نوع قوة الاتصال ويناسب
المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويحصل مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط
ان يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا
عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف
احترازا عن مثل نحو يا الرجل والحارث فان الحارث معطوف على رجل وليس في حكمه من حيث تجرده
عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو الاجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف
واما نحو رب شاة وسخلتها فمقدر بالتنكير لقصد عدم التعيين اى رب شاة وسخلة لها او
محمول على نكارة الضمير كرب رجلا على الشذوذ اى رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم
عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره اركان المعطوف مثل المعطوف عليه وكذا وصيبا في
يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والكون مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد
في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفردا
معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمه اى ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع
لم يجز في التركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان
معطوفا على قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد
الى الاسم فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما المبتدأ هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة
ولا مانع منه وكان للقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب

فان يطير

ضم زيد ... ضم زيد

لما

فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه
بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان الفاء في هذا التركيب للسببية
اى فانها للسببية الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك
القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكونها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى
بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى
للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر تقدير ضمير اى الذي
يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اى وقع العطف بناء على وجود عاملين
بان عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد قال بعض الشارحين للكتاب الاظهر عندي
ان العطف ههنا محمول على معنى اللغوي اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لانه
عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه
لا خلاف في امتناعه مختلفين اى غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وبذلك اندفع
وهم من توهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد
العامل فيه لان العامل هو الاول والثاني تاكيد له وبذلك العطف كما وقع في كلام
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل
نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر في الكلام لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان المضاف الواحد
لم يقوله بقولهم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
جاء بحسب الصورة ولا يحمل الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمقها
وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد عند الجمهور
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم

علی

تحسبين

الف

بحوره وتاخير المرفوع او المنصوب لجميره فى كلامهم واقتصر الجوار على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز مثل العطف بحسب الحقيقة فى هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعرّ تو يدوّن عض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجرّ الآخرة كما جاء فى بعض القراءة اى عرض الاخرة التاكيد

مبحث التاكيد

تابع يقرر اى المتبوع اى حاله ويثبته عند السامع بحيث يحمل حاله ثابتا مقررا عنده فى النسبة اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه فثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع بكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما فى المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع انه يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ح ان يكون تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى او فى المنسوب اليه فانه ربما انسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما فى قطع اللامير اللص اى قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او فى الشمول اى التاكيد ما يقرر اى المتبوع فى النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه او فى شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا الى المنصوب اليه بل فى شموله لافراده فانه كثيرا ما انسب الفعل الى جميع الافراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع افراد التاكيد واذا عرفت هذا فقد خرج المعنى الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر اى المتبوع اما البدل والعطف فظاهر عدمهما به واما الصفة فلانه وضعها الدلالة على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو توضيح متبوعه فهو يقرر اى متبوعه ويحققه ولكن فى النسبة

او الشمول

96

او الشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف فى شرحه وهو اى التاكيد لفظى منسوب الى اللفظ من تكرير اللفظ ومعنوى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظى منه تكرير اللفظ الاول اى مكرر اللفظ الاول ومعناه حقيقة نحو جاءنى زيد زيد او حكما نحو ضربت ضربتنا فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ وان كان مما قال الاول لفظا بالفرورة ولعينه الى الحال فيه لانه لا يحسن تكريره متصلا وبجرى اى التاكيد اللفظى او التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى فى الالفاظ كلها اسماء اى افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوى والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة اى معدودة وهى نفسه وعينه وكلاهما واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث فى حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويكون استنباط مناسبات خفيفة بين هذه المعانى ومعناها التاكيدى بالتامل للصادق فالاولان اى النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه فى المذكر الواحد ونفسها فى المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم فى الجمع المذكر العاقل وانفسهن فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثانى لما سبق النفس والعين اولييهما تغليبا كالقمرين سبق الثالث للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقى بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد فى كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف

اى تام بابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من التبع

الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة فتقول اجمع في المذكر
الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة والجمع بتأويل الجماعة واجمعون في الجمع المذكر وجمع في جمع
المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا
يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة
الى ذكر الافراد لان الجمع ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم يصير اجزاء لا يصلح تأكيده بكل واجمع ويجب
ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون
في التأكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد
قد يتجزى في الاشتراء فيصح تأكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق
اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس
والعين اي اذا اريد تأكيده بهما اكد ذلك اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت
انت نفسك فنفسك تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل هو انت انما لزم ذلك
للتلبس التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير
المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه التبس التأكيد بالفاعل ولما وقع الا
التباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير
المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك
لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل نحو
انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين
بلا تأكيد نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان
العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته اي ابتع وابصع اتباع
بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل

حسابه

منها على الجمع

96

منها على الجمع وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه
ذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور
دلالتها على معنى الجمعية والكل ومن ذكرها من شأنه التبعية بدون الاصل البدل
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه لنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي
دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه
توطئة وتمهيد للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك
وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف
البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز
عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يرد المعطوف
ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان
بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا ينطبق على البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيد بدل من احد وليس
لنسبة ما نسب اليه وهو عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بالنسبة اليه ما
نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا
ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي
ويمكن ان يقصد بنسبة الى شيء نفيا نسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي
البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض
المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل بسبب غالبا عن اشتمال احد
البدلين على الآخر اما اشتمال المبدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل السبب عن الغلط فاضافته الى

بحث البدل

فان زيد

لا دلی
لا ارء

من قبيل السبب الى المسبب ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول بعينه متحد به
ذاتا وان لم يتحد مفهوما فهما اليكونا متحدين نحو جاءني زيد اخوك وزيدا ضحك وان اختلفا مفهوما
فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل
وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل واما ما قالوا في ان الفرق بينهما
ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع
المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط
ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم ارادوا بقولهم انه
ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل انه مثل قولك جاءني
اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني
عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطية له ومبالغة في الاسناد
فالثاني بدل وقد يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود الاصلي هو الاسناد اليه
بعد التوطية فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزء اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا
راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابسة اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا
باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد بنسبته الى بعض من صفاته
اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة
الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما
اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل
منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والفاضل
بان القمر ليس جزءا من فلكه بل كونه غير مناقشة في المثال ويمكن ان يجوز لمثاله مثل ما رايت
درجة الاسد برجه فانه لا تصح لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات واما
لم يجعل هذا البدل قسما رابعا ولم يسم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه

ملابسته

فلعلم

في الكلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة لا مسموعة والرابع اي البدل الغلط ان يقصد
اي يكون بانه يقصد انت البدل اي البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره
اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك
ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل
غلام زيد اذا كان البدل نكرة مبدلا منه معرفة فالنعت اي نعت بدل النكرة من المعرفة
واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه نا فوائد في بعض حتى يكون كالجابر
لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك
ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا
اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب
اقوى واخص ولا التزم من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير
المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع
فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتني بعضك واشتريتني
نصفك واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل جميع
التوابع غير الصفة اخرج به عن الصفة توضيح متبوعه اخرج به عن البدل والعطف بالحروف
والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما
ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله
ابو حفص عمر فابو حفص كنية [redacted] عطف بيان له
وقصته ان اتى اعرابي عمر بن الخطاب [redacted] فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء
[illegible] عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء
وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له

مبحث عطف البيان

اللهم ان كان فجرَ وهو معقل من اهل الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر اللهم صدق

حتى القيا نا خذ بيده وقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هو بعتبة مخففا فجلله على بعيره ورقعه

ذكناه وفصله اي فرق من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري

بشر فان قولك بشر لو جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل

في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر ما سبق في

الضارب زيد واخوه عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير الثاني مفعول التارك ان جعلناه

بمعنى الطير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا

فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله

لانه هالك بعد لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما

فقد تبين فيما سبق على انه مثلا انا ابن التارك البكري بشر كلما كان عطف بيان للمعرف باللام

الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ايضا ما

هو اعم من هذا الباب اي كل ما لفظه حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة

النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا

حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول والثاني

اقيت المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف

الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب

اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية

في تعريف المعرب هي هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها

اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثلا اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه كالذي

فانه يشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او نحوهما او وقوعه موقعه كنزال فانه

واقع موقع الكاف الخطاب المشابه للحروف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب

يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا الف

مبحث المبني

واقع موقع ما اشبهه كالنادي المعنى ... الواقع موقع ...

٩٨

من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو فغلام بكسر الميم والمضاف اليه معرب

ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة بمبني الاصل

كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكان

او هذا المنع الخلو واما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبني

تقديما وتاخيرا اشارة الى التقدم ما هو مفهوم وجودي بتشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات

اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون

فلا يفرقون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر

عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها الا انهم كثيرا

يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا وبالفتحة

نصبا وللكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه

اي حكم المبني واثره المرتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف

العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن ابنك ومن زيد وهي اي

المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات

واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتقديره بحيث

الاصوات بما يعد بالاصوات لا بالاسماء الاصوات وبعض الظروف واما قال بعض الظروف

لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد

منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عنده

من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة

المعينة اي فالمضمرات سوى الباقيتين المضمر ما وضع للمتكلم من حيث انه متكلم وحكى

نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب فيل على ان المتكلم متكلم به والخاطب هو

من يخاطب به فانه انا موضوع لمن يتكلم به وانت موضوع لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم

الفيد

والمخاطب فان الاسما الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره ولا يخرج بهذا الاسماء الظاهرة وان كان موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اى اما المتقدم اللفظى ما يكون المتقدم ملفوظا او متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد والتقديم المعنوى ان يكون المتقدم ملفوظا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكان متقدما ذكره معنى واما التقدم الحكمى فانما جاء فى ضمير الشأن والقصة لانه انما جىء به من غير ان يتقدم ذكره نصل المتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها فى النفس ثم يفسرها فيكون ابلغ من ذكرها اولا مفسرا وصار الكلام كانه فى حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين من تخاطبك وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اى المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى الكلمة الاخرى قبله بل يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او مجاورا له نحو ما ضرب الا اياك والمتصل الغير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب انواع مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسامه الى اليها والاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع الاتصال والثالث اى المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال انا الله تعالى فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول اى المرفوع المتصل نحو ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى المترتبين اولهما الى ضربتن صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضى وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المجهول الماضى وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا

غير

والمنصوب المتصل الاول لانه الاصل الاصل ويستعمل المانع من الاتصال الانفصال

ضربا ضربا

99

ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول النوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والتغيير فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق دالة على احوالهم من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم المتصل بغير الفعل نحو اننى اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفى اياى اختلاف فانه كلمة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامى مثال المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحروف غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن ولنا لنا الى لهن وكان القياس يقتضى ان يكون ضمير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت ضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجموع المذكر والجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث ولعطوا الغايب حكم المخاطب فى ذلك فان المثنى فى مثل ضربا وضربتا هو الالف مشترك بينهما والتاء حرف تانيث والانواع الخمسة بقيت جارية هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى ويلبق لتلك الانواع على الاوضاع سابقا الا انطوال الكلام بذكرها فالمرفوع المنفصل خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان لينبنى لا لانها

لكنهم

اثنتى

وفضلة والمرفوع فاعل وهو كالجزء الفعل نحو زيد ولذا باب ضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفى بلفظ الفعل كانه يحذف في اخر الكلمة المتوهمة شيئا ويكون فيها ايهم دليل على ما الفي على ما مضى والتفخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغايبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سوى كان مثنى او مجموعا او واحدا او مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقايم الزيدان كقولك زيد ضارب و هند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليس الالف في ضاربا والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل هيهنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت الضماير الالف والواو لم تنقلب الياء في ضاربين والنون في تضربين والواو في تضربون والالف في تضربان لا تتغير فيها اي الالف والنون في الصفة مرفوعا في التثنية والجمع ليستا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي بتقديم الضمير على عامله للاهتمام اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به لان الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به لان الفصل ينافي الاتصال او تكرر بفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله للانه اذا حذف عامله لا يجد ما يتصل به او يكون العامل

لا تتغير

او عامل

اي عاملا معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عاملا حرفا والضمير المعمول له مرفوع والضمير المرفوع لا يتصل بالحروف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او يكون المراد كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كانه لو لم يعلم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد او عمرو بل المتبادر الذهن انه اقرب الى الضمير المتصل بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف الظاهر وعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والالتباس بدون الا في بعض الصور حمل الاخير ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هي ليكون شاملا اقتصارا على ما هو اصل مثال الحاصل ضربته مثال التقديم الضمير على العامل وما ضرب الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص هنا اياك والشر مثال الحذف للعامل اي اتقي نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال الكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي الصفة لهند حيث قام لغرض المعرب بها وانما يقع ذلك اذا كان هو فاعلا لا تاكيدا والا كان داخلا في صورة الفصل التاكيد ولكنه تاكيد لا اسم لا فاعل بدليل نحو الزيدين ضاربهم هم نحو وهي نحو الزمخشري فانه لو كان فاعلا كما قالوا واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز من نحو اكرمتك لان المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا اي احد الضميرين اعرف من الاخر اعني اذا لم يتساويا نحو اعطاها اياه وحيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم احد المساويين من غير مرجح

ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيدا وعمر

فيفصل

فضلة والمرفوع فاعل وهو كالجزء الفعل نحو زوان باب ضماير التى وضعها للاختصار استتار
الفاعل فاكتفى بلفظ الفعل كانه يحذف فى آخر الكلمة المنزهة شيئ ويكون فيها ايضا دليل على
ما القى على ما مضى فى التخيم ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى الفعل الماضى للغايب
الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغايبة اذا لم يكن
مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع
الفاعل الظاهر ونحو ضربت هند وفى الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا
او مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب والواحد
الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفى الصفة مطلقا
سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او
مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقايم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند
ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليس الالف فى ضاربا
والواو فى ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء فى النصب والجر والضماير لا يتغير حالها
الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل
له والضمير باق على ما كان عليه فى الرفع فلو كانت الضماير الا ترى ان الياء فى تضربين
والنون فى تضربن والواو فى تضربون والالف فى تضربان لا يتغير فيها اى الالف والنون
فى الصفة فى التثنية والجمع ليسا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز المنفصل مرفوعا كان
او منصوبا الا لتعذر المتصل اى لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل
اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم اى بتقديم الضمير
على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به لان الاتصال انما يكون باخر العامل
او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافى الاتصال ويؤكد بفوت الغرض
او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يجد ما يتصل به او يكون العامل

اى عاملا

لا تتغير

اى عاملا معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عاملا حرفا والضمير المعمول له مرفوع
والضمير المرفوع لا يتصل بالحروف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك
او يكون اى او يكون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى له

لواصل
١٠

مبلغ ده تومان از خير الزوارين
كربلائى رضاقليخان صباغ
واصل وعايد اين
جانب ان سيد محمد
وسيد عباس ولدان
آقا ميرزا محمد على
كشف شد

...بر التبس على السامع ان الفاز...
...با وعم
...نطل

نحو اعطاها اياه وحيث يجب ان يعطها الى التالى للمجرور عن تقديم احد المساويين من غير مرجح

فضلة والمرفوع فاعل وهو كالجزء الفعل نحو زيد ضربت التي وضعها للاختصار الستار

علم المشتق على ثلاثة اقسام

صغير واكبر وكبير

الكبير	الاكبر	الصغير
نحو جبذ	نحو نعق	نحو ضرب
وجذب	ونهق	والضرب

اما الاول فلم سمي لان يفهم وجهه

اما الثاني فلم سمي لانه درجة ارفع منه

اما الثالث فلم سمي لان درجه ارفع منه

او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا بدونه الفصل ينافي الاتصال ويتذكر بفوت الغرض

او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يتحصل ما يتصل به او يكون العامل

لا تنفية

او عامل

اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول الذي يرفع
والضمير المرفوع لا يتصل بالحروف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك
او يكون من او هكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له
اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض
الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد او عمرو بل المتبادر الذي عمرو الذي
اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر علم
ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لاجاب الى الضمير واذا وقع الالتباس بدونه في الا
في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب واما قال من هي له لا ما هي له كما هي للاظهر
ليكون شاملا اقتصارا على ما هو امثل مثال اياك ضربت مثال التقديم الضمير على العامل وما
ضرب الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل
اي اتقي نفسك والشر وانا زيد مثال الكون العامل معنويا وما انت قائما مثال الكون
العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي
له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي الصفة لهند حيث قام لغرض
المعرب بها وانما يتضح ذلك اذا كان هو فاعلا لا تاكيدا والا كان داخلا في صورة الفصل
التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدين الضاربيهما هم نحو ومن ومن
فاعله نحو وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة الالتباس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس
بطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك لان المرفوع كالجزء
الجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير
اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا اي احد الضميرين ارفع من الآخر اعرف منهما اذا تساويا
نحو اعطاها اياه وحيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح

فما به التبس على السامع ان الفاعل زيدا او عمرو

نفصل

وفي ضميرين اي احد الضميرين الذي هو ارفع من الآخر اختيار لما ان كان الارف مقدما نحو
اعطيتكه اياك فيلزم انفصال الربعد ان المتكلم في نحو الاعرف ولا يلزم سبطوع في اول الوجهين بانه
على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال اليه في اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني
ان شئت اوردته منفصلا اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا
نحو ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما في حكم الجزء الاول بالاضافة وخصب الثاني بالفعل لتبيين
وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك
الفصل نحو ضربتني اياك لا الاعتداد بالفصل والآ اي وان لم احدهما اعرف او يكون ولكن ما
قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا
يلزم الترجيح في احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني
لكن انه يلزم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لم يكن احدهما
لكونهما ضميرين غائبين او اعطيتني اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن
ما قدمته والمختار في خبر كان اي ضمير كان واخواتها اذا كان الضمير الانفصال كانتقال كان زيد قائما
وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لانه عامله معنوي
ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه تشبيه بالمفعول به معنى المفعول في ضربته
لوجب الاتصال في شبه المفعول ان لم يكن وجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال المختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية الشابه بالمفعول والاكثر في
الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكونه ضابطا لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت
الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما
لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا
ولولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال

ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل صح

يكن

انفصال الضمير

انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك
وعساك الى آخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير
قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع
موقع المجرور ومذهب سيبويه الى انه لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه
ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى انه عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا اي نظم
الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة
في الماضي اذ المقصر تلك الياء لتقي الآخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم الذي هو اخت الجر ولهذا
سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن الاعم بل
حال كونه عريا عن النون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا
عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن بالذي كقوله
فقل الحق لعرضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان
واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة
على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات
ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار الحوق
نون الوقاية في ليت من بين اخواتها لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل ونحو
وقع من ومن وعن وقط وقد وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء
مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت ولعل في الاختيار والمختار فيها ترك النون لثقل
التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد
العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا
منفصل يطابق المبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة

في هذا المقام حرف الجر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا

الحروف

وقدمته اى احد الضميرين الذى هو ارفع على الآخر احق بما اذا كان الارفع موخرا نحو
اعطيته اياك نبيل بما انفصال الراجح ان المتكلم فى ناحية الارفع حوالا يكون ملحوظا فى اول الوهلة بالتبع
علاخلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال اليهم نحو اعطيتهوك ذلك الجائز اى الاختيار فى الضمير الثانى
ان شئت ادم به تمتمتفصلا اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما فيصله وان كان متصلا
نحو ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما ارفع ما الجزء الاول بالاضافة وحضب الثانى بالمفعول ليس
وقدم الارفع الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك
الفصل نحو ضربنى اياك للاعتداد بالفصل والا اى وان لم احدهما ارفع او يكون ولكن ما
قدمته فهو اى الضمير الثانى على كل من التقديرين منفصل لا غيره اما على التقدير الاول لئلا
يلزم الترجيح فى احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثانى
لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لم يكن احدهما
لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما ارفع وهو ضمير المخاطب ولكن
ما قدمته والمختار فى خبر كان اى ضرب كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما
وكنت اياه لانه كان فى الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوى
ويجوز ان يكون ضميرا متصلا اليه نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول فى ضربته
واجب الاتصال ففى شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال المختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية التاخير بالمفعول والاكثر فى
الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكونه بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر نحو لولا انت
الى آخرها يعنى لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما
لولا هم لولا هى لولاهما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا
ولولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورى وكذلك الاكثر فى الاستعمال

اتصال الضمير

ان شئت اورد به منفصلا نحو اعطيتك باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل صح

يكن

اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا نحو عسيت الى آخرها وما فى بعض النسخ لولاك
وعساك الى آخرها فمذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور يقع موقع المرفوع فان الضماير
قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت فى هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع
موقع المجرور ومذهب سيبويه الى ان لولا سيبويه فى نفسه واما عساك فمذهب الاخفش الى انه
ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى فههنا ايضا
الاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء المتكلم لازمة
فى الماضى اذا اتصل بها تلك الياء لتقى آخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم الذى هو اخت الجر ولهذا
سميت نون الوقاية نحو ضربنى وكذلك نون الوقاية لازمة فى المضارع لكن لا مطلقا بل
حال كونه عريا عن النون الاعراب اى عن نون هى الاعراب نحو يضربنى لتقى آخر المضارع ايضا
عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذى كفروا
وقد تحمل عليهما وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى فى المضارع ومع لدن وان
واخواتها يعنى ان وكان ولكن وليت ولعل تخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة
على الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن بين تركها تحرزا عن اجتماع النونات
ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج وحملا على اخواتها كما فى ليت ويختار الحذف
نون الوقاية فى ليت من اخوات ان لعدم مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل فى
وفى من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء
مع قلة الحروف وعكسها اى عكس ليت ولعل فى الاختيار والمختار فيها ترك النون لثقل
التضعيف وكثرة ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد
العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف فى كونه ضميرا
منفصل يطابق المبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة

فى هذا المقام حرف الجر والكاف ضمير مجرور واقع فى موقعه فالاخفش لتفرقه فيما بعد لولا

الحروف

ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك المتوسط لفصله ذلك المرفوع المتصل المتوسط بين كونه اى كون
الخبر نعتا او جزء فيما يصلح له اى تم الشيء فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون
المبتدأ مثلا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر
معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا الحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد
هو افضل من عمرو واقتصر على مثال ظن افضل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل
العوامل لاستغنائه عن المثال الكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل الا انه عنده
حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنيا لا مقتضى فيه الاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد
الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ
وما بعده اى الاسم الواقع بعده خبره والجملة خبر المبتدأ والخبر وما بعده ضرب فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال
او منصوب عطفا على ثاني مفعولي الجعل وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ وما بعده بدخول الواو
مع المرفوع متصل ويتقدم قبل الجملة واورد لفظ قبل للتأكيد المتقدم لان تقديم الضمير على مرجعه
غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما على مرجعه وذلك يجب المفهوم
ان يكون قبل الجملة فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى
ضمير الشان واذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليها وضمير القصة اذا كان
مؤنثا ويجوز تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الابهام بالجملة
المذكورة بعده اى بعد هذا الضمير والجملة المذكوره والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض
بيان للموقع ليدخل في بيان الفاعل فانه لا يعطل التمسك في هذا كله وقع هذه
التسميه اولا واليها لم يتم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم
على ما ذكرنا انتقض الفاعل بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان
وزيد قائم خبره فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار
رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان

والقصة

والقصة منفصلا او منفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان
كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان
مستترا والا بارزا اعنى هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر
وانه زيد قائم مثال المتصل البارز ويحذف عن اللفظ باضماره لا انه امنيا حال كونه
منصوبا ضعيف اى جايز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه
عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير او بلا
دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثال قول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا
او ظباء الاّ مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه في ضمير الاضمار بها مع كونه
منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد
خففت ان انما لثقلها بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجد قوة المكسورة في
عاملها في اللفظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهو اولى بالعمل
فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدّروا واعملها في ضمير الشان لئلا تزيد
عليها عملا مع انه اقوى منها ولم يجوزوا اظهاره لذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب
منها كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف الضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت
اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع
اى اسم وضع كل واحد منها لشأن اليه حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند
اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى
معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية
محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهو اى اسم الاشارة خمسة
للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولتثنيته

كتاب جامي في العلم

رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر وقدم ليكون المعطوف اقرب
الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله ذا مبتداء وقوله ذان عطف عليه
مقدما كل واحد منهما على خبره ويجيء في بعض اللغات هذان في جميع الاحوال الرفع والنصب
والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل
في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هو وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا
للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان والمقول باصالتهما فرعها على سائرهما
لفرعيتها اذ تقلب الالف تاء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها
وتهي وذهي بوصل الياء بها ولمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب
والجر ولا يثنى من لغاته الا التاء لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف
اواخر ذان وتان وذين وتين باختلاف العوامل انهما معربتان والجمهور على ان هذا الاختلاف
ليس للتثنية المنصوب والمجرور وضعتا على صورة اتفاقا لا للمقصد الاعراب لوجود علة — (في الهامش: بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين صح) (المعرب)
البناء فيها ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا
واذا كان مقصورا كتب بالياء وتلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل اوائلها على سبيل اللحوق
والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس من الحقيقة منها وانما هو
حرف جيء لتنبيه السامع المخاطب قبل اللفظ كما جيء بها للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك — (في الهامش: بعد)
هاذا زيد قائم وها انت زيد قائم ويتصل بها اي باواخر الاسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت
هذا الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ذلك زيد وبك وهي — (في الهامش: موقعها)
اي حرف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشتراك خطاب الاثنين فوجبت الى
خمسة مضروبة في خمسة من انواع الاسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما
وجمعهما وهي ستة لعدم الحاجة الى الاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد — (في الهامش: المفرد)

المؤنث تنبيه

١٠٢٣

المؤنث ترتقي الى ستة وعشرين فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة
والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى المذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اشرت الى
مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت المذكرين وعلى هذا القياس
ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت المذكر الى ذانكن وذينكن اذا اشرت
المذكرين وخاطبت المؤنثات وكذا البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك
وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن
وما ذكر فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطاء ويقال
ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واما المتوسط لان التوسط لا يتحقق — (في الهامش: الا بعد تحقق)
الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين منها
لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى الغير فقال يقال ذلك وتلك وذانك حال كون
هاتين الاخيرين مشددين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك
في افادة البعيد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تالك
وتانك محققين واولالك بزيادة اللام للمتوسط بعد متفق في الخطاب منه للقريب
واما ثمة وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو
الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا تجوزا على سبيل — (في الهامش: الحقيقة)
التشبيه واما ما عداها من الاسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول — (في الهامش: من الموصول)
المعد ودحض المبنيات في الاصطلاح والنحو ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث مرتبته
يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تمينا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من افعال الناقصة
للمركب بالجزء التام ثم الاحتياج في كونه جزءا اولا الى نحو البيان المركب اولا الى الانضمام امر آخر
معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرهما وانما نفي كونه جزءا تاما لان الاجزاء مطلق

لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ليس جزءا الكل
لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان
الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه يعرف فيها موقوفة
على معرفة الموصول ولو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معنى الاصطلاحي
اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معنى اللغوي لكان هذا القول مستدركا لانه
لا مرا منزل ان وحيث وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة
بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا
مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي
ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما
علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل ان وحيث ولما كان الصلة بعينها اعم بحسب المفهوم من
ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون
ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا
للموصول عينهما بقوله وصلته اي صلته ما لا يتم جزءا الا صلته جملة خبرية او ما في معناها
كاسم الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غيره ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة
الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة لشبه اللام الحرفية جعلت
صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والاشبه جميعا وهي اي الموصولات
الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث
ويكونان بالالف في حالة الرفع والياء في حالة النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع
المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كاللذين لجمع المذكر واللاي
بالهمزة المكسورة فقط واللائي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجرى للموصول مجرى
الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع اشهرها واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء المؤنث

المؤنث

في اللاتي

في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء واللواتي اللوا بحذف التاء والياء
معا وما بمعنى الذي فيما يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما لا يعقل نحو والسماء
وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وايه بمعنى
ص التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوب الى بني طي لا فتعا
جعلها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر بمعنى ذو حفرت وذو طويت
اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت والالف واللام
مجموعهما بمعنى التي والذي وفروعهما المثنى والمجموع والعائد للمفعول العائد الذي لا يتم الموصول الا
به ان كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه
عمدة نحو قوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاء اعلم ان النحاة وضعوا
باب اخبار الذي بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه
تمرين من المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن المحتاج ويذكرونه اياها فانهم اذا قالوا الاصل
اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي يجب بيانه من طريقة الاخبار به لا بد
لمن يذكر كثيرا من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان تلك الاخبار في اي
اسم يصح ويمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت
ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعمال الذي او التي او الالف واللام فان الباء للسببية
صلة للاخبار لان الذي مخبر به لا مخبر عنها صدرتها اي وقعت كلمة الذي او ما
يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت الموضع المخبر عنه اي في موضع هو مخبر عنه
بالذي في الجملة الثانية فيه في موضعه كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي
وامثاله اي المخبر عنه عن الفعل خبرا نصبه على الحال او ضمن اخبر معنى جعلته اي جعلته
خبرا هنا في لفظا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر

الجملة الثانية وجعلت موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيد والهاء ضمير له
الذي كان في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير للذي واخرت المخبر عنه
زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون
الا اسم الفاعل واسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل مبني للفاعل واسم المفعول مبني
للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تضمنته الجملة الفعلية متصرفا اي غير المتصرف نحو نعم وبئس
وحبذا وعسى وليس ولا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا
وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من الاسم الفاعل والمفعول معناها كالسين
وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم
الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلاثة التي
هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم من تعذر الاخبار
ومن ثم اي من اجل التعذر اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان
يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع ~~[illegible]~~ تقديم الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه من الموجب تقديمه على الجملة
وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل
ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير مفردا وموصوفا زيد
بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل
بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون
الثوب لا تراه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف
عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع
الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي

لامتناع

١٠٥

لامتناع تصدير الذي لاستلزامه ذلك عود الضمير الذي الى غير ذلك الغير بلا
ضمير وكذلك امتنع الى الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيره نحو قولك زيد ضربت
غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك انما
جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد وان جعلته الى المبتدا بقي الموصول
بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها لا اسمية فيها نحو ما زيد قائم
وما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما وموصولة نحو اعرفت ما اشتريته واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما
معجب لك اي شيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب
شيء تكره النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والمعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى
فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي اضربه ضربا كان ومن كذلك
اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو
من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله نعم وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي
محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من مائك فذكر منه الا في التامة والصفة فان كلمة
من لا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة
وانتفاء التامة والصفة فاي الموصول نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم
اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوف نحو يا ايها الرجل
قيل انه لا يقع صفة اتفاقا فلم يجعلها المصنف كمن التي لا يقع صفة واجيب بان ايا الواقع صفة بجملها بدل اى بين
هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرف
كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها
لا ثباتها كما في الاعراب بخلاف غيرها من الموصولات الاعلى اختلاف في اللذان واللتان وفي
ذو الطائية وانما اعرب لانه التزم فيها الاضافة المعنوية التي هي من خواص الاسم المتمكن

فلا يبقى حيث ولهذا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله ثم لننزعن من كل
شيعة ايهم على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند
حذف صدر صلتها لتاكيد شبهها بالحرف من حيث الاحتياج الى الجزء وهو كون جزء الصلة
محذوفا او القرينة الى الحذف غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات
لانه حذف من صلتها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف
اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر
صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى
ونداء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى ذكره ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما
ان معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى صنعت
صنعته فما مبتدأ وما بعده مبنى او بالعكس وجوابه رفع اى برفع على انه
مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اى شئ وهنا على ان
احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانى ان معناه اى شئ وذا زائد والظ
ان مؤداهما واحد وان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى
الاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ وفى جوابه نصب اى منصوب
على انه مفعول الفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون
كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه
على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبر المطابقة لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء
الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر والماضى الذين هما من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها
لكونها مشابهة لمبنى الاصل وما يتلو الى فعلى افتح واقه بمعنى افتح فالمراد به [illegible] ودونك

ثم لغتر

١٠٧

عبر عنه بالمضارع الحالى لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل
رويد اى امهل مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها
فى تميم وبالضم فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر
اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال
مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف
تصرفها الافعال موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة
امهل قال الشيخ الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو
الدال على معنى الفعل فهو علم للفظ لا لمعناه بشئ لان العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر
بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر والماضى ولم يقل
ما كان معناه الامر والماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس
نقضا على التعريف وفعال اى ما يوزن بفعال الكائن لمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد
قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه
لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد
الكثرة فكانه قياس لكثرته واما الرباعى فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال
حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة والفجور قال الشارح الرضى هو علم لما يليه مصدرا
معرفة مؤنثة ولم يقم لك الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة كونه
مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته لفعال
بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظ واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول
عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة للفاعل
قال الشارح الرضى والذى ارى ان يكون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ
لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن الشئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك
الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع

الى

اسماء الافعال وبين وجوهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال
حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان انما قال ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان علما
ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كافواله لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا مفرد
علما وذكره لتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في
استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر على ما مر لا وزنه وعدله في استعمال بني تميم
الا ما في آخره راء اي الا فعال علما للاعيان يكون آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم
توافقون الحجازيين في بنائه لعلتهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب
الكل نحو حضار علما للكوكب وبه الاكثرين ان الراء مقتضى للكسرة في محضر كما للكسرة اختير فيه مستقل
البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طريقين مختلفين الاصوات اعلم
ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر فيلزمها المصدرية
ولم يبق اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه
حكم المصادر والثاني مثل صه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية
على ما كانت عليه من كونه اصواتا ساذجة ولم تنقل مصادر او اسماء افعال وهي على انواع
منها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم والمتعجب وي ولا يقدر ان يحكم عليه
لشيء به شيئا ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يعبر عن نفسه ما يشابه به
صوتا شيئا كما اذا قلت غاق قاصدا الا صدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك ولا يقدر
ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما للزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت
نخ لتنافر البعير ولا ايضا لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب
فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير
او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها
حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية
وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها قسما من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار
كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي صدر على لسان

الانسان

الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت
كالبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر
من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو الطيور بل بعض انواع الانسان ايضا كالصبيان
والمجانين واذا ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها والاول كغاق اذا صوت به انسان
تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول
وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان
مع تعليقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت
الانسان من غير تعلق بالغير المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل
من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة
ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل
فان جزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث يجري
الاسماء المبنية وقوله [illegible] بينهما نسبة لخرج مثل عبد الله فان بطرسية [illegible] بين جزئي كل
وقصدنا بنسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر من الحد مع انه من افراد
المحدود وعلى هذه [illegible] قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها ايضا خرط القتاد
النسبة اصعب من خرط القتاد والاحزان [illegible] والمراد بالنسبة نسبة مفهومه من ظاهره درخت خار دار
التركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية
الهيئة التركيبية التي باعتبار النسبة التعليقية التي يكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة
فان هيئة تركيب احدهما مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كان الهيئة تركيب اهل شطر جعفر
مع الاخر لا يدل عليه من غير فرق فانطبق الحد على الحد وما طردا او منعكسا فان تضمن الجزء الثاني جامع ومانع
حرفا من عطف او غيره مبنيا اي الجزءان للعل لوقوع آخر في وسط الكلمة الذي ليس محل الاعراب

والثاني نقيض الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة معه خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الذي يدل على العشرة او صيغة الفاعل المشتق منه وفيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ هذه الصيغة من المفردات لدلالته على ما ذكرنا اراد وان ياخذ وامثال ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يتاتى من جميعها جميعا فانتقلوا على اخذها من احد الجزئين او في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة لالتباس واشاروا الى العقل لئلا يدل على المقتطع من اول الامر فاخذ وامثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشر فالحادي متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه سوى الاثني واثنتي عشر فانه لا يبنى فيهما الجزء الاول بل يبنى الثاني لتضمنه ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يكن يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منعه من الصرف ان لم يكن من قبيل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والاخرى بناء اعراب الجزئين في اضافة الاول الى الثاني ~~الاول الى الثاني~~ ومن الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة وفي الاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعض ما يكنى به كل بعض بل بعض معين وكانه اصطلاح في باب المبنيات اذ يدل وانما ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وبتعذر تعريفها الا بالتفريع به

ولا كل ما يكنى به بل بعضه

مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وكذا فبناء كم لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة معنى الهمزة والخبرية عليها وكذا بناؤها لان في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصله مبنيا وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه ومما اكثر الكناية عن غير العدد نحو ضربت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منها كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها لم يجز خلوه عنها فرجح البناء الذي هو الاصل في الكلمة قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا لكنه انمحى بين الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم المفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كاف من لا تنوين التمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فمن تميز في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف مبنيا على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين تمييز مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جعل مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما يبين بجمع صريحا ولما كان بين الكثير مثل في التصريح بالكثرة جعل جمعيته مميزه كانها كائن يمن معنى التصريح بها ويدخل من فيهما اي مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي يدخل في الخبرية كثير

الحرف

انمحى

فلم الاستفهامية المنتصبة
معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع
الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب

نحو كم من ملك وكم من قرية ونحو ذلك لموافقتهما للمميز المضاف اليه كم واما متى كم
الاستفهامية فلم اجد منه شيئا في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب اهل
الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة
استفهامية وخبرية ولهما اي الكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية
تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه اي نوع من انواع الكلام
والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر
وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو محمول على تاويل كل
هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا و
مجرورا ثم بين موضع كل واحد منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره هو من حيث
كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز فذلك
الذي يقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمعلوم
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات بتعيينه لاصل المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية
نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه
والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم يجعله من قبيله ولم يقدر بعده فعلا غير
مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم
رجل اشتريت مجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او الاضافة المضاف عليها مع

ان اما

اى لها صدر الكلام لانه تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار
عليها على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدارة والا
اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله
حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدأ ان
لم يكن ظرفا نحو كم رجلا ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فهذا خبر مقدم على
المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم
ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وتحت
قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اى مثل كم في تأتي
الوجوه الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط يعني انه
يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين
وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان
مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة
الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت وبمن ضربته وما
صنعته ولا يأتي فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى
فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام
من تضرب اضربه ومن يأته هو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا
يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح
الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان واذ وكيف واذا لم يجب
يأتي نحو من ابن فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذ قد تخرج عن الظرفية وتقع
اسما صريحا نحو اذ يقوم زيد اذ يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة
بالابتداء وقال الشيخ الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية
من يقع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ نحو متى عهدك بفلان

عند غير سيبويه

من انواع النحو بدل

وعدا قل

اى متى كاين بهلاك بره واما اى فبان فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالابتدا
على تقدير انتصاب على الظرفية نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت كاين مجيئك فاى وقت على
تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية واما الوجوه الباقية فمثل ايهم ضربت وبايهم
مررت او فى مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر التميز وحذفه
ثلثة اوجه هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها ومثل نحو كم بمن اى ما هو تميز باعتبار بعض الوجوه
فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة فى كم احدها بوضعه بالابتداء والاخران بنصبه
على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوب معمولا على حسبه اى كثرة وجوه
النصب ولا يخفى ان هذا انما يتعلق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر فى تميزها اعنى عمة فاحدها
الرفع بالابتدا اسنقطاعيته كانت اوضربه والاخر ان النصب على تقدير كونها استفهامية والكسر
على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار حذف متعلق تميزها وهو غير مذكور
فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك ولما النسخة الاخرى
فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت عشارى
الفدعاء المعوجة الرسغ من اليداء والرجل فيكون منقلبة الكف والقدم بمعنى انها الكثرة
الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانا عدلت حلبت لتفتنه
معنى ثقلت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتنى على منتى ولعنا [illegible] انواع خدمتها
الحلب لانه من مهنة المواشى وهو ابلغ فى الذم منه من مهنة الاناس والعشار جمع عشرى وهى
التى اتى الى حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب والنظيع سهولة ترفع
حلبها بادة منفقة وذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة فيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه قد نسى عدد عماته وخالاته
فسال عنهم فهو بجا فيه وجه على تقدير الخبر على سبيل التحقق اى كثير من كم عمات و
خالات حلبت على عشارى واذا فصلت المميز اى كم مرة اى كم حلبة على التهكم فلاندفاع

عمه على الابتدا

دايهم قايم

الصق

كره

دنقل

عمة على الابتدا ومجيزه نو صيف بقول لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية
كانت اوخبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها
مسلط عليها نسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وبدلها
واذا نصبت نصبتهما واذا خفضت خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف تميز كم استفهامية
كانت اوخبرية فى كم مالك وكم ضربت اى كل مثال كانت فى بنية ما التركيب
فانه اذا استعمل عن كمية مالك اذا خبر عن كثرته فاللفظ الحال قرينة على انه
عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها معناه كم درهما او دينارا
اوكم درهما او دينارا مالك فكم فى هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره
واذا سئل عن كمية ضربك لعبد العلم بوقوعه او اخبرته فظاهر السؤال والاخبار
انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او جرعة ضربت او الى ضربا تك كم ضربة
او ضربته فكم فى هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق
بين المعنيين اذا كان المصدر للتنويع فظ واذا كان للعدد فالمحوظ فى الظرفية
اولا الزمان الدال عليه الفاظ الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحدث الدال
عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى
الحد ووه من المبنيات العنية عرفا عند تعدادها بعض الظروف فاعلته
الذكى البعض منها اى من تلك الظروف المبنية ما اى ظرف قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند اسبابه ان اعرب مع التنوين نحو
وقد جعلها كان من قبيل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام
كانت ما اضيفت هى اليه فلما حذف صارت غايات ينتهى بها الكلام وانما نبيت
بعض من الاضافة شبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه واعنى الفهم بها نقصا لجبرا

محل الظروف

لان غاية

كقبل وبعد وما اشبهما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام
وخلف ودون ولا يقاس عليها وامّا المناهل يجوز في هذه الظروف عند آل ابن يوسف التعويض
من المضاف اليه غير مجرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغصّ بالماء الفرات
فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم
بل انما اعرب لتضمنها معنى الاضافة يعني كنت قبلا اي قبل هذا وقال الشيخ الرضي والاولى
هو الحق واجرى مجراه اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير
في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات
لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد ولا ليس نحو افعل
هذا لا وجائني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدها وكذلك اجري مجرى الظروف
حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية
حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان لا يضاف الا في الجملة اسمية كانت او فعلية
في الاكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا بجر سهيل فحيث مضاف الى مفرد سهيل
مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا انجم يضيء كالشهاب ساطعا او امّا يبين
على الضم كالغايات لانها غاية البناء للاضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع المضاف الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة
البناء اي الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية او مكانية واي آتيتك لما
ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان دخلت على الماضي
وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من زمان المستقبل مختص من غيره بوقوع الحدث
فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى
نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثيرا في كتاب العزيز استعمالها القطع
علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين

وحتى اذا

وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وغيرهما اي اذا وقع معنى الشرط
وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذه علة اخرى لبنائها
ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل المختار بعدها الفعل لمناسبة
الفعل الشرط وجوز الاسم لبقية الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل
ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجات مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأه الامر مفاجات
من فوله لم تجيئه فجاة بالفتح والمراد انه يفيد وانت لا تنتظره قبل التي بعدها
فلا فرق بين هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي
فيما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو
خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر واقف على مذهب المجرد والعامل في هذه معنى المفا
وهو عامل الى لفظه قد استغنى عن انتظاره ولقوة ما فيه ما فيه من الدلالة عليه
واما الفاء فهو السببية فان مفاجات السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب انها للتحقيق انها
للعطف من حيث المعنى اي خرجت لمفاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف
السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع او مكانه
مفعول به لمفاجات لا مفعول فيه والكلام يبقى اذا ظرفيته بل تصير اسمية بل المصدر
بمعنى فاي فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه او اي السبع وقد يكون مجردة
الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية
اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما في حيث او يكون وضعها وضع الحرف وقد يجيء للمستقبل
كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية و الفعلية
لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم
واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجات نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكره المص

ومنها اين واني وهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط بنيا وهما
لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد تجلس اجلس وقد
جا اني زيد بمعنى كيف وان القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو
متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى ايان يوم الدين فالفرق بينهما
ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا ايان يوم القيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى
فانه يعمهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جا كسرهما ايضا ومنها كيف للكاينة للحال اي حال شيء
وصفته والمراد بالحال صفة الشيء لا الزمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جاري
مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط مع ما
على ضعف عند البصريين نحو كيف تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس
اجلس فان كان بعده اسم فهو محل الرفع ما يخبر به عنه وان كان بعده فعل مثل كيف ضربت فهو في محل النصب على الحالية
اي على اي حال ضربت راكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ مبنيان لو وقفتهما مذ
ومنذ مرفيين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته
مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رويته يوم الجمعة قبلهما اي يقع اسم بعدهما اي بعد
مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته هذين
اليومين اللذين صاحبنا فيهما اي اول المدة عدم الروية هذان اليومان ثم ما دام لا يلاحظ هذان
اليومان اثنين او احدا لا يحكم عليهما باول المدة لان الاول المدة ان يكون امرا واحدا لا اثنين او اشيا
والمجموع اذا وقع اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو
ما رايته مذ يوم يقتضي تعينه لحصول التعيين المقطع من كونه معرفة وانما كان التعيين
مقصودا للمبتدا لانا بك في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل الانتهاء او ليته وقت بالزمان
مدة الفعل معلوم بالمعرفة وتارة تكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل
قبلهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي يقصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد
بعدهما اي المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يتلك تعشى منه شي نحو ما رايته مذ يومان اي
جميع اجزاء مدة زمان العدم رويته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما
المصدر نحو ما رايته مذ ذهابك او الفعل نحو ما رايته مذ ذهبت او ان

اي ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما رايته مذ ان الله
ولعب او ما رايته مذ ان ذهب او الجملة الاسمية نحو ما رايته مذ زيد مسافر
ولم يذكره لقلته فيتعذر بعد ذلك بان يضاف الى احد هذه الامور ليصح حملهما
عليهما فكان التقدير في ما رايته مذ ذهابك زمان ذهابك وعلى هذا القياس من
ثم نفيهما وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا نحو لقوله جوابا لكونهما في
تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبرهما بعده اي خبر كل واحد
منهما ما يقع بعده خلافا للزجاجي فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما و
يرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة و
ذلك غير جايز واعلم انهما اذا كان مبتدا او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا
يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يعد بالنظر الى انهما اكثر من اسما الزمان لانهما
يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون ويقلبها لدن بفتح اللام وكسر النون
ولد ولدن بفتح اللام وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر
النون ولدن ايضا بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال ولد بضم الدال واللام وبناؤها الوضع بعضها وضع الحروف
وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق ان نحو المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما يغيب
وان كان غايبا عنه ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر
على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة
غدوة خاصة تشبيها النون بنون التنوين في مثل قطر نبا ولذلك يحذف
عرفا ونيت ويكون على وفق الناس استعمالا من سحرة ومنها قط مفتوح القاف مضموم
الطاء المشددة وهذا اشهر لغاتها وقد تخفف الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمسة

يتصل بها

فيما

الضم وقد يضم القاف اتباعا الطاء المشددة والمخففة وقد يسكن صح

لئات كلها اللام النفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي والزمان الماضي المنفي ووقوع شيء فيه لستغرق
النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناؤه المخفف لتضمنها وضع الحرف وبناء
المشددة لتناسبها الاختها المخففة وقيل حملت على اختها لعوض وصرفا عوض بفتح العين
وضم الضاد وقد جاء بفتح الضاد وكسرها المستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي والزمان المستقبل
المنفي فيه ووقوع شيء فيه لستغرق جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على فيه
الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض
العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف
المضاف الى الجملة والى كلمة اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه
ولو بتوسط على الفتح المخفف نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ
فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها لكونها اسما مستحقا للاعراب لا يجب اكتساب المضاف
الى المبني البنائية وكذلك اي كان المذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب
مثل وغير مع ما وان المخففة والمشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي
مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم لشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث
بعد التشابه تذكيرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب
المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم
وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلوم للمتكلم والمخاطب
المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو
المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة
فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي
معرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة
فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي
فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله

آلة لملاحظة

113

آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصيته بحيث
لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل تلك المشخصات الكثيرة
للعوض لا انه للموضوع كلي والموضوع له جزئي والثاني الاعلام الشخصية كما اذا
مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع لفظ بازائه من حيث معلوميته و
معهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات والموصولات
وانما سميت المبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلته
وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة
معلومية معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل
مثلا مع المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا
وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا
فان خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع وكذا
ما عرف باللام العهدية والجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام
ليتناول ما دخل فيه ما دخل اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في لغة من امبر امصيام
في مسفر بدلا من اللام ولا يرد ما دخلته فيما امر من المعارف او عرف بالنداء
نحو يا رجل اذا قصد معينا بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم تذكره المتقدمون
لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي
احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى
كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع فان المنادى لا يضاف اليه فكان
عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليعم مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى
احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك بنظر الى ما سبق ان المضاف
اذ كان لفظ الغير او المثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة
المعنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف او اضافة بزعم المضاف الى واحد هذه الامور
اضافة لفظية فانها لا يفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف
احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغني عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال

حقوق ذات زيد ووضع لفظ
زيد بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته او الجنسية كما اذا تعقل
علم لهذا المعنى الجنسي ولهذا معرفة
بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد
بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع
النظر عن معلوميته ومعهوديته
فانه بهذا الاعتبار
نكرة
من

العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه يصدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو
كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه
شخصا او جنسا واحترز به عن النكرة والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة
الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة الاستعمال للمستعملين بحيث اختص العلم
الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هو المستعملين ومعنى قوله ذلك
غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك
الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع بواحد اى بنا ولا بوضع
واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في التعريف تبليغها
في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اخر وانما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى ابينها
اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اضافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الاشتباه
فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في ضمير المتكلم الا يرى انك
اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم عن الخطاب انه ليس
المراد بالامر فيه الا كونه المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه
علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه دونهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات
فان ساير المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيها تفاوتا باعتبار
تفاوت المضاف اليه ولهذا اما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه
واضافته وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافا كثيرا والنكرة
ما وضع لشيء لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك
تقول له ما وضع لشيء متناول للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد دايما او زوجها
بالذكر لان لها احكاما خاصة بسبب لغيرها هي ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء سواء
كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد منها وكمية الاحاد بايجابه
اذا سئل عن واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات
بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء
اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا
اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب باثنين وهكذا الى ما لا نهاية له

وظهر

١١٤

وظهر من هذا التفسير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما
من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان
المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض
التعريف بمثل رجل ورجلين ورباع وذراعين ومن خمسين حيث لا يفهم منه الوحدة
والاثنينية فقط اصولها اى اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق
تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث عشر او بالتثنية كاثنين والفين
او الجمع كالاف والعقود وعشرين او بالتركيب اما بنائيا كان كثلثة عشر او امتزاجيا
كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف
تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في المفرد
المذكر وتثنيته واحدة واثنتان وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول
للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال
وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المؤنث والمذكر نحو ثلث نسوة وعشر
نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق ونقول اذا جاوزت عشرا احد عشر
اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث
نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى
احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو
ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء
الاول منهما بحاله قبل التركيب وتذكير التاء في المذكر لكراهة اجتماع التانيثين
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة وثنتا عشرة فان التاء ثنتي
فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشرة
والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه
جنس اخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها ملحقة على ثنتان
واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب
تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم يكسرون
الشين عند التركيب في المؤنث اى من عشرة نحو احدى عشرة والاربع فتحات مع ثقل

التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او ضمتان في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي
اللغة الفصحى لان السكون اخف من الفتح وتقول عشر وفي لغة بكسر الشين لانه منصوب بالعطف
محلا لمفعولية الفعل وهو ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير
فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيهما اي على كل عقد من تلك العقود التي هي آخرها احد وعشرون
في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث ولما عبر الواحد والواحدة هنا بدلا من التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب ولم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم
يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصها بما عداها فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود
على الزايد عليها كما في ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول
اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث
وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين
مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما
ثم تقول فيما زاد على مائة والف مما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزايد عليهما او عطفهما على
الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول
مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان او ثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة وواحد
عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد عشر رجلا واحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان
وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة وثلثة ومائة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة
الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما
او يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء
صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلث عشرة وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه ابقاء الكسرة
كما في فعل جاء القاضي اذا حذفت الياء الآن الذي يوضح ذلك فيه كونه مركبا فوجب
زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة
لكن الفتح والسكون فيها اعلى لانها مفتوحة الآخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال
اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا تمييز للواحد والاثنين

كما يصرح به

كما يصرح به فقال ويبقى الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور
ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما
كثر استعماله اتحدوا فيه من التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون نبين
واما كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله
مجموعا لانهم لم يجمعوا المائة حين ميزوا بها ثلثا واخواتها فيما كان حقها ان يجمع فيقال مآت
او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون و
الثاني في صورة جمع المؤنث وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر
السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مآت لكنهم كرهوا ان يلا التمييز للجموع
بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصروا على المفرد مع كونه اخف ويبقى
احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود
فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا
حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يجعلوا
ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان
غير العدد ولم يمتنع امتزاج ذلك المميز لم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا
وانما جوزوا ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة شيئا واحدا ليطرد باب ثلثمائة امرأة
واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده كما ليكون الفضلة قليلا
وتمييز مائة والالف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل جمعهما لما قال
وتثنيتهما لان استعمال جمع المائة مع تمييزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائة رجل
كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض
مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد فناسب ان يكون مميزها
على طبق مميز لكنه لما كانت الآحاد فناسب ان يكون مميزها في جانب القلة من الاعداد

والمائة والالف والكثرة في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي
مميزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
المعبر به عنه مذكرا كالشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كالنفس اذا عبرت بها المذكر فوجهان اي
ففي المعدود وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت
تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت ثلث اشخص اعتبارا
بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان يميز فلا يورد الواحد
مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكر
ما يصلح ان يكون تميزا لهما لما تقدم بذكر التميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تميزا لهما لتقدير ذكره معهما الدال بجوهره على
الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا ومن
الاثنين اذا كان التمييز مثنى مثل رجل ورجلان لانه من صيغته رجل يفهم الجنس
والوحدة ومن صيغته رجلان الجنس والاثنينية فيذكرهما استغناء عن المميز فان
قلت هب اي سلمنا ان مميز الواحد من غيره لكننا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك
نعم اذا كان مميزه مثنى ينبغي ان لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا
الجمعية في سائر الاعداد ينبغي ان يعتبر فيها الدلالة ان تثبت الجمعية فيه ما هو اقرب اليها الا
التثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا تميز واحد والاثنان استغناء بلفظ
التمييز اي بجوهره وفي الصورة بهيئته حامة القابلة للحرف علامة الافراد وبه
اعني التنوين او علامة التثنية اعني حرف التثنية فاذا عبر مع علامة الافراد استغني به
عن ذكر الاثنين علامة واختار والحق علامة التي هي اخف عن ذكرها ولا شك ان رجلان

اخف

اخف من اثنا رجل ذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ التمييز النص
المقصود اي النص على العدد والتصريح به الذي يفيد ذلك النص والتصريح بالعدد
اي بلفظ اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد وعلمه
ونقول في المفرد المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره
اي تصيير ذلك المفرد عدد الانقص انزل عليه بواحد الثاني في المذكر فهو له الثاني
الفعل وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى
معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدء من الثاني اذ ليس قبل الواحد
عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدة والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا
الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري
ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ لم تقم مركبات لا يتيسر اشتقاق
اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي من يليه من المتعدد من غير اعتبار
التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية
في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما
لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى لدلالتهما عليها وهكذا الى العاشر
والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية
عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى
المصير اولا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فنقول في المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الا
اسمين في المركب كما تذكرهما في المذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلث عشر رجلا فانه
للجماعة فنقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اي ومن

اختلاف

اجل اختلاف الاعتبار بين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتها فلا
اضافتها في الاول اي المفرد من المتعدد المعقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة
الى الانفصال عن حيزها ونفيها اي الاثنين ثلثة من قوله تم ثلثتهما بالتحقيق اي
صيرت الاثنين ثلثة ويقال في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة
او رابع اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احدها لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة وهلم جرا وان اردت ارادة
الواحد الاول من عاشر العشرة متعلق بقولك في اضافته اذا دخل العشرة حادي عشر احد عشر
باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متاخر عن عشرة درجات بناء على
على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة
كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول
استغناء عنه بذكره في المركب الثاني هكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من
المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما
وهو التركيب المذكور والمؤنث نكرهما بعد باب العدد ولا نحتاج هاهنا الى ذكر التذكير والتانيث
وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم
كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة سواء كان تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة
او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث السماعي في حكم تاء التانيث ولهذا يظهر التاء في تصغير الرباعي
في المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار بدليل دويرة ونويرة وقدم وارض
ونحوها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بخلاف المؤنث اي لم يوجد فيه
علامات التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال
كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في فعلى هذي

ونه

١١٧

ونهم ايضا للتانيث ولم يذكر ذلك بحجة لجواز ان تكون صيغة موضوعة للمؤنث
مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه
اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة
جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بخلاف المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر
من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في اللفظ
حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقة في معناه كظلمة مثال للتانيث
اللفظي حقيقة وعين مثال التانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة
فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يجيء مثال للتانيث اللفظي الحكمي كعقرب
لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل الى المؤنث مطلقا
حقيقيا ولفظيا ومضمرا ومظهرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء
وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر الحقيقي
فانه يجوز الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر الحقيقي
بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس
طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجيء فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه
لفظيا والاستغناء عن الحاق التاء لما في اللفظ من الاشعار بخلاف مضمره اذ ليس فيه
ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشراح ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او
ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولعله
ليستثني عن هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل
لكان احسن استغناء لاحكام جميع الاقسام في صورة الفصل ايضا لك الخيار
في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة
وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كانت المؤنث الحقيقي منقولا عما

يتعلق بسائر اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم
زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع غير واجب
نحو الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز
تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت منهم اى سواء كان واحده
مؤنثا حقيقيا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر
غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار فان شئت الحقت التاء وان شئت تركتها نحو
جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من صيغ التكسير غير الجمع المذكر
فانهم اذا جمعوا سالما فانه ضميره الواو ولا غير يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو
المتكلم فيه المقرون بالتاء الساكنة التانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا
اى ضمير فعلوا يعنى الواو ولكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير
النساء وما يماثلها او كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام
وما يماثلها في كونه جمع المذكر السالم فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث
بتاويل الجماعة وضمير فعلن فظاهر بالنون اما في الجمع المؤنث لان هذه النون موضوعة له
واما في جمع المذكر العاقل الغير كالايام فلانه لا اصل له في التاكيد كالرجال فيه فاجرى
مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا للشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير
العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على الجمع غير العقلاء
اما الاناث لنقصان عقولهن تجريهن مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اى آخر
مفرده ينقل عن المضاف او قد بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لو صغر والالا يصدق
التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى لظهور المراد لا استغنى عن
هذه التكلفات الف حالة الرفع وياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء
حالتي النصب والجر ليتماز عن الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتح ونون عوضا

عن الحركة

عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة
ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ان ذلك الحرف والالا سبق
وحده او مع اللحوق ولا باس باشتمال الرجل على لحوق النون وعدم دلالته لحوقها على
ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال بهذه
الامور الثلثة دالة عليه غايته ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين
على ان معه اى مفرده مثله في العدد يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى جنس
مفرده باعتبار دخوله تحت الجنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله
ما يماثله في الواحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة
لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين
فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فان الاب
يثنى باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك يثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين
هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما
ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره فيكون
معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل
هذا التاويل فيه بلا احتياج الى ادعاء تسميته للطهر او الحيض فانه موضوع لكل واحد منهما
حقيقة ولنا ول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا الاشهر في صحة
هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه
والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء او
جمعها فزيد مثلا اذا كان علما الكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا يفرد اذا
صار علما لمعنى الاب بكسر يأول بالمسمى به ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال

الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها بكفى انثيها وجمعها مجردة لاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر في التعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذى ع لحقه علامة التثنية بعض المواد ما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال المقصور اى الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لانه منزوية مقصور لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاث والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبار الاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف ما فوق حيث ا بدا فيه لمكان الثقل والا اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد امبل كتيان في متى مالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت بالياء اى فالف منقلبة بالياء باعتبار الاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اوزائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد القاف لجيد القراءة او للناسك من قرء اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها حمرى بالفين احدهما المد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء ولثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والا عرف قلبها واوا وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزة للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصليتين ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداى فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في صورة العلباء منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن الاصليين فشابهتا همزة قراء فتثبت

في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلبت الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية مشابهها همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفية ان الازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الاردان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغى ان يقول المقسم والاخرجهان بتغيير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكنا قد تفحصنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا امر ان يكون هذا واوا او ياء وقد يحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والا التزم فتنافيا وحذفت التاء التانيث التى قياسها ان لا يحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفهما ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخر بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل خصى والى مستعملان وهما لغتان في خصية والية وانما كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف التنوين فائدة مستمرة الى في بيانه بالفعل المفاع المفيد الاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا الى بيانه بالفعل الماضى المجموع ما دل اى اسم دال على جملة آحاد مقصودة اى يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اى بحروف هي مادة المفرد الذى هو الاسم الدال على الواحد من تلك الاحاد مع كون تلك الحروف بتغيير ما يحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله يدل او بهما على سبيل التنازع قوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف فدخل في قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من عامر وكذا الالف والتاء تغيير في الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وخرج له ما دل على آحاد غير مثل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة ويقوله مقصودة بحروف مفرده خرج اسماء الاجناس فان قصدها نفس الجنس لا افراده فقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فقوله

بحروف مفرده وكذلك يقول بحروف مفرده اسماء الجموع والعدد نحو تمر ما الفادي بين بين واحد التا
ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان
عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل لا يقع على
الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ينافي بالتزام كون الكلم اسم
جمع ليس والما قال الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل
وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع للواحد
من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع اتفاقا ونحو فلك فان الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه
والمغير الماخوذ في الاسم من ان يكون بحسب الحقيقة اي بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا
كان اسدا وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح نوعان تارة يكون لمذكر وتارة يكون
لمؤنث فالجمع الصحيح اي لمذكر ما لحق اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او يا مكسورة ما قبلها في حالتي النصب والجر
ونون عوضا عن الحركة والتنوين على سبيل منع الخلو وفتحتها لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة
ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع اللحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه
ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه
والاكثرة في الواحد قبل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار
واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده يا ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت الياء
مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتي النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين
حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فان كان اخره
اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد
الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل على الالف مثل
مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فان اصلها مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط
اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر اشترط صحة جمعيته او كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا
من غير معنى وصفية فيه مذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه الا من حيث لفظه

وانما اشترط

انما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه الكل كالعلمين او اثنان بجمع
كالمرة او واحد نحو اعوج للفرس المذكر لم يجمع هذا الجمع واراد بالذكر ما يكون مجردا من التاء
او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون
بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو عدة وثبة تاء وشية اسمين بحليين فانهما يجمعان بالواو والنون
اما اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان المد وده
نقلت واوا فمحى صورة علامة التانيث والمقصوره يحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها
وشرطاه اي شرطا اسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم
كاسمي الفاعل والمفعول مذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر
والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن ذلك الاسم باحاد المؤنث بل لا يكون المذكر
على صيغة افعل والمؤنث على افعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم
يعكس لان الصفة في افعل التفضيل كاملة لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون
ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستوي في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر
على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون
للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان فانه جمع يعكس لان فعلان فعلانة اصل الفرق
بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور
مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة التذكير بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال
رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما
لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يجز ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يشترك
فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون ذلك الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث
مثل علامة لكراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نون
اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ مثل سنين بكسر سين جمع سنة بفتحها
وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لعدم كونهما
علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ
منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك

فليذ جمع البيد المؤنث اى الصحيح الجمع المؤنث ما الحق اى جمع لحق آخره اى اخر مفرده الف وتاء
وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى كذلك المفرد مذكر فان
يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان
لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا
عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات ولو قيل في جمع ما يقرانهم حائضات
لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع
هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل ظلمات وزينبات في جمع ظلمة وزينب وفي شرح الرضي
ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان اسماء المؤنث بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي
تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وتلك
لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث
نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر منه فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق
الحروف الخارجة الزائدة بزوائد المباينة من تقديره تغير يكون لحصول المعتبر فيه فلا ينتقض
ايضا بمثل مصطفون فان تغير ذات واما تغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون
من حيث ذات الواحد من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الا لعامية المفيد للعموم في قوله
جمع ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر جمع القلة وهو ما
يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال جمع يكون
على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة
كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي الشرح الرضي ان الظاهر انهما
اى جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عداه اى عدا المذكور من الاوزان
والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود
ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني الحدث معنى قائما بغيره
سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والجريي بانه على الفعل
ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة
فمثل القادرية والعالمية ومثل ويل له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الافيران مفعولا
مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اى سماعي وليس تقع عدده الاثنين والثلثين كما يجيء في

كز

وكتب التصريف وفي غيره اى غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه قياسي كما تقول كل ما كان
ماضيه على افعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته
في علم التصريف ويعمل اى المصدر بالفعل اى بالجزم عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني
ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اى ماضيا مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام زيد خالدا
غدا او الان وذلك العمل لمناسبته الاشتقاق بينهما الا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان
كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان يكون
مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه
لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيزان لا يتقدم عليه ولا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا
يضمر فيه اى معموله فيه او يكون الظرف مفعولا ما لم يتم فاعله لانه لو اضمر فيه للواحد لاضمر
في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل فيما كان
تثنية الفعل وجمعه اعني في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لا يلزم منها محذور بخلاف المصدر فانه له في نفسه تثنية وجمعا ولا تشبيه ان الاضمار فيه يستلزم
الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مظهرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار
ملحقة ليخرج مثل ضرب زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا
نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى الفاعل غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تعقل مفهومه
عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان
اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله
الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا مفعولا له على
قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله
اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل
فكما لا يدخل لام تعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوزه
على قلة نحو قوله ... شيء ويلي المقدر قيل لم يات في القران شيء من المصادر المعرفة باللام
عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى
المصدر مفعولا مطلقا ... من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان
عمل انا لا عمل الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا اى
محذوفا نحو ... ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا وقع بدلا عنه اى من الفعل

هو ما كان حذف فعله لانها نحو سقياله ومنكراله وحلالة فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة
عمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية فيترفيه قوله وجهان واما فصل بين قسمي
المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان آيا بالجل المعترض لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر
في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق
اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا فالك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال
لما قام به الفعل لكان اولى لانه ما جهل تذكير بلفظ ما وله وقصده التغليب بمعنى الحدث بعنى بالحدوث
تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه
المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة لانه صيغها على ان يدل على ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
داخل في الجميع الذين حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما المشتق من فعل لمن قام به
ان يكون موضوعا لمن قام به او يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل
معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع
الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وقال اكثر
الشارحين المصنف واستدل اخراج اسم التفضيل الحاصل بمعنى الحدوث كما اسند واخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان
الاشتقاق لمن قام به شامل الاسم التفضيل ولم ينتبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس
اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدش هذا ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من تعريفه
ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام القبيح المبالغة مثل احكام اسم الفاعل
وفي التعريف تحرير وصيغة ما معنى ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وما شئت وكلامنا فيه
من مصدر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة
المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه
ورباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارع سواء كان حرف المضارعة
مضمومة او لا مع كسر ما قبل الاخر ولعلم يكن فيما قبل الاخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو متفعل فيما وضع
الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متباعد مقام
مستغفر كان مثال الغير الواقع فيما قبل آخر المضارع اسم مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي
الكسر ايضا مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله وان كان فعله لازما يكون ايضا هو لازما ويعمل فعل اللازم وان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون ايضا هو متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك
وكان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها
بشرط معنى الحال والاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اى شيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال

والاستقبال

والاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فلزم ان لا يخالفه
في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا
او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية
الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر
ذلك الزمان كانه موجود الان ويشترط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف به
وهو المبتدأ والموصول والموصوف او ذي الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه
نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على
الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان
الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد
وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اى للزمان الماضي بالاستقبال او في ضمن الاستمرار
واريد ذكر مفعوله وجب الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية لفوات
شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب الاضافة لانه
يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال والاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير
اضافة ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل
اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان درهما
منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصول على اسم الفاعل
على استوى الجميع اى صح للامور الثلاثة فيعمل مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه
اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى امور بحيث يخرج عن حد الاسم للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب
ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل واشتراط
ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغة المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى
مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او مررت بزيد الضراب عمرا الان او غدا
او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه
للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشرطه لعدم
تطرق خلل الصيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الان او غدا او امس ويجوز
حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية تخفيفا وما ان كان مضافا اليه زيادة

حذفها واجب ومع التعريف تحقيقا مفعول له الحذف او يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد
التخفيف لطول الصلة بها القراءة من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية ولما على تقدير التنكير
مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة تمام الاعتماد عليه
اسم المفعول هو ما اشتق من فعل او حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذلك ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب
موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذار لقامته من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع
الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه المخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه يشتق
من فعل الموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه
الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على وزنه مفعول ومن غيره ثلاثي المجرد على صيغة اسم
الفاعل بفتح ما قبل الآخر لحقه العبحذ وكمخرج المفعول المستخرج بفتح وامره اى شأنه وحاله في العمل
اى على النصب وفي الاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
كامر اسم الفاعل اى مثل شأنه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فمتى رفع
ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر بقي على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما
الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا والصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث
انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احترز عن اسم الفاعل والمفعول
المتعديين لتدل اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم
وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة
مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء وعند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق
من رحم بكسر العين بعد النقل الى رحم بضمها فانه يقال رحم الاخ رحم بضم الحاء اى
صار الرحم طبيعة له كما بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك
بحسب اصل الوضع فيخرج عنه ضامر وطالع لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لها

لما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغها اى صيغة صفة المشبهة مع اختلاف
انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل ولصيغة الفاعل الذي هو تركيب اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد فلا يجي صيغة من صيغتها على هذا الوزن قط بل على حسب السماع اى
كائنة على قدره بحيث لا تجاوزه فالظرف منصوب على انه حال المنكر في مخالفة
او صفة لمصدر محذوف له مخالفة كائنة على قدره لا نستمع وضعها مخالفة الصيغة اسم
الفاعل بالبناء مع انه مخالفة لصيغة اسم المفعول بغير زيادة الاختصاص
الفاعل لكونها مشبهة به ولكون علمها المشابهتها اياه فيما ذكره كحسن وصعب
وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها لان الاعتماد على الموصوف
ومنافي فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها
اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وسمى كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه
ويبحث عنه ان يكون الصفة تلتبس باللام او مجردة عنها وعلى كلا التقديرين
معمولها اما مضاف متلبس باللام او مجردة عنها اى عن اللام ولا مضاف فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اى معمول صفة المشبهة في كل واحد
منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فحينئذ
صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الستة في الثلاثة
للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة فالرفع في المعمول على الفاعلية
اى فاعلية للصفة والنصب عليه التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول
في المعمول المعرفة على التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة
هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانه يجوز
تعريف المميز لبعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الساقي

الرفع والجر والى التفصيل والجر المحمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه و فيه اى بتفصيل
هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع تنوين الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فتم
هذه الترتيب ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الانشعاب باعتبار اختلاف معمول
الصفة رفعا ونصبا وجرا كذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة مثل حسن الوجه بالوجوه
المذكورة وحسن عطف على حسن الوجه هو ليس بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه ا
دخل اللام على الحسن الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعولية او
جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر
من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه امثلة
لصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة وانما قدم الصفة الكائنة باللام
فى اول التقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهومها اول وجودى التاخير عدمى وعكس
الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها متخلف فيه
وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها تمتنع كان اثنان منها اى من تلك
الاقسام تمتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف متوسطا بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة
فيه حصر لان الخفة فى المشبهة اما بحذف التنوين والنون كحسن وجه بالاضافة او بحذف
ضمير الموصوف من على الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه
الوجه الخفى بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة
لا معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجهه او وجه غلامه لان اضافة الحسن وجه وان افادت
التخفيف لكنها فى الصورة تشبه عكس المقصود من الاضافة واختلف فى صورة كان الصفة
فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه تشبيهه
وجمع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح لشعر

وجه الاستقباح ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيه ان من اقتضى ما يكون منه ويقبح ان يقتصر على اهون
التخفيفين اعنى حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه واسوء حذف التنوين مع استتار الضمير
الساكن فى الصفة والذى اجازه بلا قبح لنظر الى حصول شئ من التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين والنون
من الاقسام الثمانية عشر التى خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة اى خمسة عشر قسما كان فيه ضميرا
او احد منها اى من تلك البواقى اما فى الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره
وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن الوجه رفع وحسن وجها وحسن وجه بجره ولا فى المعمول شئ من ذلك وهو
وحسن وجهه برفعه فيها فاسانع والمجموع تسعة واحسن لان الظرف فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
وما كان فيه الضميران بنسبة احدهما فى الصفة والآخر فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان
لاشتماله على الظهر المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة
اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف
لفظا لما كان بهذا الظهير ظاهرا غير رفع الصفة منه ظهورا فى المعمول ما صح الى قاعدة ليظهر لها حكم
وعدم مطابقة الصفة لما رفعت معمول الصفة بهذا الضمير فيها اى فى الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان
فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهى اى تلك الصفة ح كالفعل لان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله
وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا انه لم تر فى معمول الصفة مما نصب او الجر
ففيها ضمير فيكون عن فتؤنث بتانيث الموصوف فتقول هذا حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى بحسبه
اى الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو الوجه وحسنون وجها واسم الفاعل والمفعول غير
المتعديين الى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى مثل المفعول
الاشتقاق من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فانه اى اسم المفعول منه اقسام ذلك المفعول يقوم
الفاعل فيبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة فلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر
عشر من قولك الفاعل ومفعوله لم يسم فاعله وبنصبهما ويضاف اليهما تقول زيد قائم الاب و
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كان متعديا لا يجوز اضافته اليه وان لم يضرب
لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فى ذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه

ف المثال الاول مفعول لمفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال
الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المعرب تقول زيد حسن الوجه برفعها
ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم ما اشتق من فعل اي حدث لموصوف
قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد الشمول فيشمل اسم تفضيل اي ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول
بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف لان الذات متصفة بتلك الزيادة
او ظرف مستقر اي الموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف
يخرج اسما الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة لا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث
ولم كان يجب الاصل فيه من خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على الاصل وشرطه اي شرط بناء اسم التفضيل من صلة ثلاثي لا رباعي مجرد او مزيد فيه ليمكن بناء افعل
وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه
متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم
الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي والثلاثي المجرد والمزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة
يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف
المزيد فيه التي كلها اصلية او من زوائده امتزاجا منها فلا تبين ما هو المشتق منه فلا تعين المعنى
ليس بلون اي من الثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر لان منهما اشتق افعل لغير اسم التفضيل
كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان الدالة وصفة وعمرو زايد حمرة
او لعورة هذا التعليل انما استم اذا لم يكن افعل الصفة مقدما بنائه على افعل التفضيل
وهو كذلك ان ما يدل بثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر
في الصفة والاولى وضع [مقدم] الطبع مثل افضل الناس فان افضل اشتق من الثلاثي
مجرد ليس بلون عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد

ان يدل

ان يدل على ان الوصف زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد بانه
ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال اللون
وعمى مثال للعيب وحيث قيد العيب بالظاهر لم يرد نحو اصل وابله ولكن يرد انه
صح على هذه التقدير اشتقاق احمق على التفضيل لانه لا فرق بين الجهل والبلادة
والحمق ولكنهم مكو يشذونه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب ان المراد
بالحمق ما يتولد من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات و
خزف على عنقه ونحو لحيته طويلة فلما عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل
وتعليل ذا ليلة اخذه بقلادته فلما اصبح قال اخي انا فمن انا ففيه شائبة من
حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لم يكن بهذا الطور
قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابله لمن يكون انما جهله وبله غير ظاهر على
السبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والمناسب الرخصة على احمق من قبيل
الاوجه قال وينبغي ان يقاد من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى
منها افعل التفضيل نحو فلان ابله فلان احمق فيا يسهم القياس الواقع
في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا
مطلقا لالتباس فاقتصر على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس
في مواضع قليلة يحفظ عنه لمن هو معرفته والوم من هو اشد لوما منه وعلى
هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه
واستعماله بالاضافة او بلام التعريف او بمن الا نقصا الحقيقي فلا بد من
واحد منها لانه وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل
عليه وذكره مع الاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور

ظاهر لئن ليشار باللام الى معين بتعين المفضل عليه بذكره قبل لفظا او حكما كما اذا
طلبا شخصا افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد
فعلى هذا لا يكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل الا مضافا نحو
زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
من عمرو لما يكون ذكر اللام او من العوام اما قولهم لست بالاكثر منهم حصى وانما
العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر
حصى ولا يخلو عن التكلف او يعرض نحو زيد اكبر ان يعلم المفضل عليه مثل
الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شيء او انه حذف مع مجروره اى اكبر
من كل شيء فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به زيادة موصوفه
المقصود به على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه بعد تحققه فى ضمن بعضهم والا
يلزم تفضيل الشيء على نفسه ولما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل
التفضيل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط استعماله بهذا المعنى ان يكون
موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة
لان المقصود من استعماله هذا التفضيل موصوف على مشاركيهم فى هذا المفهوم العام
مثل زيد افضل الناس فهو من مشاركيهم فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى فعلى
يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان يقصد زيادة
مطلقا اى ثانى معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون فى المضاف اليه وحده
ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما
يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط
كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم نحو
قولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف وان تضيفه
الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه
او مسكنه ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به

الزيادة

الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا
وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان
والهندات افضل الناس وهذه الفوائد بها افضل من التى ليس فيه الا الافراد والتذكير
فى كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل بالافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لمن هو له اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلو الناس وهند فضلى الناس و
الهندان فضليا الناس والهندات فضليات الناس فى كونه معرفة باللام فى نوع اسم
التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة الصفة لموصوفها
مع عدم قيام المانع وهو ان تنزع عنه معنى التفضيلية لفظا لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل يستعمل للزيد
الذى هو مفرد مذكر ابدا اى للافراد والمذكر لكن اشتهر الحق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو فى حكم
الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية ملكونها الفارقة بينه وبين باب احمر لكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل فى
اسم مظهر رافع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف لاستتاره
نرفع اللفظ فلا يحتاج الا قوة العمل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مضمرا او مظهرا بل ان
وجد ما يوهم ذلك فانه دال على الفعل الناصب له كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد
يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد
احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا
العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل ولم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان
فيما هو الاصل فيه وهو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لم يشبه اسم الفاعل فلا يعمل لشبهه به الا اذا كان اسم التفضيل
صفة او صلة فى اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو فى المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك
الشيء وبين غيره مفضل ذلك السبب باعتبار تقييده بذلك الشيء الاول على نفسه اى نفس ذلك السبب باعتبار غيره
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا عليه منفيا خبرا لكان او حالا عن اسمه او صفة لمصدر محذوف من تفضيلا منفيا نحو ما رايت

رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك بين الرجل وبين
عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء في المعنى لسببه ليجعل له
صاحب يعتمد عليه ويكون في مظهر يتعلق به لكن الصاحب حتى تبرز عمله كالصفة المشبهة لا يحصل [illegible] عن رتبة اسم الفاعل
فانه يعمل في مظهر بعدما كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك ليستقيم [illegible]
مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات لتجويز مثل قولك ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد كما فهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ في المقيدة فانه بعد [illegible] بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولعله
يعني هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه لتسهيل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما
سيصرح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ علة كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لا يعمل عمله وان قلنا انه علة كونه
منفيا بمعنى الفعل لانه ليس احسن في هذا المثال بمعنى حسن ولو كحل فعل في المواد والاخص بمعنى فعل وعرف العبارة كحل معنيين
احدهما ان يكون احسن مثلا [illegible] بالنفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيد الذي هو الزيادة فيفيد انتفاء
ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى رجل حسن كحل عين رجل منفيا الى زيد لا بان تساويه او بان يكون دونه
والمساوات باما مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن [illegible]
وثانيهما ان يحصل احسن قبل تسلط النفي مجردا عن الزيادة عرفا لا يلزم المدح فنفي اصل الحسن ولهذا النفي الا حسن رجل منفيا
الى حسن زيد لا بان يساوى او يكون دونه والقبيح يكونه [illegible] لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل
حسنه في عين زيد فانتفى المساوات الزيادة بطريق الاولى وما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد نفي المساوات ونفي الزيادة ليتم
لا يفيد انه زائد على [illegible] مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساوات ولو في ضمن الزيادة فانتفى الزائد ليتم
فيحصل من حيث ذلك ان حسن كحل كل عين رجل احسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم الفاعل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه منه [illegible] جائزا

كالجابر

كالجابر في المثال المذكور فلا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم
التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعيف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي
ذلك بالكلية ولم يبق له قوة بالفعل لم يعد حكمه بعد زوال كما في ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معنى التفضيل فله قوة لم يعد حكمه بعد زوال جواز عمله في المظهر
الفعلية
مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء وفصول بين احسن [illegible] فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معمول
وذلك المعمول [illegible] منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل او الكحل ليس معمولا له من هذا الحيثية فهو اجنبي له من هذا الحيثية
لا يجوز تخلله بينه وبين معموله من هذا الحيثية ولا يخرجه عن هذا الحيثية ما عرض له من معنى الابتداء والعامل في المبتدأ او الخبر
والعامل بالحقيقة في معنى الابتداء لا اسم المفضل بخلاف ما اذا اعمل في الكحل الفاعلية فانه لم يكن اجنبيا فانه معمول له
من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل
لكن في معناه تعقيد وركاكة وكذا لو قيل بهذا العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه ولو الكحل في عين زيد
لا يخلو عن ركاكة وتعقيد مع انها لمعاني بعبارة المشهورة الواردة في [illegible] المقصود والكلام [illegible] في مسئلة
الكحل [illegible] غير [illegible] وجه يطابق المقصود وبلا زيادة ونقصان [illegible] على ان التعبير عنها غير
منحصرة فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارات اخصر منه وعلى ترتيب غير رتبة وينقل هذا القريب الى [illegible] سيبويه
[illegible] به في [illegible] هذه المسئلة ويطبق بعض هذا [illegible] المشهور عليه فقال [illegible] تقول ما رأيت رجلا احسن في
عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد مقام منه في عين زيد وحذف منه [illegible]
خير منه [illegible] ولو رفع لفظ العين من [illegible] من زيد كان [illegible] ظهور المعنى المقصود على كل
تقدير [illegible] عليه قبل هذا التعبير لان احسن من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك
ان يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه [illegible] فان قد [illegible] اسم التفضيل وكرر العين [illegible]
كان الكحل فيهما مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت عينا احسن [illegible]

هنه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مثلها لعين زيد
في احل الكحل حسن فيها الكحل من عين زيد انتقول معناه رأيت عينا كعين زيد فكونها احسن فيها الكحل من غيرها ويلزم
من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت بهذه الصورة وان لم يكن
فيه فصل ظاهر لو رفعت احسن بالابتداء لانها فرع للاولى من التفضيل مع مجرورا اي مقدرة فيها الفضل
كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد الى آخره
قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدئا بما هو مسند المماثلة وترك موصوف احسن
في المثال وان كانت المماثلة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا او هو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار
في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي
السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص
براكبي الابل والتائية من اتى والتي كالتحية من حيي وحيي وهو المكث والتاني وساريا من السرى السير في الليل
فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب ففي الاول كوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقدير ...
حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى عاطفة او حالية وقيل صفة واديا
في الجار فيه متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائية تمييز عن نسبة اقل
الى الركب ومنصوب على المصدرية لان اتيان تائية واخوف عطف على اقل ومعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا
اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في مصدرية وساريا لان كيا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ
من واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله ساريا مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكفي
لو فقنا الركب به اقل من لو فقهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف منه او السباع في كل وقت الا وقت قا

الله تسميته

١٣٨ الله تسميته ركب ساريا بين الكحل فيه من الدقة والمتانة ولو عبرت والعبارة الاولى ونقلت ولا ارى واديا اقل به ركب
اتوه منهم بوادي السباع ولو عبرت لعبارة ثانية اقلت ولا ارى اقل به ركب اتوه من السباع واوي ولا تتم الكلام الى
قبحها الثلاثة الى وجه يعلم من دليل الانحصار رحد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث كل قسم
بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل تبرك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على
معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل اي الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة انه امر واحد هو مستقلا بالمفهومية لكنه
المطابقة لما ذكر في حد الاسم لتم التقسيم لما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل يشتمل على ما يليه من حدث الحدث الذي هو معنى المصدر
ومن زمانه الزمان ونسبة النسبة الى فاعل ولا شك ان النسبة الى فاعل معنى حرفي هو آلة لملاحظة حرفها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد
بالمعنى في نفسه تلك النسبة ولا وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان لتعيين ان يكون المراد بالحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه
المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وصفا
با حد الازمنة الثلاثة من الفهم من لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل و
بقولنا وصفا يخرج اسماء الافعال جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه المنسلخ
عن الزمان نحو عسى وكاد والقرآن بمعناه بحسب الوضع ويخرج عن المضارع انه مقترن باحد الازمنة
الثلاثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع او بحد وان عرض الاشتراك من تعدد
الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها يستعمل لتقريب الماضي الى الحال والتعليل في الفعل
او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال
القريب والثاني بعده ودخول الجوازم اذ لانها وضعت لان نفي الفعل كلم ودل ان التعلية كلام الامر
الذي عنه كلام [illegible] والتعليل الشيء بالفعل كالاداة شرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل
ولحوق تاء التأنيث وصفة على دخول قد وان ما تحصل به لحوق تاء التأنيث لانها تدل على تانيث الفعل
ولا يلحق لا حالة فاعل والصفات استغنت عنها بما يلحقها من تاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث
فاعلها فلا جزم خرقه عن الفعل ما كثرة حال عن تاء التأنيث احترازا عن المتحركة الاختصاصها با
الاسم ولحوق نحو تاء فعلت واوا نحو تاه فعلت اي الضمائر المنفصلة البارزة المتحركة المرفوعة فدخل

فيه ما فعلت ليعود لكن لان الضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط ترجمته
يمنع احد نوعي الضمير تحرز عن زوم تبادر الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف
وحضر فهو بالتعميم اليق ر واحد الماضي ما دل لكن فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان
قبل زمانك الحكم الذي انت فيه فيدل بانه يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان
على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان قبل
الجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموضوع الفعل فلا ينتقض من ع الماضي مثل
انس وما لا دلالة ما او بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منه بلم يضرب فيه ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ
محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى لا بناء على الحركة دون السكون اذ
هو الاصل في المبني فلانه … المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع زيد ضارب وفي الشرط والجزاء
كقولك ان ضربت ضربت في موقع ان تضرب اضرب وبني على الحركة لا على الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك
فانه مبني على السكون معه نحو ضربن ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال
الفاعل بفعله وانما قيد بضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ليس مبنيا على الفتح ومع غير الواو فانه
يضم معها لمناسبتها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه الفعل شبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال
كونه متلبسا باحد حروف انيت في اوائله يعني الحروف التي جمعتها كلمة نأيت ووجه الشبه انما يكون لوقوعه اي
وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على قوله وقوعه اي ذلك الشبه انما يكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بالواحد
من زماني الحال والاستقبال بحرف الاستقبال اعني السين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد
كما ان الاسم تخصيص بواحد معين بواسطة القرائن واما عرف المضارع الثاني بهذا الكلام لانه اسم مفعول
الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما
اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي المتكلم المفرد

اذا كان

اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما … حرفا انا ونحن والتاء للمخاطب
واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحدة وللمثنى غيبة حال كونهما للمؤنث وللمثنى
غائبات او غيبة والياء للغائب غيرها اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه
فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجر على انه صفة للغائب لانه ولانه لم تقرب بالاضافة معرفة
لكنه مرجحها خرج عن التنكير القريبة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حالا وهو الاولى الموافقة لما بعده
وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي ومفتوحة فيما سواه فيما سواه مبنية على اربعة احرف مثل يدحرج
ويستخرج ونحوهما ولا اعتبار بالفعل غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه … الكلام في
قولنا وهو اي المضارع معرب … يتعلق به قوله واذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون
جمع المؤنث لانه اذا اتصل احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
عليها قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع
يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا فتمنعها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب كالاسم
فيهما وجزم يختص به مكان الجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن في اخره حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع
متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان ولجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل تضربين
وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربعة مواضع يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد
الغائب المؤنث في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة
حال الرفع والفتحة حال النصب لفظا اي كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب
ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع ذلك في خمسة مواضع بالنون في حالة الرفع وحذفها اي
بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فالنصب فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان ولم يضربا ولن يضربا
ولن تضربا … الى اخرها والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حالة الرفع لان الضمة على الواو والياء
ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حالة النصب لخفة الفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى
… والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد كما
… فيه هذا التجرد كما … عبارته وذاك مذهب الكوفيين وسيبويه … العامل فيه وقوعه موقع الاسم

كلمة يضرب او ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب انما ترتفع لوقوعه
موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك
مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب
وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي
يضرب ويقوم الزيدان بانه وقع موقعه لانك تقول الذي ضارب على ان ضارب خبر مبتدا محذوف
مقدم عليه وكذا في يقوم الزيدان ويكفي وقوعه موقع الاسم ولو كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب
مع تقديره فعلا ومن نحو سيقوم بان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين جار مجرى جزء الكلمة
وسوف في حكم السين وفي نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل كما سيجيء في باب افعال
المقاربة [illegible] وينصب المضارع بان مخففة ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل
الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فحذف كما في [illegible] وقال سيبويه انه حرف برأسه
واذن قيل اصله اذ ان فخفف وقيل اصله اذ لظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه [illegible] ويقدر
ان بعد حتى نحو اسلمت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو اسلمت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة
الزائدة في خبر كان المنفي نحو وما كان الله ليعذبهم [illegible] ويمتنع دخولها على الفعل الا
[illegible] بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان وتقعان بعد الاشياء وقد يعطف
[illegible] على الاشياء فيجعل [illegible] من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الاشياء خبر لم
مقدما عليه فيقوم واقع موقع الاسم المثنى من حيث ان كلا منهما مسند الى الاسم [illegible] المذكور بعدهما والمراد
بوقوع المضارع موقع الاسم اعم من ان يكون وقوعه موقع الاسم المفرد والمثنى والمجموع [illegible]
فيكون المعنى زرني فاكرمك لكن زيارة منك فاكرام مني لا يكن [illegible] فلا تاكل السمك مع تشرب اللبن لا يكن منك والا
والاكل للسمك وشرب اللبن معه فانه [illegible] المضارع مثل زيد لن يخرج [illegible] مثال النصب بلن وتفتحه ومثال ان
تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن [illegible]
المخففة من المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فقد

فلا تناسبه وليت ان الواقعة بعد العلم هنه لكن ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع
بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق
وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية وقوع كليهما فيجري في ان التي بعد الظن الوجهان ولن مثل لن
ابرح ومعناها نفي الفعل المستقبل لكنها مؤكدة الا مؤبدة ولا يلزم ان يكون في قوله ولن ابرح الارض
حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن للتحقيق لا للتابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن انما ينصب لها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها لانها لم تكن بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على قبلها تبطل لانها تضعفها
لا يقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء لا يمكنان الا
في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن اكرمك جوابا لمن قال اكرمك اذن اظنك في بارد
كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن صادق لا يكون مستقبلا اذا جاء وجب الرفع مثل قولك لمن قال سلمت اذن تدخل الجنة مثل
بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا وقوله اذن لا تعمد طرفا للاعتماد لتحكم ملحوظا معها كما اشرنا اليه
وقوله مثل اذن يدخل الجنة خبر المبتدا فقيل اذن يهذ مثاله على طريقة مثلان اخواتها لان لما كان ا
انتفاء المضارع بها مشروطا بشرطين مثال لهما فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اذن
بعد الواو والفاء فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال
المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعيفا وكي التي ينصب بها المضارع
مثل اسلمت كي ادخل الجنة معناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي يقدر المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان الفعل المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان الجنة مثال الحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى
ما قبله بالنظر الى زمان المتكلم الفاء وكسرت حتى ادخل البلد مثال الحتى بمعنى الى والاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان المتكلم فيحتمل ان يكون ماضيا

فصار كانه يستنبع بعضها [illegible] وجاز عطفه على شرط [illegible] الفعل اذ لم [illegible] ما بعدها على ما قبلها

او حالاً او مستقبلاً و سرت حتى ادخل البلد في مثال الحتى بمعنى الى او كاستقبال ما بعدها فان اردت الحال

يعني زمان الحال تحقيقاً اي بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم به وسيجي مثال او حكاية اي بطريق الحكاية

كنت سرت امس حتى ادخل البلد فاد خل في هذا الموضع حكاية عن الحال على ما مضت الآية وكان ما

بعد حتى في هذا العبارة مرفوعاً فالتقييد على ما كان عليه و حكيته في زمان الحكاية الفعل يكون مرفوعاً

اذ لا يمكن نصبه بتقدير ان لانها علم الاستقبال كانت التي حتى عنده هذه الارادة حرف ابتداء

لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء انه يبتدئ بها كلام مستانف لا ان تقدير بعدها مبتدا

يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعض فرفع الى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم

ويجب السببية اي كون ما قبلها سببيا كما بعدها لتحصيل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي

مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الا ان تتمشى لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجا في زمان

التكلم ومن ثم اي ومن اجل وجوب السببية اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتدا ووجوب سببية

ما قبلها لما بعدها امتنع الرفع الا الدول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت

حصول كان الناقصة في هذا القول بان يكون فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء وانقطع

ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى احد الشرطين في قولك اسرت حتى

تدخلها لا نه لا يكون ما بعدها اي الاستفهام مقطوعا به لوقوعه في حيز الاستفهام فلا يصلح ما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه

لوقوع حرف الاستفهام فذلك الحكم بوقوع المسبب لشك في وقوع السبب او محال وجاز في وقت حصول كان

التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فادخلها لو صل الى ان ولا في دفيه وجاز ايسهم سار حتى

يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام متحقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب متحقق الحصول

فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته

تقديره بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا او جاز في كان سيري حتى ادخلها

في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار

عطف

عطف على كان سيري ولا في دفيه ولام كي التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما

يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي تنصب بها المضارع لام التاكيد لنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله

ليعذبهم ومعنى لم يكن ليفعل هو جازمة واسند التقدير بعدها لنفي ما قبل اذا جاز تفعل بمعنى المفرد المقدرة فكيف يصح حمل

قيل على حذف مضاف في جز الاسم اي ما كان صفته التي تعذيبهم او في جز الخبر اي ما كان الله اذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل

اي ما كان الله معذبهم والفاء التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروطا بسببية ما قبلها الى احدها السببية

ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية بمعنى حمل الخبر اللفظ على الخبر المعنى فاذا لم يقصد السببية

لكلمة الى الدلالة عليها ونحوها ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليعدم الكلام بتقدم الاثبات او بمعنى مفاد

من الخبر المستدعي جوابا على نوع كون بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة

فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فاضرب مني و يندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا

تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكن منكم ماء فشرب مني او ليت نحو يا ليتني كنت معهم فافوز

ان يكن منكم شرب او تمنٍ نحو ليت لي مالا فانفقه او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا الاستلزامه

نفي فعل فيندرج في النفي او ترجٍ نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليست ثبوت مال فالفاء منى ويدخل فيه ما وقع على

صيغة الترجي نحو قوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل

فتصيب خيرا اي الا يكن منك نزول فاصابة خير فهذه جملة هذه المواضع منعي السببية مقصود الفاء يدل عليها ما

بعد الفاء في تاويل المصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء ولا نحو تا ترك مترك الى تميم والحق بالحجاز

فاستريحا من نقدم احد الاشياء الستة محمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان

مشروطا بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها مما بعدها ولا واو الجمع دائما وثانيهما

ان يكون ما قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي مماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء

الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بالواو كما تقول هل تشتمني واكرمك الى اخره

الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن لا تجمع بين اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس والتي تنصب

المضارع بعدها بتقدير ان الشرط مع الذي او الذي الشرط الذي يكون بمعنى الى او الا او حتى فيلتبس بحتى لان المقدر بعدها لان التي لينصب

دخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار لا لزمنك او تعطيني حقي اي ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي

فصيغ ويرد تقديره بلا تقدير مضاف لان لا لزمنك الا وقت ان تعطي حقي وغيره تقدير الى بتاويل مصدر مجرور

بالواو التي بمعنى الى ان الا لزمنك الى عطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت حروف

الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واو وان كانت منها ففي غير شرط ما ذكر من الشرط

لصحة تقدير ان بعدها ان شق المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك

زيدا او تشتم او فتشتم او ثم تشتم فتشتم ليس من حروف المذكوره وبتقدير ان بعد الواو والفاء بعين

مشروطا بالشروط المذكوره فيهما فقوله العاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على ادل المعدودات الناصبة بتقدير

ان الحروف حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر انه

هذا وان كان البعيد يجنب اللفظ لكنه قريب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اهم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن

في الاجمال لانه خصه به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من حرمانه في ثم ليضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في

في الاجمال ومرة في التفصيل كما ذكرنا ويجوز اظهارها ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني مع لام الجحود بها في اللام زائدة نحو

اردت لان يقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان مذهب لان هذه الخمسة يدخل على اسم صريح جئتك للاكرام واعجبني

ضرب زيد وغضبه وجلس داري ولرت بضربك فجاز ان يظهر معها ما تقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم

تصريح لم يظهر بعدها ان ادكر متى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي او بمعنى الى لا يدخل على اسم صريح ودخل عليها التزامه بمعنى الاول

غلب في التربية بها المضارع لا الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت

كعوامل النصب فلم يظهر النصب بعدها وجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في حروف دخول اللام بمعنى كي

عليها او مع لا لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب واعلم ان ان الناصبة

تضمر في غير المواضع المذكوره كثيرا من غير عمل النصب نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا

ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكنه ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع

بلم ولما ولام الامر ولا الناهية المستعملة في معنى النهي احترازا مما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا

وكلم المجازات

١٣٣ وكلم المجازات اي يجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها الاسماء وبعضها الحروف وهذا

اختار لفظ الكلم المجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازات ان ومهما واذما وحيثما واذ وحيث يجزمان المضارع معا

وانما بدونما فلا واين ومتى وما يجزمان المضارع سواء كانا مع ما او لا ومن واي واني واما انجزام المضارع كيفما

واذا فلم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد مع كيف فلان معناه عموم الاحوال فان قلت كيف تقرأ اقرأ كان معناه

على اي حال تقرأ انا اليه اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءتهما في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلانها

كلمات الشرط لما تجزم المضارع لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة

عطف على قوله بلم اي يجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد

جعل الضمير راجعا الى ما هو اقرب منه ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في معنى القلب والنفي ويختص اي لما بالاستغراق اي منتهيا

من وقت الانتفاء الى وقت التكلم نحو لما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء

نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد ان انتفاء نفعه ممتد الى وقت التكلم بها

وبجواز حذف الفعل اي ويختص لما بجواز حذف الفعل لعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول لم كما تقول ان لم تضرب ومن لم يضرب كما تقول

ان لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول ويختص ايضا بجواز حذف الفعل وبانها غالب في المتوقع

اي في نفي فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما

ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة

وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله لتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي

هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل ويدخل فيها لا الدعاء وضدها اي لا النهي التي ضدها لام الامر

وهي التي يطلب بها ترك الفعل تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم

المجازات المذكوره من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول

سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازات ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم

كلم المجازات داخلة عليهما ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي

ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد بهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك

ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم

اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه يعني بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس

سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث

انه مبني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تنصرني انصرك والاول

فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم عليه وهو ان او ما تضمنها

مع ملاحة المحل او كان الثاني مضارعا فالوجهان اي فيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو ان

والرابع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا تفصيل الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد
او لم يقترن بقد سواء كان ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى
وان كان قميصه قد من قبل فصدقت او فقد صدقت ثم الفاء في الجزاء لتحقق تاثير الشرط فيه بقلب معناه
الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال
بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك
امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه
مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب الفاء لعدم تاثير ادات الشرط فيه فالوجهان الاتيان
بالفاء وتركها لان ادات الشرط تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء وان اثرت في تغيير المعنى حيث
خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى وان يكن منكم
الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين
فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض يقدر لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي
فاحتاج الى الرابط الفاء او جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لن
الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء
اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء
لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية
الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما
كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي
ينجزم بها المضارع ما لكونها مقدرة اما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك والنهي نحو
لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه
لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه
والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء الخمسة حالي الى ان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية لما تقدم ليصح تقدير ان
مع مضارع ماخوذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء جزاء بها وانما اختص
تقدير ان بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه

فايدة يكون

فايدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفايدة وقصد سببية
الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع مصدر ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل
الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فايدته دخول الجنة فهو سبب لها فقصد اداء تلك السببية
فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل النار
عند الجمهور وخلافا للكسائي فانه يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا
تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد لما عدم امتناعه وعند الكسائي فلانه تقول هنا يجب الحمل على ان لا تكفر تدخل
فالعرف في هذا الموضع قرينة الشرط المثبت فالعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية فاما اذا لم يقصد لم يجب الجزم قطعا بل يجب
ان يرتفع اما بالصفة ان كان حالي الموصوف كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني بمعنى قم مرفوعا او وليا وارثا او بالحال
كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل
حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر كان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي و
امثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال
اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد المصنف التنبيه على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالامر لصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غايبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما
او مجهولا من الفاعل احتراز من المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا من الفاعل المخاطب احتراز عن
الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة الخطاب وعن مثل
صرو زيد ومعلم اخره اي آخر الامر الحاضر عند البصريين الوقف والمبنى على السكون لانتفاء ما يقتضي لاعرابه
وهو حرف المضارعة لانه مشابهة للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي حكم المضارع
في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه فتقول
اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم تضرب لم تضربا لم يضربوا لم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون
الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحركا اسكن آخره وجعل ما بقي الى اخره
في تعديد وفي تفاعل حذافة ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وكلين المضارع بعد الماضي والمد
بالرباعي هو ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال الغير زيدت همزة وصل على ما يقع بعد
حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن والكون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة رفعا
للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج عن الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه ان قيل
في اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالمضارع الواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء
ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي
المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل امثال لما يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثاله
لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها
همزة فصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة

لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد هاهنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للالتباس بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج واعلم ولعل تعيين هذا النوع من التغيير لان معنا غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان للخروج عن الضمة الى الكسرة وعن نقل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ليس لكن الخروج من الكسرة الى الضمة ثقيل فلا ضرورة في اختياره بحصول المقصود بافعل ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في التدريج بالامر في ذلك الباب ويضم الثانى مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت عوض اللبس هذا تعليل المقول ويضم الثالث والثانى ومعتل العين اى ما يكون عينه نقطة منه لئلا يرد عليه مثل روى وطوى من اللفيف فانه معتل العين لئلا يفضى الى اجتماع الاعلالين في يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفاء لئلا يرد مثل عود وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة عوض واختلاف في المبنى للفاعل منه كما ذكر بتبعيته ذكر معتل العين في المبنى للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبل بعد حذف حركته فصار قول وبيع فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء بالاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام في حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهو خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ليس غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوايل هذه الحروف وجاء الواو ومثله ليس على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان لانقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد باب الماضى المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجى اللغات الثلاث فيه اذ ضم وتقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس فيه ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كان واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكون نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل والحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب وان فهمه موقوف

موقوف على المعروف

على المعروف لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور يمكن وغير المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ناشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول الاخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبا ونبا واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا مطلقا والثانى والثالث من مفعوليها كمفعولى علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهى يكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت هذه الثلاثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه اى من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان نشات هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها لانه يصير المعنى قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فان قولك ظننت لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين اى الجزئين الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصايصها وهى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اى من خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا نقل حذفه وذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت نقطتين اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرايك انا طال ما قد وفى شى بنا الاعداء اى تخلنا جازعين فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى بخلاف باب اعطيت فانه يجوز

فيه الاختصار على احدهما مثل يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له وقل
يجئ فانه معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف
مفعولي باب علمت فانه لا تحذفهما نسيا منسيا فلا يقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من
المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن اما مع قيام قرينة فلا باس بحذفهما وفي من يسمع يخل
اي يخل مسموعه خادعه ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائما او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت
وانما يجوز الالغاء في التقدير لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا المبتدأ والخبر
او مفعولين لها كلما نا اما على تقدير الالغاء وما جعلتهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالا
لتوسط والتاخير وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن
الجمهور على انه لا يجوز في هذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد
قائم ظننت زيد قائم في ظني وقوله بجواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا
على تقدير التوسط والتاخير وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير
التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخير وقد يقع
فيما اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد قائم وبين سوف
ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني
زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جواز المبني من
جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص
هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها للنبوغ وكثرة وقوعه ومنها
اي من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى
بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف
الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها مثل علمت ان زيد عندك
ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها وتركه مثال

او غير ليعلم المقايسة مثال النفي نحو علمت ما زيد في الدار ومثال اللام نحو علمت لزيد
منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لانها تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة
الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها ونصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما
لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث
المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج
يكون كالشيء المعلق مع الزوج لفقدانه ولا بالزوج لتجويزها وجوده فلا تقدر
على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرها لان معنى علمت
لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة
المنصوب جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان
ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها من خصائص افعال
القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعوليها ضميرين متصلين
لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعها
بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في
ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان
الاصل في الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان تغاير المتاثر
فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان
لمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي
فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به

وفيهما ليس المنصوب اوّل في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز انتفاؤهما لفظا
لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا بل ومما اجري مجري افعال القلوب فقدتني
وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحمل عليه حمل النقيض وكذلك اجري راي البصرية
راي القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول
الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر
خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى اخر قريب
من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى
مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان
خلت بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى
الاخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظن بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمت
زيدا اي اتهمته مكانا لوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم
وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه
ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا
ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده
ان لها معنى اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولو
وجدت جدة وموجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وضعفت لانها ليست بمعنى العلم
والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال غير الناقصة
ما وضعت اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت له فهذه الافعال
هي تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو
في الموضوع له لان ذلك المتقرر نسبة بين الفاعل والصفة وكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد
الافعال التامة لانها موضوعة لصفة ولتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له

لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة
لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام
والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع جزئيات ذلك التقرير فكان مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي
تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها
ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع فلا شك ان الغرض من
وضع الافعال الناقصة هذا التقرير المذكور لا الصفة بخلاف الافعال التامة فان الغرض من
وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرج منه حينئذ بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج
الى قيد زايد لاخراج افعال التامة اصلا وهي اي افعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى
واضحى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح
وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو هوح
من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة
معنى الناقصة كما تقول يتم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما
كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان
يكون ما نافية وجاءت بمعنى وفيها ضمير لما تقدم من القراين ونحوها اي لم يكن هذه على
ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير في جاءت يعود اليه وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت
امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا وقعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته
حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز وقعد المورد
الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء وتدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية
المركبة من المبتداء والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطاء الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال
يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه

كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الدستمية اعنى زيد غنى وافاد معناها الذى هو الانتقال
على الخبر الذى هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فتم فرفع [illegible] الاول
الجزء الاول لكونه فاعلا ونصب الجزء الثانى لشبهه بالمفعول به فى ضعف الفعل عليه
مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا
فى الزمان الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا
مثل كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان يكون ناقصة كائنة
بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقوله بتيهاء قفر
فقر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان
بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله
لثبوت اى كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة بعدها
خبرا مفسرا للضمير كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذى كنت
اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى كان يكون تامة ما تتم بالمرفوع
من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن كقوله تعالى
كن فيكون ويكون زائدة وهو التى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف
نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد صبيا فكان زائدة للتحسين اللفظ اذ والكون
ليس للمعنى على المعنى وانما ذكر هذه القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار
الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويعدى بالى
نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آض ورجع واستحال وتحول وارتد
وقال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال الغيا لك من نحو ابدا
واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها الاصبوحها

مثل اصبح زيد

١٣٧

مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد غنيا فالمثال الاول يدل على اقتران
مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران وتكون بمعنى
صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه فى الصباح وعلى هذا القياس المساء
والضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل
فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه
ثبت له ذلك فى جميع نهاره كما اذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله
وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجيء هذان الفعلان
تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين فى غاية
القلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وقطعهما عن الافعال الثلثة
السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار
وتامة فى مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الرواح وهو
ما بعد الزوال الى الليل وانما اسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل
مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولهذا لم يذكرها
صاحب المفصل وقال صاحب اللباب الحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقاطها عن البين
اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال فانه تامة وما برح
بمعنا من برح يبرح اى ذهب ومنه البارحة الليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى
اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال الاربعة لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا
تنبيها على ان اسمها ليس قسما على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات
مذ قبله اى قبل فاعلها الخبرها اى وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمر امارته
من زمان قابليته ولذلك حيث للدلالة على الاستمرار فلان النفى عليها كانت
معانيها النفى النفى ونفى النفى الاستمرار الثبوت باعتبار الشك حيث والعابلية معلوم عقلا

ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفى بدخول ادوات
عليها لفظا او تقديرا كقوله تعالى تا الله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم
يدخل عليها ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم الاستمرار المقصود ومنها مادام كما
للتوقيت اى لتعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعل تلك المدة ظرف زمان له
وذلك لان لفظة ما مصدرية مع ما بعدها تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير
واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله
ومن ثم اى ومن اجل انه للتوقيت اى بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مع
مستقل بالافادة لانه ح مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة
مثل اجلس مادام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس
ويحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع ا
اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ومنها ليس وهو لنفى
مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الان وهذا هو مذهب الجمهور
وقيل هى لنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد
قائما الان وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار
الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عا
مله فعل فان اريد بجوازه التقدم نفى الضرورة من جانبى الوجود والعدم ينبغى
ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخرها عنها
نحو صار عدوى صديقى وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد
بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهى اى
الافعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال الواقعة
على ثلثة اقسام يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا

لكونها

لكونها افعال وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها
عليها وهو اى هذا القسم ما فى اوله ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع
تقديم ما فى حيز النفى عليه لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول
المصدر على نفس المصدر يخالف هذا الحكم خلافا لابن كيسان بان يكون هذا
الخلاف وقع ظاهرا من جانبه الا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم
فكانه لا مخالفة منهم ذلك الخلاف منه فى غير ما دام لان ادوات النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افا
دت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يكون تقديما ما فى حيز النفى بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور ومن
بعضهم فان الافعال هنا بمعنى التفاعل على المقتضى لمشاركة اثنين فى اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف
فيه كلمة ليس والمبرد والكوفيين وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز لانه النفى اذ يمتنع تقديم معمول النفى عليه
وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما فى
اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيه من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع
اى فعل وضع لدنو الخبر اى قربه لانه على انه حصوله للفاعل وجا منصوبا على المفعولية بتقدير
مضاف اى دنوا رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء وطمع حصول الخبر لا بحسب نفسه فى قولك
عسى زيد ان يخرج على انه حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع فيه لا انك
جازم به او وضع لدنو الخبر قرب ثبوت للفاعل حصولا اى دنو حصوله بان يكون اخبار
المتكلم بذلك الدنو لا بشرط الخبر على حصوله للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد يخرج يدل
على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر قرب حصوله
للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع فى الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم
بشروع الفاعل فى الخبر بالتصدى لما يقضى اليه فطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل على
قرب حصوله بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يقضى فالاول عسى اى ما وضع لدنو الخبر
رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت
ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول

والسيرافى والبصريون وسيبويه والفارسى على انه يجوز بناء على انه فعل وتقديم معمول الفعل

امر ونهي والى غير ذلك والامثلة واما لم يتصرف فيه عسى لتضمنها انشاء الطمع والرجاء كلعل ولانها
في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان
يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية لتقوية معنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل
في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب الخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما
في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق
الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل ان المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه
على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى
انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يسقط المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان
في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان الفعل في محل
الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم
لذلك الشيء في النفس قال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال
الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول
فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائما عن المفعول
الاخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع
والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر
وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان
زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه
من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن
الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد كما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك
عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان
الاصل فيه ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته لقولك عسى
ان يخرج زيد كقولك كاد زيد يخرج والثاني ما وضع لدنو الخبر حصولا كاد تقول

كاد زيد

كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض
كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل لفظا على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد
معنييه كما ان من خبر ان لا لا لترك الاستقبال الا المنافي للحال وقد يدخل ان على خبرها
تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول
البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما شبيها بالاخر اعطي كل منهما حكم الاخر وعند
واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي
نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون
للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا
يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل قوله تعالى فذبحوها واما في المضارع فل
لتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل
على ان رسيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله الى قوله لم اجد فلولا ان كان نفي
كاد للاثبات لما خطاؤه ولما غيره لتخطئتهم اياه واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها يدل على ثبوت الذبح بعد وقت
انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وبين ثبوته في وقت اخر
وعن الثاني بان تخطئة بعض الفصحاء لذي الرمة في تسليمه تخطئتهم لما روي عن عنبسة
انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت
ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره
وانما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق
منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في النفي نفي
مضمونه تمسكا في الدعوى الاول بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت
وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثاني نبه بقوله [illegible]

الا غيرهم المجتبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح من اراد بالنفي الداخل على يكاد
انتفاء تب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فان النفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل
على سائر الافعال وهذا سلم لكن لا يثبت لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم تثبت دعواه الا
انه او قد عرفت وجه القدح فيه وفى تمسكه عليها بالثالث وهو ما وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل اي نحو اخذ وشرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق نار
يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب
يكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذ دنت للغروب وجعل بمعنى
طفق واخذ وشرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون
خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ وكرب يفعل وجعل يقول وقال
تعالى وطفقا يخصفان واوشك وبمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك
مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل عسى وجه نحو اوشك زيد ان يجيء زيد
وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما
وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب لكن الاول انسب فعلا التعجب بصيغة بعض
التثنية فافرد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة
افراده وتثنيته بالنظر الى ان التعريف نوع صيغة تشاكل تقديرا فالتعريف
للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع اليه فهو ما وضع افعل وضع لان الكلام في قسم الافعال
فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وا ياله لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا مثل عنه فانه فعل وضع
لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الذي يقال هذه الافعال ليست بموضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد
الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب وحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من موارد النقض فكثير الاستعمال
في الدعاء وله اي للفعل التعجب اي لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيبه
افعل به بشرط ان يكونا من هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغير ان الى مضارع

يجهل

ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهما اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا
يبنيان اي فعلا التعجب غير متصرفة الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا
منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت
الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد
فيه لون وعيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل اليهما من فعل ممتنع بنائهما منه
وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز
فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز
فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيد ليكون عدم التصرف
بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا تقول
ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغير ان كما
لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان
تقديم الشيء يستلزم التاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب
بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود
لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول
نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى المثال كما سبق واجاز المازني الفصل
بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكان
مثل ما احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان
دائما قبله وما ابتدائية اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير

المضاف وفي بعض النسخ ما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون
فيما خفي سببه عند سيبويه ما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شيء اهر ذا ناب هو موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم قال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبر
خبرها قال الشيخ الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فيستفهم عنه وقد يستفاد من
من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى
صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان
التعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تفعل اي ان تفعل على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل
واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للتصيير
والباء للتعدية اي يجعل الله متعديا فالمعنى صير ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه
ويكون همزة احسن للتعدية كما مر وفيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا
اي اجعله حسنا بمعنى صفه وقال الفراء وتبعه الزمخشري اي احسن امر لكل واحد بان
يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه
من الجهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح والذم يعني افعال المشهورة عند
النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته لانها
لانها لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد
اطرد في لغة في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء
وكسر العين وهو الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان
العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء مع كسر العين اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين
عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب
اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني

فرادة

وهو لواحد غير مبهم ابتداء ولهذا يصير معينا بذكر المخصوص بعدها ويكون في الكلام تفصيل بعد
الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام
اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه
فرس غلام الرجل ولا يستعمل جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضاف
الى نكرة او معرفة مضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت
او مميزا بما بمعنى شيء منصوب على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي
ما موصولة بمعنى الذي فاعل النعم ويكون الصلة باجمعها في نعما هي محذوفة لانه مخصوصه
اي نعم الذي فعله هي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء
فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك
الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص
فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله اي الجملة الواقعة
قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف العهدي مقامه
او خبر مبتدأ محذوف هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما
عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو
فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان
وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحته وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته الفاعل
او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون
ونعمت المراة هند ونعمت المراتان الهندان ونعمت النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة هند
وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله نعم وبئس

مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل
القوم وشبهه بما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل
الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد
يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله نعم نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في
قصته وقوله فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اي من الافعال المدح والذم حب في حبذا وهو حبذا مركب من حب الشيء او حب اذا
صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا مما هو عليه
عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريه مجرى
الامثال التي لا تغير نحو حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعدها اي بعد حبذا المخصوص
واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل
المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد
راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا
هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص
والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والا تكون جزءا من تمامه فالتركيب حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف
ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية حيث
لا يصلح ان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اي من اجل انه يدل على معنى
في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل
كذلك نحو قد ضرب وحروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول
ولما تعدى بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء يستنبط منه معنى

الفعل

الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور
وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد او الحكمي وانا مار بزيد
او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها
وسميت هذه الحروف حروف الاضافة لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه و
حروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليها الجر وهي
اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها
اسماء خاصة ليعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما كذلك ذكر الواو
والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواو رب اي الواو
التي تقدر بعدها رب وعدتها من حروف الجر تسع وواو القسم وباء القسم وتاءه و
عن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا
والخمسة التي يليها يكون حرفا واسما والثلاثة الباقية يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء
اي الابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء
النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها
الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة
او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد
فائدتها مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطفا على الابتداء ويجيء من التبيين اي للبيان
المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس
من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض

اي وقد يجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي
بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها
لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءني من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ليفيد سنة لبي لبعوثهم وقد كان من مطر
فاجاب عن سنة لالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادتها في الكلام
الموجب متأول بكونها للتبعيض اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او مع وارد على
الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي
للانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان
نحو اتموا الصيام الى الليل وغيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار
التشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا الى ان يكتنف في كونها
بمعنى مع نسبيها بالى كما اكتفى في كونها للانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما با
القلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال
اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما
بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على الضمير مستدلا بما وقع في بعض شعر العرب على
سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز تدوينه فيما سواه وفي للظرفية اي الظرفية
مدخولها حقيقة نحو الماء في الكوز ومجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة ان المجرور بالباء هنا كما ترى
في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق امتدادك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة

اي الاستعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرده نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت
الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم
ان يكون السرج حال اشتراء الفرس مصاحبا له فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة
اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم
متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه
ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى
الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف
والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام قبل لا مطلقا نحو
هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب
ومن شذ ادخلها في الخبر في هذه الصور فيما سواه في غيره اي في غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيديك اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا
والق يديك او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص
بملكيته نحو المال لزيد وبلا ملكيته نحو الجل للفرس والتعليل اي بيان علة شيء ذهنا
نحو ضربت للتأديب او خارجا نحو ضربت لمحافظتك وبمعنى عن مع القول نحو
قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو
في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في امور العظام فلا يقال لله لقد
طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام
كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونه لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها
الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء

صار اخص واقل مما لم يوصف وشرط كونها موصوفة وانما هو على المذهب الاصح
وهذا على مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف عدم
الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي
التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تتعلق به رب
فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته
او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الا
استعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد يدخل اي رب على
مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التميز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى
او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او
امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما
امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة للعمل فتدخل بعد لحوق ما على
الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجر نحو ربما يود
الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجر نحو ربما صيقل بصيف صيقلي
وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير
والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام
لكونها للعطف ظاهرا وان كانت في اوله فيقدر معطوف عليه وعند الكوفيين
انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدر له معطوف عليه لان ذلك تعسف

وواو القسم

١٤٤

وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة
استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء بغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في
السؤال فلا يقال والله اضربني كما يقال بالله اضربني حطا للواو عن رتبة الباء مختصة بالظاهر
يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان اسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك
لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ليظهر انحطاط رتبتها عن رتبة
الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص المظهر لكثرته والتاء مثلها اي مثل
الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها بغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة
حطا لرتبتها عن رتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص بما هو اصل
في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف
الفعل وكونها بغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما يكون عند حذف
الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون بغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله الا
وبالله اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول
على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض فهذا الا
كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة للاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال
الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي بغير السؤال
باللام وان وحرف النفي ما او لا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو
والله لافعلن كذا وان في الموجبة اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت
او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله
تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اضربني
وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء
الجملة التي تدل على جواب القسم وتقدمها او القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم

وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة
المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب
ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى المجاوزة شيء وتعديه عن شيء آخر وذلك
اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده
نحو اخذت عنه او بالزوال وحده نحو ادّيت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء شيء على شيء
نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين بعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من
عن يمينه اى من جانب يميني ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو
كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن
كالبرد المنهم عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر
عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في الشعر على المرفوع نحو ما انا كانت
خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او
الحاضر فهما فمبتدأه في الزمان الماضي يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد انه مبتدأ زمان الفعل
المثبت والمنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ
سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون انت فيها فان
معناه ان مبتدأ مسافرتنا وعدم رؤيته كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء
اى معهما الظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اى الذي اعتبر حاضرا وان مضى
بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر
نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا
لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ زمان الفعل
فالمذان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر
لكن بتقدير مضاف اى ما رأيته مذ دخول شهرنا ومذ دخول يومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى الاستثناء
ما بعدها عما قبلها فاذا جر بها ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو
جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل
ووجه شبهها بها اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت

وكان المناسب

وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم
عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغير الاسلوب
مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها
الحاصلة بتخفيف نونها وبلغاتها لعلها تبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكأن ولكن وليت
ولعل افردها لكونها للانشاء تخالف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام
وجوبا ليعلم من اول الامر اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام
المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فانها
بكسرها اى بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها
في تأويل المفرد فلا بد لها من تعليق لشيء آخر حتى يتم الكلام ومع لو وقعت الصدارة اشتبهت
بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم
اقتضاء الصدارة لان مجيء الاستثناء يكفي في ذلك ويلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغي
اى تعزل هذه الحروف عن العمل لكون ما الكافة على الفتح اى على الفتح الكافة مثلا انما زيد
قائم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حين
لحوقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل
فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم حذفت ما
بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها اسماء
جملة باعتبار ما كانت جملة عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمة اى من اجل الفرق
وجب الكسر في موضع الجمل اى في موضع تقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اى في موضع تقتضي
المفرد فكسرت ان ابتداء اى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول
وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم
الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها
مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة
نحو كرهت ان زيدا قائم لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك

فاضل لوجوب كون المبتدء مفردا حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني استشهاد انك عالم لوجوب
كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا لامتناعية لانها اي بعد لولا لا متناعية
مبتدئة وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيض
لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيض عليه نحو لولا انك
معاذلك زعمت اي لولا زعمت انك معاذ لك ولولا انك من بني صدر منك وكذلك قالوا
لو انك بفتح الهمزة لانها اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك
قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران
الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا او الكسر على تقدير جعلها
معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا
اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاءه اني اكرمه
او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتداء او خبرها مبتداء
ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجات فيجوز فيها الكسر على
انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد المفاجات والفتح على انها مع ما مبتداء محذوف الخبر اي اذا
عبوديته عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعول الثاني وسيدا
مفعول الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه
اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعها
باللذة ما فوق الواحد او باراداتهما مع حواليها تغليبا وشبهه بالجر عطف على انه عبد القفا اي
اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم
اقل ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اقل مقولاتي فتعين
الكسر لان اقل المقولات اني احمد لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الاحمد قول خاص
وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان
اقل الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها ما هو من جنس المقول ولذلك
اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان لاسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم
انما افادتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت

الكسورة

الكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت
بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة
لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه سادا مسد الجملة فصح اي فرفع المعطوف على اسم ان
على محله دون المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض
عدمها ويشترط في العطف على ان المكسورة محله اسم بالرفع مضي الخبر اما ذكر مضيها قبل المعطوف
لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لم
يمض قبله الا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه
لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل
في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين
ان وان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي
الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا
يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا مر لكونه او لكون ان غيرها في جواز العطف على محل
ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز عندهم
ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذوف والمذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما لا يجوزان
في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه لكونه مبنيا
بنائه وكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمها كذلك اي
اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي
المعنى الاصلي كما انه لا ينافي التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة
كما تقول لم يجيء زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف
على محل اسمها لعدم ابقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وليم كذلك اي لاجل ان
ان المكسورة لا يغير معنى الجملة والمفتوحة تغيرها دخلت اللام التي هي للتاكيد معنى الجملة
مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع
معها ما لعوله تاكيد معنى الجملة على الخبر يتعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على

اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم
وبينها اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها
نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى
حرفى التاكيد وان ابتداء اى ان المكسورة واللام دخلتا كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام
ترجيحا للعامل ... ودخول اللام فى لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير
معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان فى معناه الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر
ولكننى من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها اى المخففة اللام
ويجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها بالفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة
احرف فالمجوز اعمالها ... هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما الاول فللفرق
بين المخففة والنافية مثل ان زيد لقائم وان زيدا لقائم واما الثانى فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه
الاعراب اللفظى لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال
لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اى من افعال التى هى
من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك شرطوا ان لا يفوت
دخولها على ما يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين فى التعميم اى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لان الاصل الدخول على الفعل
فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين فى تجويز دخولها على غيره ودواخل متمسكين بقول الشاعر
بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير شان مقدر والتزم تقديره ولان مشابهة المفتوحة
بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان
كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب اللفظ ترجيح الاضعف
على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة
لضمير الشان خبرها فيكون عاملا فى المبتدأ والخبر كما كانت فى الاصل فهى لا تزال عاملا بخلاف
المكسورة فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل فى اللفظ وان كان اقوى من العمل فى المقدر لكنه لما

العمل فى المقدر

فتدخل

العمل فى المقدر دائم والعمل فى اللفظ فى وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل
ان المفتوحة على الجمل الصالحة لان يكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وسواء كانت من دواخل
المبتدأ والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة فى غيره اى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل
اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة نحو ظننت انك قائم وحكيت انه ذاهب وهذه رواية
شاذة غير صحيحة واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط قال الشاعر فلو انك فى يوم الرخاء
سألتنى فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اى المفتوحة المخففة مع الفعل اى الفعل المتصرف مثل وان
مع الفعل اى الفعل المتصرف مثل وان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب
السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى وسوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتى كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور للتفرقة
للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة
او حرف النفى نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفى الا ليكون كالعوض
من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجمع مع كل منهما فالفارق
بينهما المعنى حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهى المصدرية والا فهى المخففة واما من حيث اللفظ
فلانه لو كان الفعل المعنى منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة وكان للتشبيه اى لانشائه وهو حرف
بسيط على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف
وان المكسورة واصل كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم ان التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة
لان الكاف فى محل جار وان صارت مع حكم الى ... والجار انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة فى فتح الهمزة
وان كان المعنى على الكسر وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بفتح
الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان ولكن اعملها قلت كان ثدييه لكثير
على استعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان المخففة
ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعى اليه كما كان فى ان المخففة ولكن هو عند البصريين

مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان فنقلت كسرة
الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكأنه لا تقيد لكن ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة
لكن تحقق مضمون ما بعدها بالاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت
جاءني زيد فكأنه لكن عمرو لم يجئ جاز كونه لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرو لم يجئ
فتوسط لكن بين الكلامين متغايرين نفيا واثباتا بجعل لكن تغايرا معنويا والفرق رجع المعنى
ولهذا اقتصر عليه واللفظ قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب
ويخفف لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة وشبهت ان اصله لفظا ومعنى فاجريت مجراها
بخلاف لكن ولكن المحقق فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى
ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على ان المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له
شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي لكن لعطف الجملة على الجملة والاعتراضية وجعل الشارح
الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو
نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء
على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان
على المفعولية لمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الخبر الثاني بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر
يا ليت ايام الصبى رواجعا فالوجه كنت في وادي العقيق راتعا يقول معناه اتمنى ايام الصبى
رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها
راجعة ولعل للترجي او للاشفاق ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف
كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول ومنهم من جر بها اي بكلمة
لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك دعوا داعيا من مجيب الى الندى فلم
يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك
قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه بمعنى انه
وقع مجرورا في موضع آخر فقال الشاعر حكاية على ما كان عليه او كان اشتهر بذلك الرجل بان

المقول

المقول بالياء فيجب ان يحكى في احواله الثلاث بالياء ولعل مراد المص لما ذكر من تاويل ان هذا
يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة الا انه خلاف ما صار الى تاويل بعد ما جزم لوجود الجر
بها وحكم لثبوت هذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل
المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر
الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفتوحة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها كانه بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل
وليست منها الا انها بعد بدل الغلط بد وهذا غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لا يكاد يوجد
لنذرة مثل هذا الغلط والاولى بعد الاول والجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد المص
بالجمع ههنا ان لا يكون الفعل لا لشيء او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف عليه
والمعطوف في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل
حصول الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب بينهما فقوله
بيان للاطلاق اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا
الترتيب منها وجودا او عدما والفاء للترتيب اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها
اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة على المهلة في حتى اقل منها في ثم متوسطة
بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب
ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من شيء انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع
معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه او ليدل عليها مع تميز الجزء
بالقوة والعطف عن الكل اضعافا كانه غير فصيح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق
بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم
الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدها
اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من معطوف متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيها

ان المهلة المعتبرة في ثم انما هو بحسب الخارج نحو جائني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان
المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير انبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان
موت الانبياء سابق الناس وهكذا المناسبة في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم
ولذلك في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا الفتح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم
ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع الاجزاء الشيء كذلك الانتهاء
بالحلاق للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول
النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يلتزم العاطفة
ما يلاق الجزء الاخير وان احتمل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة
عندهم على الجارة وان كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى الاصل على الفرع
مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزء الآن اتحاد الاجزاء في تعلق حكم
اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح وهذا اظهر
وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وبعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون
حقيقة او حكما ليشمل المجاور لئلا كما وقع في بعض الحواشي واو اما وام كل من هذه الحروف
الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كونه ذلك الاحد منهما
اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان اوفي مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا لكل من الامرين
لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو اصل معناها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم
في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها
يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الاخر الهمزة اي همزة الاستفهام
بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب
التعيين من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد
ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيدا
وعمرا واحدهما وان ولي الاخر يلي لم الهمزة هذا ما افاده المصنف والمنقول عن سيبويه
ان هذا جائز حسن فصيح ولا زيدا رايت ام عمرا واحسنا فصيحا وان لم يكن احسن

واضح

واضح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض النسخ الا انه بخط المصنف وعليه خط هكذا يليها
احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعيف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم
بضعفه لنشاه من مرتبة الافصح الى الفصيح عن مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يفيد ضعفها
وبالجملة فكلام المصنف هنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وليفهم من ثم اي من اجل ما ذكر
بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان الحمل عليه دون
نعم او لا لانها لا تفيد التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد وعمرا
اما زيد واما عمرو فانهما يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا
وقد يجاب عنه بنفي عليهما لاحتمال الخطا في اعتقاد المتكلم لوجود واحدهما فالمسئول عنه في الموضعين امر واحد
لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخره وجعلها
اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخلو عن مسامحة ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز في الاول الكلام وعطف
قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن
كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها
اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان المنقطعة التي هي ام بل وهي جملة خبرية فلما علمت انها
ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك
ام شاة اي بل اهي شاة فام استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وحصل بقصد الاعراض
عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة
الا معها يعني اذا عطف شيء على شيء اخر بها يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف
عليه المعطوف باما نحو جائني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة
مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو ما جائني اما زيد

ادعو رو لكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العطف
والا لم يقع قبل المعطوف عليه وليف يدخل عليها الواو فلو كانت ايضا يلزم ايراد عاطفتين معا ويكون
احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما التي سابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام
كالحرف وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف
ما بعدها على اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما
معينا النسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين ولكنه لا لنفي الحكم الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم هنا للمعطوف عليه لا المعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء لزيد لا لعمرو
وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف
لا المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار
الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف
فمذهب بعضهم الى ان كلمة بل يصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انه يثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه او الحكم المنفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي
عنه ولكن للاستدراك للنفي ابدا غير مستعملة به وحده فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضه لا فيكون الايجاب
ما نفي من الاول فيكون لازما لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت على الجملة فهي نظير
بل في مجيئها بعد النفي والاثبات ما بعدها ولعد الاثبات النفي ما بعده نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو
وقد جاء فكل بتقدير غير مستعمل به فمن النفي حروف التنبيه الا واما وها لصدر ربما يحمل كلام حتى لا يغفل عن اطلاع شيء
مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم ومنه قال ها خاصة من
المفردات مثلها اسماء الاشارة حتى لا يغفل الى اطلاع الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهاتان
ومنها ومنه هؤلاء حروف النداء يا واعمها استعمالا لانها لا تستعمل النداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد ولتن فتح

لهمز

الهمزة وسكون الباء والهمزة للقريب وكانه ادرج القريب في البعيد فيدخل فيه المتوسط ليف فان القريب
ينقسم الى متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة والى القرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة
بخلاف البعيد فلذلك لم يذكر له من قبل نسخ فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب
حروف الايجاب نعم وبلى وان بكسر الهمزة وسكون الباء واجل وامير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة وجير بيان
المعاني تلك الحروف فليبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة المضمونة استفهاما كان
او خبرا نفيا نحو جوابا قام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم بمعنى لم يقم وقد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد
فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه الست ربنا وقيل
يجوز استعمال نعم ههنا لجعله قصد بقا الاثبات المستفاد من انكار النفي فقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد
اليس لي عليك المفرد وهو قال زيد نعم يكون اقرارا او تقوم مقام بل لتقرير الاثبات بعد النفي وبل مختصة
بايجاب النفي معنى لنقض النفي المقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما
زيد ليس قد قام زيد او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله نعم الست بربكم قالوا
بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب قام زيد بلى قام زيد وبلى اثبات
بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعماله مسبوقة وذكر بعضهم انها يجيء لتصديق الخبر وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم
ووجه ذلك انها ذكرت لما في المقسم ويلزمها القسم لان الاستعمال الاصح القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت
بل يقال اي وربي لا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير
بالكسر والفتح ولان لتصديق الخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك جاء واجير ولان للخبر فهو انك زيد ولم يأتك
زيدا قد اي ولم يأت وجاءت لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن زبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها
اي لعن الله تلك الناقة وراكبها لمن جاء بعد الاستفهام ليف في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى
حبهن ان اللقاء نعيم اللقاء تفاء فجبت بان بين الوضعين خلاف اذ ذكر بعضهم كونها فقط ليقال بمعنى
حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع لا لمعنى لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة لا ان
اصل المعنى به ومعنى لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية والمعنوية

تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع أو غير ذلك ولا يجوز خلوها
من الفائدتين معا وإلا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه إن وأن
مخففتين وما ولا ومن والباء واللام وإن بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد
النفي نحو ما إن رأيت زيدا أي ما رأيت زيدا وقلت أي زيادة إن مع ما المصدرية نحو انتظر ما إن
القاضي أي مدة جلوسه وقلت زيادتها أيضا مع لما نحو لما إن قام زيد قمت وأن بفتح الهمزة وسكون
النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما أن جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله أن لو قام زيد قمت
وقلت زيادتها مع الكاف نحو كأن ظبية تعطو إلى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد
مع إذا نحو إذا ما تخرج أخرج بمعنى إذا تخرج أخرج ومع متى نحو متى ما تذهب أذهب ومع أي نحو أياما تدعوا فله الأسماء
الحسنى ومع أين نحو أينما تجلس أجلس ومع إن نحو إما ترين من البشر أحدا وكون تلك المذكورات مع ما شرطا أي
أدوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم أغرقوا وعما قليل وربما
صبيح كان غير أحمد وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وأيما الأجلين قضيت ونحو فيل أينما وكلا إنكم
والمجرور بها بدل منها ولا أي كلمة لا تزاد مع الواو التي عاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو أو معنى نحو غير المغضوب عليهم
ولا الضالين وتزاد بعد أن المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك أي أن تسجد وقلت زيادة لا قبل أقسم
نحو لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بهذا البلد والغرض زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن تبيين لذلك في صورة
نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر أي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر أي
هالك من حار إذا هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها فتشتمل على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة إلى تكرارها حرفا
التفسير أي فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد أي أبو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه أي مات وكلمة أن التي
أي التي مختصة بما في معنى القول أي بفعل متقرر فيه معنى القول لتقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح
القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الأكثر إلا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى
وناديناه أن يا إبراهيم بلفظه وهو قولنا يا إبراهيم وكذلك قولك كتبت إليه أن ائت أي كتبت إليه شيئا هو ائت

فأمره

أي حروف دال على أن ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به
أن اعبدوا الله فقوله أن اعبدوا الله تفسير للضمير في به أي أمرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما أمرتني لأنه
مفعول الصريح القول وقد يفسر به المفعول به الظاهر كقوله تعالى وأوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه فقوله أن اقذفيه
تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لأوحينا حروف المصدر ما وأن المفتوحة المخففة وأن المفتوحة المشددة فالأولان
أي ما وأن المفتوحة المخففة للفعلية أي للجملة الفعلية فيدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها بتأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت
عليهم الأرض بما رحبت أي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك أعجبني أن خرجت أي خروجك واختصاص
ما المصدرية بالفعلية إنما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق كما جاء قليلا كما
وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وأما المفتوحة المشددة فللاسمية أي للجملة الاسمية خاصة
إلا إذا كففت بما فيجوز دخولها على الاسمية والفعلية ومع كونها للاسمية إنما تنقل خبريتها وتجعلها في تأويل
المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو عجبت من أن زيدا أخوك أي أخوة زيد فإن تعذرت قدر الكون نحو عجبت أن زيدا
زيد أي كونه زيدا حروف التحضيض هلا وألا مشددتين ولولا ولوما ولها صدر الكلام لدلالتها
على أحد أنواع الكلام فصدر لئلا يلتبس أول الأمر على أن الكلام من ذلك النوع ويلزم الفعل
في بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا أو تقديرا نحو هلا زيدا
ضربته وهلا زيد تضربه ومعناها إذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه في
المضارع الحث على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الأمر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي
قد فات إلا أنها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنها من حيث
المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بها لمجيئها لهما فإن هذه الحرف
إذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم إنه يضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى
في الماضي التقريب للحال مع التوقع أي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن
يتوقع ركوب الأمير قد ركب أي حصل عن قريب ما تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيها
إذا ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب بلا توقع كما
تقول

قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف التنفيس للتقليل
تضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى
تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا
حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لانه يفيد معهما كل نوع خبريا له لانها على احد انواع الكلام كما مر وقد
تدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد
قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية
خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى
على الانسان فلما اتت اصلها قد وهي من لوازم الافعال فاذا رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت
الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار
استعمالها في مواضع استعمالا انها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل زيدا ضربت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب
زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف في الحقيقة لان اصله اتضرب زيدا وهو غير مستحق منك مع هل ضعيف في
الاستفهام فلا يحذف فعلها كما حذف في الهمزة فانها قوية وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه
لما فيه الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب
واليق ويقبح هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه فيه نحو ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف
السؤال الاخر بام المقدرة بالهمزة فانه قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا وقع وامن كان
داوءمن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من حروف العاطفة بخلاف هل لكون هذا فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفا
حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل
في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان
تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك بمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرام في الاستقبال
وقع مني ايضا اكرام لك فيه وكذلك لو للماضي اذا دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو

وقع

منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا وفيه وقد يستعمل لو كان في المستقبل كما في قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول
امر فانتفاء الاول لانتفاء الثاني مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه
انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء المقدر فيه
فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمالها بهذا المعنى هو الكثير
المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا فان لو هاهنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء
التعدد ومن هذا الاستعمال توهم ان لو لانتفاء الثاني وغلط على المشهور وهم به ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام
الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول واما معنى المشهور فبيان سببية احد انتفاءين
المعلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان
يعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام
مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك
لو اهنتني لاكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام ويلزم
ان ولو الفعل لفظا كما مر في الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك احد ولو انتم تملكون
اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهران
احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل الفعل
المحذوف فلان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي لاجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو
المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعده والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة
لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل
خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض عن الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت لا يقال
لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا يبقى مفسرا ولكون هذا دالة على معنى التحقيق والثبوت

تدل على معنى ثبت المقدر بها هنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبر لعوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منها
عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن
اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر لتعذر وقوع الفعل موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا فوضع فعله في موضعه واذا تقدم الاسم اول الكلام لان اول ما في المتكلم بالكلام
فيصح تركيبه لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم خبر الشرط على الشرط متعلق بتقديم لزم الماضي
ان زعم القسم ان يكون الشرط الواقع بعدها ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق الشرط
الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه ان في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه
يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه والشرط لكونه مشروطا
بالشرط مثل والله لئن اتيتني مثال للماضي لفظا او لم يأتيني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط القسم بين اجزاء
الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره كتقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط
ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتني
آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما على
ترتيب اللفظ وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب
اللفظ وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لا اتيتك هو اما او رد في هذا المثال الشرط بصيغة
الماضي خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه
على تقدير التقديم فعلى معنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب
اللفظ وعلى معنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللفظ وبالا
عتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتبار بيه بخلاف المعنى
الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني
على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالهما
تقديره والقسم كاللفظ اي كالملفوظ به او مقدر في كلملفوظ صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي

فكان جواب

وكان الجواب للقسم كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اي والله لئن اخرجوا لا يخرجون فالشرط
ماض ولا يخرجون جواب للقسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون ولهذا ... لا يخرجوا
وكذا قوله ولئن اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم مشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء
واما للتفصيل اي تفصيل الجملة المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته
واما التي اعرضت عنه او اجملته في الذهن فيكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة اوائل الكتب ومن كانت للتفصيل الجمل وجب تكرارها وقد يكتفى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فانه ما يقابل اما مذكور هنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون ويردونه اليها للتشابهات والحكم بان الكلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببيته الاول
والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينهما اي بين اما وبين الفاء الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي
حيز الفاء او حيز اما لان حيز الفاء ليس حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق والمعمول لما وقع
بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق منطلق لانه نحو ... غير مقيد بحال تجويز تقدم ذلك الجزء على الفاء وعدم
تجويزه هذا مذهب سيبويه لان اما فاصلة جاز التقديم لا يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد وهو ان وقع
بينها وبين فاء معمول الشرط المحذوف مطلقا ... مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقدم وعدمه
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف
فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقامهما ووسط يوم الجمعة بين اما وبين الفاء لئلا يلزم توالي
حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من
شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد
منطلق وعند القائل لم يجعل اما فاصلة جاز التقديم اصلا وقيل والقائل المازني ان كان ما توسط بين
اما والفاء جاز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء والا وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر

[illegible]

النظر عن القائل النضم اليها نوع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فانما في حيز لئن لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو
لئن يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف ومنه القائل بين لئن لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين لئن يكون مقبل الا ما فوق مع
حكم لامتناع عن الاول دون الثاني منه تقدير الكلام اذ يمكن ما بعد الا منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق فيهم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل للفعل
المحذوف واما تقديره على تقدير رفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوع بانه
فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا
بانه مفعول الفعل المحذوف فهو حجة غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المخاطب المعلوم
وجواز اما زيد يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف واما
مثل النفس مما يكون الوسط بين اما والفاء منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكنها حرف الردع كلا الردع هو الزجر
والمنع تقول لشخص فلان ينقصك فيقول كلا ردعا لك لئن ليس الامر كذلك كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب
كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجابة لك ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا
ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز لئن يقال انه اسم بني لكونه لفظه كلفظ كلا التي هي حرف ولمناسبة معناه لمعناه
لانك تردع الى طرح ما يقول تحقيق لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون
الجملة كالمقصودات فلم يخرجه عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم يلحق الفعل الماضي ليكون
من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء الساكنة بخلاف تاء الاسم
لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فسبقة من اول الامر ليكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك اعراب ما هو فيه لانها
كالحرف الاخير مما تلحقه فان كان ان المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فالخيار فانت مخير بين الحاق تاء التانيث
وبين عدمه او هو الحاق التاء التانيث تخير فيه على الحذف الاتصال وهذه المسئلة قد تقدمت الآن انما ذكرت فيما
تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وهاهنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق التثنية والجمع
ان جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات
العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع

على الظاهر

على الظاهر كغاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
من غير فائدة بل هي حروف الحقتها الدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي
هذا على حالة النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال ما في
من بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مثلا التنوين في الاصل مصدر نونته
اي ادخلته نونا فسمي به نون لشيء اعني التنوين تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث
ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهو اي في الاصطلاح نون ساكنة ابدا انما قال لئلا يفتقر الحركة العارضية
مثل على الاولى وهي شاملة نون من ولدن وكلين وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة
فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان
المتبادر من متابعة الآخر هو متابعته بغير تخلل شيء وههنا الحركة متخلل بين آخر الكلمة والتنوين فان
قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر لم يقل آخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا التاكيد الفعل لخروج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالتنوين
في نحو رجل انطلق فان المراد بتبعيتها ذلك الآخر تطفلها الى في الوجود وتطفل العارض والمعروض
وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة
اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف ولا يتصور وجوده في غير المنصرف والتنكير
وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما
في وقت ما واما بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم مليس في التنكير
بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا الاري منعا من لئن يكون تنوين واحد للتمكن معا فحمل التنوين
في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته على المحض التمكن والعوض وهو يلحق الاسم عوضا عن المضاف اليه
لتعاقبهما مضافة على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ مضافة الى
الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة
ولذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعل لبعضهم فوق بعض لئن فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل
واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو تنوين الجمع المؤنث السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة

الجمع

في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة هو الياء مكسورة لتدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة
وقبل النون المشددة وما قبلها يفتح مع غير ذلك المذكور من الضميرين المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان
او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها
غير ما ذكر فقوله ونقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان
باثبات الالف لئلا تلتبس التثنية بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل النون التاكيد لئلا
يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء
الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده وكيله مغتفرا كما في الوقف
وليس بمرضي عند الاكثرين واما ان النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث
ومع ضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان
يجعل آخر الفعل مع النونين في معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا
بحسب ضمه من هذا الكلام ببيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها وضع كلاهما ان النونين حكمهما
مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر
نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر اغز
وارم واخش فان النون مع ضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في
اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش
وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمت مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء
المفتوح ما قبلها كما كسرت مع المنفصلة تقول اخشين كما اخشي الرجل فان لم يكن ان الضمير البارز
وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الالف التثنية
يقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي
لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين وهل ترين يا حق

ترين هذا مثال لغير البارز الذي تحرك لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط
نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كفتحها في لم ترو القوم هذا مثال ما فيه بارز يضم لاجل
النون وهل ترين في هل ترين باثبات الياء وكسرها كما في لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز يكسر لاجل
النون واغزون عطف على ترين اي ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد في الضمير التثنية
في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما في قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف الياء
المكسور ما قبلها كما قيل اغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تعريفها الواقع في كتب التعريف
بعضها لما هو مع الضمير البارز اي المنفصل وبعضها لما هو غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون
المخففة تحذف للساكنين اي لالتقاء الساكنين المذكورين بعدها وفي بعض النسخ الساكنين لالتقاء الساكنين
كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه لن لا تهينن حذفت النون
الخفيفة لالتقاء اللام الساكن التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب
ان يبقى لا تهن الفقير ولم يحركوها كما حركوا التنوين فرقا بينهما وانما لم ينعكس حطا لرتبة
ما يدخل الفعل عن رتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة
في حالة الوقف على ما لحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك ويرد
ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن
بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي
بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في واصل والمخففة ليست
بلازمة فيجعل اللازم مثبتة بابقاء اثره على ما ليس بلازم والخفيفة المفتوح ما قبلها
تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا الشيء الذي بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها

في العلم الحق

في العلم الحق

نقلب الفاء واذا انضم او انكسر يحذف فنون الخفيفة خيرا اذا اصابتك خير وختم لي
بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحقنا بتابعة شرورنا خيرا
واجعل نونات نقائضنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة
منقلبة بالالف او اجعلهم دينك على نهج الاستقامة وصلى على من كلمة
شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية وعن نفرة اسقام الجهالات
شافية وعلى اله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة اهل الشرع
من كمال الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض اللهم كاتبه
ولجميع المؤمنين والمؤمنات بحق سيد السادات واله
الطيبين الطاهرين قد فرغت من تسويد هذه الفوايد
الضيائية في يوم جمعه في تاريخ پانزدهم ماه رمضان المبارك
في دار المؤمنين استرآباد في مدرسه محمد تقي خان
حرره العبد الضعيف المحتاج العاصي
الى ربه الغني ابن المرحوم مير [illegible] الله
سيد على الموسوي [illegible]
اصل [illegible] جنبه
المسكن
في سنه ۱۲۵۵

صاحب هذا الكتاب
جمال الدين الموسوي اصل [illegible] المسكن
الحجرة في المدرسة الحاجي [illegible] معمار باشي

۱۳۷۱

بر پشت کتاب حسن

11